اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية

تصدر عن دار المعارف

طارق حجى

قيم التقدم



اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٧٠]

رئيس التحرير: رجب البنا

تصميم الغلاف : منى جامع

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع

طارق حجى





إن الذيـن عنـوا بإنشـاء هـذه السلسـلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فـى شـىء واحـد ، هو نشر الثقـافة مـن حيث هـى ثقافـة ، لا يريـدون إلا أن يقـرأ أبنـاء الشـعوب العربيـة . وأن ينتفعـوا ، وأن تدعوهـم هذه القـراءة إلى الاسـتزادة مـن الثقافـة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقـى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

وَلم أرَ فى عُيُوبِ الناسِ شيئاً

كنقصِ القادرينَ على التمَامِ

«المتنبى»

مقدمــــة

يحاول هذا الكتابُ أن يطرح موضوعاً أعتقدُ أنــه مرشحٌ أكـثر مـن أى موضوعٍ آخرِ ليكون «محــوراً» يلتقـى حولـه مثقفـون كثـيرون فـى مصرَ اليوم ، وقدْ يختلفون فى تفاصيله ولكنه يبقى مؤهلاً لكى يكــون محلَ مساحةٍ من الاتفاق تتجاوز مساحاتِ الاختلاف .

وينطلق كلُ فكرٍ يحتويه هذا الكتابُ من إيمــانٍ بـأن هنـاك ثلاثـة مســتوياتٍ لثلاثــةِ كيانـــاتٍ: «الإنســـانية».. و«الحضـــارات».. و«الثقافات». ويقومُ هذا الفكرُ علـى أن «الحضـارات» أفـقٌ أعلـى مـن أفــق «الثقافــات» .. وأن «الإنســانية» أفــقٌ أعلــى مــن أفــق «الحضارات».. وأن «قيمَ التقدمِ» هي من مكونـاتِ الأفـقِ الأعلـى أى أفـق «الإنسـانية» وهـو مـا يجعلـها فـوق خلافـاتِ «الحضــاراتِ» وخلافاتِ «الثقافاتِ» .

ورغم أن كلَ أفكار هذا الكتاب تتعلق بأُفقِ الإنسانيةِ، إلاّ أنها قـد تصلح – في نفسِ الوقتِ – لتوجيه العلاقة بـين «الحضـاراتِ» لـدرب «الحوار» عوضاً عــن تركِـها تسـقط الآن بقـوةِ الفوضـى الناجمـةِ عـن غيابِ التحــاور (الديـالوج) لتصبـح «مُسيّرةً» علــى «دربِ الصـراعِ»

أو «دربِ الصدام» - والمستقبل ، أى مستقبلٍ ، كمـا يقـول «سـارتر» هو (ما يُصنع فى «مطبخ الآن»).. وبالتالى فإنّ السـؤالَ حـول طبيعـةِ العلاقةِ المستقبليةِ بين الحضاراتِ، وهل تكون «حواراً» أم «صدامـاً»؟ هو سؤال توجـد إجابتـان محتملتـان عنـه : فمسـتقبل العلاقـة بـين الحضارات يمكن أن يكون فى صيغةِ الحوار كليـةً إذا كـانت جـهودُ الفكرِ اليوم تهدف لذلك، كمـا أن مسـتقبل العلاقـة بـين الحضـارات يمكنَ أن يصبح فى إطار الصدام إذا كانت جهودُ الفكرِ اليوم سـتترك «العربةَ» تسير بقوةِ الدفعِ الذاتى لجريمةِ عدمِ تأصيلِ الحوار .

طارق حجّى

أَول ديسمبر ٢٠٠١ .

الفصل الأول

ملاحظات جوهرية

حول موضوع «قيم التقدم»

(أ)

فى أواخر سنة ٢٠٠٠ دعتنى الجامعةُ الأمريكية بالقاهرة للحديثِ عن طبيعةِ الإصلاح الذى أنشده للتعليم فى مصرَ. وفى محاضرتى بمبنى «المعسكر اليونانى» بالجامعةِ تحدثت باستفاضة عن الفارق بين «التغيير الكمىّ» في نظامِ تعليمٍ معين وبين «التغيير الكيفى أو النوعى». وقلت: إننا أولينا «التغيير الكيفى أو النوعى» القليلَ من العناية والاهتمام نظراً لبقاءِ فلسفتنا التعليمية قائمةً على «التلقين» و «اختبارات الذاكرة» مع قليلٍ جدا من الاهتمام بالإبداعٍ «والحوار» («الديالوج» فى مواجهة «المونولوج») وبقاء التعليم قائماً على فكرةِ أن المدرسَ «جهازُ إرسال للمعرفةِ» وأن التلميذ أو الطالبَ «جهازُ تلقٍ واستقبال لما يرسله المدرسُ». وعندما دعتنى جامعتا برنستون (Princeton) وكولومبيا (Colombia) فى شرق الولايات المتحدة وجامعة كاليفورنيا بيركلى (California Berkeley) فى غرب الولايات المتحدة فى الربع الأول من سنه ٢٠٠١ لإلقاء محاضراتٍ على طلبةِ أقسامِ الدكتوراه بمراكزِ دراساتِ الشرق الأوسط بها عدت فى هذه المحاضرات إلى ضرورةِ حدوثِ ثورةٍ تعليميةٍ فى منطقة الشرق الأوسط إذا كان المرادُ هو غلبة سيناريو السلام (السلام الحقيقى القائم على

الشرعية ومبادئ القانون الدولى) والتنمية الشاملة (اقتصاديا وثقافياً واجتماعيا)... وأن هذه الثورة التعليمية على تعقدها وتركيبتها تقوم فى الأساس على فلسفةٍ تتوخى بذر قيمٍ معينة سميتها «قيم التقدم» .

ثم عدت منذ شهر أغسطس ٢٠٠١ للاهتمام الفكرى المكثف بهذه القيم كردِ فعل لقنوطى الشديد من وجودِ موضوعٍ عامٍ كبيرٍ لا تتشرذم فى مواجهته الآراءُ فى مجتمعنا. فنحن إن تحدثنا عن (محمد على) أو (طه حسين) أو (جمال عبد الناصر) أو (أنور السادات) أو (العلمانية) أو (التنوير) أو (الحداثة) أو (العولمة) أو (السلام فى الشرق الأوسط) فسوف نختلف كمجموعاتٍ فكريةٍ من البداية اختلافات لا سقف لها وسيصل بنا التشرذمُ إلى أبعد مدى كما أن حبلَ الحوار المتحضر القائم على العقلانيةِ والموضوعيةِ سينقطع من البدايةِ ويدخل العديدون منا فى «مواويلِ تراشقٍ بأقذعِ النعوتِ والتهمِ».

ولا يخفى كاتبُ هذه السطور أنه عندما بحث عن موضوعٍ «قد» لا يحدث حوله هذا الانقسام والتشرذم (أو على الأقل يحدث حوله انقسام بدرجات أخف) لم يجد إلاّ هذا الموضوع الذى كان قد «زاره» فكريا عدة مراتٍ فى محاضراتٍ ومقالاتٍ متفرقةٍ وهو موضوع «قيم التقدم». وهكذا، بدا لى الموضوعُ وكأنه أكثر المواضيع قابلية للبعدِ عن التناولِ من زوايا أيدولوجية: فليس فى موضوعِ قيمِ التقدمِ بالشكلِ

الذى أتناوله ما يدعو لتقسيم الناس لإسلاميين وغير إسلاميين أو لاشتراكيين ورأسماليين أو لناصريين وساداتيين... فقد بدا لى الموضوعُ (بالكيفية التي تناولته بها في المحاضراتِ التي أشرت إليها في مستهل هذا الحديث) «غير مذهبى» أى «غير أيديولوجى» إلى حدٍ بعيدٍ – وهو ما سوَّل لى أن النظرةَ إليه والحوارَ بشأنه «قد» تكون أدنى للموضوعيةِ والحيادِ وعدمِ التشرذمِ والتمذهبِ كما يحدث عادةً في معظمِ حواراتنا العامةِ المعاصرةِ.

وقد أكون بهذا التصور مُغرقاً فى الخيال أو عدمِ الواقعيةِ – ولكن منذ متى كان «كسر الجمود» يأتى إلاَّ من أفكار أولئك الذين يملكون القدرةَ على الحلمِ والخيال؟ .. إن بعضَ مدارسِ الإدارةِ الحديثةِ تتطلب فى تفكيرِ رجال الإدارةِ العليا توفر صفتين قد يظهران متناقضتين فى البدايةِ – إلاَّ أن حقيقة الواقعِ غير ذلك، فهناك أفراد عديدون (هم الذين ينجحون فى أعمال الإدارة العليا) تتوفر فيهم الصفتان وهما: القدرة على الخيال Power of Imagination والشعور بالواقع Sense of Reality فعسى أن يكون تصورى عن إمكانيةِ تعامل المثقفين والرأى العام فى واقعنا اليوم مع موضوعِ قيمِ التقدمِ تعاملاً خالياً من التمذهب والتشرذم – عسى أن يكون تصورى هذا متسماً بالتوازنِ ما بين «القدرةِ على الخيال» و «الشعور بالواقعِ» وألاَّ أكون قد «فررت» بهذا الموضوع تحت شعور طاغٍ باليأس من إمكانيةِ تناولِ

موضوعٍ عامٍ هامٍ فى واقعنا بالعقلِ والحكمةِ والموضوعيةِ وليس بمَسْكِ الحجارة فى اليدِ لرجمِ الموضوعِ (أو صاحبه) لاعتياد البعض منّا على «مسكِ حجارةِ الرجم» أكثر من اعتياده على «الحوار» – فالأول «أسهل» عقليا ويمكنُ صاحبَه (إذا أراد) أن يلصق بنفسه «أشرفَ النعوتِ» وبخصومِه «نقيضَ كل ذلك» .

(ب)

ولا أتصور أن أكون فى بداية كتيبٍ بعنوان «قيم التقدم» دون أن أشير لإشكاليةٍ فكريةٍ يصعب على أى مثقفٍ ألاَّ يتوقف أمامها وهو ينظر فى كتيبٍ بعنوان «قيم التقدم» وأعنى إشكالية (هل تؤدى الديموقراطية لشيوعِ وذيوعِ قيمِ التقدم هذه التى أُسلط الضوءَ على أهمها فى هذا الكتيب أم أن هذه القيم قادرةٌ — حتى فى بيئاتٍ ذات حظٍ متواضعٍ من الديموقراطية — أن تخلق مناخاً عامًّا يعجل من تعاظم الهامش الديموقراطي وتحوله إلى ديموقراطية رحبةٍ؟... بل إن هذا البعد جعلني أتساءل عن مدى معقوليةِ تقديم كتيب بعنوان «قيم التقدم» إذا كان من المنطقى أن يقطع البعضُ الطريقَ على عربة هذا الكتيب بلافتة تقول: وهل من سبيل لتأصيل ونشر هذه القيم فى ظل هامش ديموقراطى قد يكون متنامياً إلاَّ أنه بالقطع صغير! ... أقولَ: كادَ هذا الهاجس الفكرى يحملنى على إلحاق مادة هذا الكتيب برمتها إلى «ملف الكتابات المرجأ نشرها»: وهو الأغزر مادة، رغم أن «ملفَ الكتاباتِ المنشورة» يضم آلاف الصفحات..كاد هذا الهاجس أن يحمل هذا الكتيب الجديد إلى «الملف المؤجل» لولا مصادفة

مطالعتي لعددٍ من الدراساتِ عن تجارب عشر دول في جنوبِ شرق آسيا وأمريكا اللاتينية كانت منذ عشرين سنة (بدون طفرةٍ اقتصادية) و(بدون ديموقراطية) و(بدون قيمِ التقدم التي يتحدث هذا الكتيبُ عنها) ثم أضحت غنيةً (نسبيا) بالعناصرِ الثلاثةِ. ورغم علمي (وعلم الكثيرين في واقعِنا) بهذه التجارب وتسلسل فقرات نهضتها، إلاَّ أنني كنت بحاجةٍ لمواجهةِ فحواها في هذا الوقتِ بالتحديد... وفحوى هذه الدراسات أن البشريةَ كما عرفت تجاربَ كانت فيها «الديموقراطية الرحبةُ» هي الإطارَ العام الذى فيظله حدثت النهضةُ الاقتصاديةُ والعلمية والتعليميةُ والثقافيةُ والاجتماعيةُ وبمحاذاة ذلك رسخت قيم التقدم في مجتمعاتِها؛ فإن هناك تجاربَ أخرى (مثل الدول التي تقدمت بطفراتٍ واضحةٍ في جنوبِ شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) كان النهج فيها مختلفاً : فعِوضاً عن عمليةِ «الطبخ الهادئة والطويلة» للتطور كما حدث في أوربا على مدى قرون؛ فإن تجاربَ هذه الدول - ذات الطفرات في آسيا وأمريكا اللاتينية قامت فيها قاطرتان بجذبِ المجتمع لعمليةِ التنميةِ والتطوير: أما القاطرةُ الأولى فتمثلت في كادرٍ بشريٍ من القياداتِ التنفيذية كان من جهةٍ يجسّد قيم التقدم وكان من جهةٍ ثانية يفرضها فرضاً على المناخ العام... وأما القاطرةُ الثانية فتمثلت في إصلاحٍ جوهريٍ وجذريٍ للنظامِ التعليمي وإقامةِ النظامِ الجديد على أساسٍ من

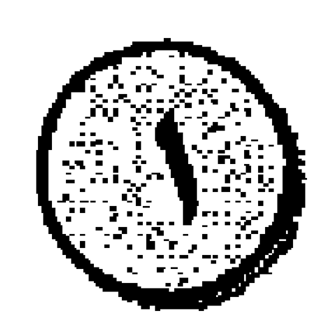
«قيم التقدم» بحيث تخدم «القاطرةُ الأولى» المدى القصير والمتوسط.. بينما تخدم «القاطرةُ الثانية» المدى المتوسط والطويل... ومن خلال عمل القاطرتين – وبالقيادةِ والقدوةِ والتعليمِ الخلاق- تنتشر «قيمُ التقدمِ» وتخلق مناخاً عاماً يسمح بالحراكِ الاجتماعى الفعّال والمثمر وتخلق طبقةً وسطى عريضةً وذات ركائزٍ ثقافية واقتصادية فى آنٍ واحدٍ ويواكب ذلك «إصرارٌ حتمي» (مع «استعداد موازٍ») على توسعةِ الهامشِ الديموقراطى وهو ما حدث بحذافيرهِ فى تجاربِ بلدان الطفرة فى آسيا وأمريكا اللاتينية – وهو الرد الوحيد المعقول على دعوةِ البعض بأن بعضَ الشعوب عليها أن تنتظر طويلاً قبل حلول الديموقراطية الرحبة بزعم أنها شعوبٌ غير مستعدةٍ لمثل هذه الديموقراطية الرحبة. فانتظار الديموقراطية بعد قرن دعوى لا يقبلها إلاّ أنصارُ الاستبداد (وأنصار فوائده) أما أنصار الديموقراطية (بصفتها أعظم إنجازات البشرية منذ وجدت) فإنهم لن يتوقفوا عن البحث عن صيغٍ تحقق الديموقراطية الرحبة وخلال عقودٍ معدودةٍ من الزمن مع خلقِ أُطر وآلياتِ الديمقراطية فى نفس الوقتِ حتى لا تكون الديمقراطيةُ (بغير تنميةٍ شاملةٍ) الجسرَ الذى يعبر عليه أعداءُ الديمقراطية من ضفةِ (اللاسلطة) إلى ضفةِ (السلطة المطلقة إلى أبد الآبدين).

وهكذا، فإننى أعتقدُ أننا لا ينبغى أن ننشغل عن «قيمِ التقدم» بأية أُطروحاتٍ تقول: إنها غيرُ قابلةٍ للغرسِ بتربتنا.

وأخيراً ، فإننى أُقدمِ الكتيب وأنا أعلمُ علمَ اليقين أننى قدمت «معظم قيم التقدم» ولم أُقدم «كل قيم التقدم» - بمعنى أن ما أُسلط عليه الضوء فى هذا الكتيب ليس إيراداً على سبيلِ الحصرِ لقيمِ التقدم وإنما هى مجرد أمثلة لما أعتقد أنه «من أهم هذه القيم»... ويبقى من حقِ الآخرين الإضافة والحذف - للقائمة المعروضة فى هذا الكتيب - فالغرضُ هو الحديث عن «قيم تصنع التقدم» وليس الزعم بحصرِ هذه القيم.

الفصل الثانى

أهم قيم التقدم



الوقت

ما أكثر الذين يتحدثون في واقعِنا عن الفارقِ بين (قيمةِ الوقتِ) عند أفرادِ المجتمعاتِ الأكثر تقدماً وبين قيمته ومعناه لدينا. ويتفاوت المعنى المقصود من فردٍ لآخر: فبينما تدل العباراتُ عند البعض على نظرةٍ خارجيةٍ (وربما سطحيةٍ) للظاهرة عندما يظنون أن الشعوبَ الأكثر تقدماً فى تعاملها مع الوقت هى مجردُ شعوبٍ منظمة ودقيقة، فإن البعضَ الآخر يملكُ نظرةً أكثرَ عمقاً تدرك أن الأمرَ أكبرُ وأعمقُ وأوسعُ وأخطرُ بكثيرٍ من مجرد فارق بين (شعوبٍ دقيقةٍ في مسألةِ الوقتِ) و (شعوبٍ أقّل دقة فى التعاملِ مع الوقتِ). فجوهرُ الأمرِ أعمقُ بكثيرٍ من كلماتٍ مثل (الانتظام) و (الدقة) و (الانضباط) فكلُ هذه العباراتِ وعشرات غيرها هي مجرد المظاهر النهائية لاختلافٍ عميق فى فهمِ وتقدير وتقييم (بل وتقديس أو عدم تقديس) الوقت. ففى المجتمعاتِ الأكثرَ تقدماً الوقتَ هو الإطارُ الذى من خلالِه تتم الخططُ وتُنفذ وتعد المشروعات وتُحوّل من فكرةٍ إلى واقعٍ؛ فالوقتُ هو إطار كل شيء: إطار كل فكرةٍ... وإطار كل مشروعٍ... وإطار كل خطةٍ... وإطار كل برنامج... وإطار كل إصلاحٍ... بل وإطار

كـل التطـورات الاقتصاديـةِ والعلميـةِ والتعليميـةِ والثقافيـةِ والاجتماعيـةِ. وبالتـالى فإن مـن لا يعـرف قيمـةَ الإطـار لا يعـرف بالضرورةِ قيمةَ أى شيء يمكن أن يحتويه هذا الإطارُ .

ومن أكثر الأمور غرابةً أن الكثيرين في مجتمعِنا يظنون أن تقديسَ الوقتِ واحترامَه والالتزامَ بالمواعيدِ التزامـاً شبة عسكرى هـو مجـرد (طبع) يتسـم بـه البعضُ ولا يتسم بـه آخـرون: وهـذه زلـةٌ فكريـةٌ متكاملةُ الأركان ... فتقديسُ الوقتِ والإيمانُ العميقُ بحتميةِ احترامِـه واحـترامِ المواعيـد... ولزوميـة أن تكـون كـلُ الأفكـار والمشـروعاتِ والخطـطِ والـبرامجِ فـى ظـل أُطـر زمنيـةٍ... وأن عـدمَ احـترامِ الوقـتِ والمواعيد هو شرخ فى المصداقيةِ والكفاءةِ لا علاقةَ له بالطباع: فالناسُ لا يولـدون بطبـعٍ يقـدس الوقـت ويحترمـه وينظـر للمواعيـدِ وكأنـها مواقيتُ سماويةُ وآخرون على خلاف ذلك... وإنما نحن بصـدد مُنـاخٍ ثقافىٍّ عامٍ من فرطِ فقرِه فى تقديسِ الوقـت والمواعيـد والأُطـر الزمنيـةِ أصبح يفرزُ تلك الفكـرةَ الخاطئـة وجوهرهـا أن الذيـن يتشـددون فـى المواعيد والوقت هم أصحابُ طبعٍ معين جُبلـوا عليـه بينمـا الآخـرون مختلفون (وكأننا بصدد مجرد اختلاف وتنوع لا ينُمّان عن رقـىٍّ فـى حالةٍ وتدهورٍ فى الأُخرى) .

إن التقدمَ والتحضرَ والتمدنَ مسائلُ لا تحققها الأمـوالُ ولا تبلغـها الثرواتُ الطبيعيةُ وإنما تحققها منظومةُ القيـمِ الذائعـة والشـائعة فـى المجتمع من قاعدتِه إلى قمتِه وأهم تلك القيمِ هى: تقديس الوقـت ...

والإيمان بفعاليات العمل الجماعى ... والاهتمام البالغ بالبشر (الموارد البشرية)... والتعليم القائم على الإبداع (وليس التلقين)... وإشاعة روح توخى الكمال والتميّز والسعى الدءوب للإتقان... ورسوخ فكرة عالمية المعرفة والعلم فى العقول منذ سنى التعليم الأولى ... وقيام التعليم بخلق شخصيات إنسانية تنافسية - فعن طريق توفر هذه المنظومة من القيم يتقدم الذين يتقدمون ... وعن طريق انتفاء هذه القيم (وأحياناً وجود نقيضها) يتأخر الذين يتأخرون ثم يغرقون فى خداع أنفسهم بأنهم متأخرون إما لأن الظروف غير مواتية أو لأن الإمكانيات ناقصة أو لأن العالم الخارجى يتآمر عليهم ولا يريد لهم خيراً - وكلها أوهامٌ في رءوس الفاشلين لا أساس لها على الإطلاق فى الواقع ولا مبرر لوجودها إلاّ لتعزية الفاشلين عن فشلهم لأن البديل (وهو الحق والمنطق والصواب والحكمة) أن يقولوا لأنفسهم إننا متأخرون لأننا متقاعسون ولأننا نفتقر لآليات التقدم وكلها آليات توجد داخل الإنسان وليس خارجه.

وهكذا يتضح جليا أن تقديس الوقت وتقديره واحترامه وتأسيس كل أنشطة الإنسان والمؤسسات والمجتمع بأسره على أساس أطر زمنية تحترم الوقت كاحترام المؤمنين للعقائد هو ليس مجرد (صفة من صفات البعض) أو (طبع لدى البعض) أو (إحدى السجايا أو حتى المزايا الشخصية) وإنما هى علامة فارقة بين منظومتين من

القيم: منظومة قديمة تنتمى إما للثقافةِ الزراعيةِ فى شكلها البدائى أو للثقافةِ البدويةِ وأنها واحدةٌ من معالمِ مُنَاخٍ ثقافىٍّ عامٍ وليست مجرد طبع أو خصلة أو سجية. إن الدارسَ لتطور القيم يعرف أن الوقتَ لم يصبح تلك القيمة العليا المحورية والعلامة الفارقة بين المتأخرين والمتقدمين إلاَّ منذ زمن الثورةِ الصناعيةِ: فالثورةُ الصناعيةُ هى التى فرضت ذلك الاهتمام المتصاعد بالوقتِ ودقته وقيمته وحتميةِ الالتزام به حتى وصلنا إلى نموذج فريد يتمثل فى القطاراتِ السويسرية التى تبدأ وتنهى رحلاتِها ليس بالساعةِ ولا بالدقيقةِ وإنما بالثانيةِ فيما يمثلُ ترجمةً عليا لقيمِ الصناعةِ ولقيمِ المجتمعاتِ الخدميةِ، ثم هبت رياحُ ثورةِ الاتصالاتِ وحقائق عصر التكنولوجيا فإذا بالتمسكِ بقيمةِ الوقت وتقديسها يبلغُ حدا يشبه العقيدةَ الدينية فى نفوسِ كبار المؤمنين.

وكما هو الحال فى العديدِ من قيمِ التقدمِ فإن هذه القيم يسهل شيوعها وذيوعها إذا جاءت من الرقائق العليا في الهرمِ المجتمعى أى فى شكلِ أمثلةٍ وقدوةٍ ممن يُفترض أنهم المثل الذى يُحتذى — أما إذا داس هؤلاء الذين يشكلون الرقائق العليا للهرم المجتمعى قيمَ التقدمِ ومن بينها قيمة الوقت فإن انتشارَ هذه القيم فى المجتمع يكون ما بين (المستحيل) أو (شبه المستحيل): فليست هناك مقولات أسلم ولا أحكم من الأقوال المأثورة (الناس على دين ملوكهم) و (السمك يفسد من رأسه) و (إذا

كان رب البيت على الدف ضارباً... إلخ) . ومعنى كل ذلك أن الرقائقَ العليا في المجتمع من كبار المسئولين فى الإدارات الحكومية وقيادات الحياة الاقتصادية العامة والخاصة والوزراء وشاغلى المواقع المرموقة في المجتمع ... إذا لم يكن هؤلاء قدوةً فى قيمِ التقدم بوجهٍ عامٍ وفي قيمة تقديس واحترام وإجلال قيمة الوقت وإعطائها كل ما تعنيه من أبعادٍ هامةٍ وخطيرةٍ وذات صلةٍ وثيقةٍ بعمليةِ التقدم — إذا لم يكن الأمرُ كذلك فقل على المجتمعِ السلام – لأن بثَ تلك القيم عن طريق الرقائقِ الدنيا من الهرم المجتمعى مسألةٌ فى غايةِ الصعوبةِ إذ إن أفرادَها لا يملكون عضلاتِ فرض نموذجهم ومُكنة أن يكونوا مثلاً يحتذى وقدوةً تُقتفى.

إن كاتبَ هذه السطور والذى كان القائد الإدارى الأول فى واحدةٍ من أكبر المؤسساتِ الاقتصادية فى العالم لقرابةِ عقدٍ كاملٍ من الزمان وكان الرئيسَ الأعلى لآلاف من الخبرات العالمية وحملة أعلى الشهادات ومن جنسيات مختلفة (أكثر من ٢٠ جنسية) يجزم بأنه يستطيع أن يرى أمام ناظريه علاقةً شبه مؤكدة بين تقديس الوقتِ واحترامِه والالتزامِ به التزاماً يشبه التزام أشد المتمسكين بقواعدِ الدين والإيمان بأن التأخرَ فى المواعيد والإخلال بالالتزامات الموعدية وإنجاز الأعمال خارج الإطار الزمنى المتفق عليه وبين درجةِ الكفاءةِ – فمن بين عشرات الآلاف من كبار الشخصياتِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ التى تعاملت معها وأنا فى موقع يسمحُ

بالتعامل مع زبدةِ المجتمعات، كنت أرى بوضوحٍ كامل أنه لا يمكن وجود شخص لا يقدس الوقت ويتأخر فى المواعيد ولا يقدس الإلتزام بالأداءِ فى الإطار الزمنى المتفق عليه إلاَّ وهو فى الوقتِ ذاته على غيرِ درجةٍ عاليةٍ من الكفاءة: فكلُ الأكفاء الذين قابلتهم فى الحياةِ فى عشراتِ المجتمعاتِ كانوا ممن لا يتأخرون ثانيةً واحدةً عن مواعيدِهم ويلتزمون بالوفاءِ بإكمالِ مهامِ عملهم على أعلى درجاتِ الإتقانِ فى ظلِ زمن محددٍ وينظرون فى نفسِ الوقتِ لمن لا يتسمون بهذه السمة بنظرةٍ يشوبها قدرٌ غير قليل من عدمِ التقديرِ - وكانت طبيعةُ عملى التى تقتضى التعامل مع خلفياتٍ حضاريةٍ وثقافيةٍ متباينةٍ تُظهر لى بوضوحٍ اختلافَ ردودِ الفعلِ حول مسألة الوقت والمواعيد والالتزام بالأُطر الزمنية : فعندما كنت أقومُ بإلغاء تعاقدٍ بمئاتِ الملايين مع شركة لا تفى بتعهداتها فى الأُطر الزمنية المُتفقِ عليها فى دولةٍ من دولِ العالمِ الثالثِ كان ردُ الفعلِ الغالب هو استهجان قرار من هذا النوعِ بينما كان نفسُ القرار إذا اتخذ فى بيئةٍ غربيةٍ أو فى جنوب شرق آسيا يحظى بعظيم الاستحسان بل والإكبار والإجلال : والفارقُ أن جانباً كان يرى في القرار ردَ فعل مبالغ فيه تجاه مسألة غير ذاتِ أهمية بينما كان الجانبُ الآخرُ يرى أن القرارَ جاء متفقاً مع قيمِ التقدمِ والتي لا تعرف تجاه الوقت إلاَّ الإجلال والإكبار والتقديس والاحترام بل وتأسيس الحياة كلها على أساس من الأُطر الزمنية التى لا يحق لأحدٍ أن يتجاهلها أو يتجاوزها - بل

كانت الأغلبيةُ في معظم المجتمعاتِ من دول العالمِ الثالثِ تنظر لقرار مثل الذى ضربتُ به مثلاً وكأنه مـن قبيـل الأطـوار الغريبـة: فلمـاذا المبالغة فى ردِ فعل تجاه شخص تأخر عـن موعـدِه أو مقـاول تجـاوز الحدودَ الزمنية المتفق عليها – وهى مجتمعـات وصـل فيـها التدهـور القيمَى لحـد أن أصبح التـأخرُ رمـزاً للقيمـةِ العاليـة للشـخص، فالأشخاصُ الكبارُ والمـهمون وأصحـاب القـوة والمكانـة مـن حقِـهم أن يكونوا متأخرين كيفما بدا لهم وعلى الناسِ أن ينتظروهـم (!)، فـهم مـهمون وأصحـاب مسئوليات واسـعة وعلـى الآخريـن أن يقبلـوا ذلك (!!!)... وفى المقابلِ فقد كنـت أرى فـى المجتمعـاتِ الأكـثرَ تقدمـاً رجالاً يقومون بإدارةِ مشاريع بحجمٍ يفوق مجمل حجـم اقتصـاد كـل الدول العربية ولا يمكن أن يكونوا متأخرين دقيقةً واحـدةً عـن موعـدٍ بل ويفتخرون بأنهم يسبقون المواعيد وأن مؤسسـاتهم فـى سباقٍ مـع الزمن بهدفِ أن يكونوا فى إطـار المواعيـد المتفـق عليـها بـل ويكـون هدفهم فى كثيرٍ مـن الأحيـان لا أن يقـابلوا الحـدودَ الزمنيـة المتفق عليـها بل أن يسبقوها. وقد أصبح يقينى راسخاً أن كلَ من لا يعـرف كيـف يضبـط مواعيـده ومواعيـد عملـه ومواعيـد تنفيـذ مشـروعاته إنسـان أو شركة أو مؤسسة مدموغة بالفشل الإداري (بل ولدى اعتقاد راسـخ أنهم بنفس القدر لا يتقنون كل الأشياء الأخرى التى يقومون بها فـى الحياةِ) – وأى استثناءٍ من ذلك أو أية محاولةٍ لقبول اسـتثناءات مـن ذلك هى ضد العلم والتمدُن والتحضر وحركـة التـاريخ في المجتمعـات

المتقدمة. وهناك فارق كبير بين الالتزامِ بالمواعيد واحترام الوقت بدافع الخوف وهو موجود فى بعض الأحيان (فى دول العالم الثالث) وبين أن يكون تقديسُ الوقتِ واحترامه والالتزام بالأُطر الزمنية المحددة هو ديدنَ الذين يحترمون أنفسهم وينتمون للعصر ويسايرون قيم التقدم: ففى كل مجتمعاتِ العالم الثالث يذهب النوابُ للمجالسِ النيابيةِ (البرلمانات) متأخرين ويظلون فى اجتماعاتهم فى حالاتِ فوضى عارمةٍ ما بين متحدثٍ مع زميلٍ وآخر يُجرى حواراً على الهاتف المحمول وثالث يكتب فى أوراق ورابع يُجري حواراً مع أحد المسئولين – ثم نجدهم جميعاً فى الجلساتِ التى يحضرها رئيسُ الدولة فى كل دولِ العالمِ الثالث : ملتزمين بالحضور فى الموعدِ.. ملتزمين بآدابِ حضور الاجتماعاتِ العامة : وهم هنا لا يفعلون هذا من بابِ تقديس الوقتِ واحترامِ المواعيدِ وإجلالِ الأُطر الزمنية وإنما بدافعٍ آخر لا يخفى عن فطنةِ القارئ . وهذا الدافع لايخلق التقدم المنشود، لأن التقدمَ والتنميةَ يصنعها المؤمنون لا الخائفون .

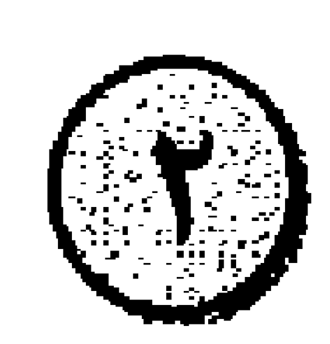
ومما أساء لقيمةِ الوقت وحُرمتها وأهميتها وكونها واحدةً من أُسس الرقى وقيمِ التقدم وجود طبقة من الأثرياءِ الجددِ في عددٍ من دولِ العالمِ الثالث كانوا فى معظمهم بسطاء التعليمِ والثقافةِ وتكونت ثرواتهم بفعلِ وفضلِ علاقاتهم السياسية والعامة وليس لكونهم عبقريات إداريةَ أو اقتصادية أو علمية – ولما شاع نموذجُهم فى عددٍ

من المجتمعاتِ وصاروا في صدارةِ الواجهة الاجتماعية أصبحوا مصدراً جديداً لبثِ القيمِ السلبيةِ ومنها منهجهم في التعامل مع الوقت، فهم أبعد ما يكونون عن فهمِ واحترامِ قيمة الوقت كأساس حضاريٍّ وقيمة من قيم التقدم، إذ إنهم في حد ذاتهم طبقةٌ طفيلية انهمرت عليها الأموالُ دون ثقافةٍ ناهيك عما يعترى مصادر ثرواتهم من شكوكٍ تدعم استحالةِ أن يكونوا قدوة أو نموذجًا يُحتذى: فكيف يمكن لنا أن نقول للشبابِ في مجتمعِنا أن يحتذوا بقياداتِ الحياةِ الاقتصادية التي نسميها «رجال الأعمال» وهم تجسيد حي لعشراتِ القيمِ السلبية بوجهٍ عامٍ ولقيمة ازدراء الوقت والمواعيد بوجهٍ خاص! ... إن طبقةَ رجال الأعمال والأثرياء الجدد (معظمهم وليس كلهم) في عددٍ من دول العالم الثالث هم طبقة منقّحة من رجال المافيا – فكيف يتسنى لنا أن ننتظر أن يكونوا قدوةً تُتبع ومثالاً يُحتذى في احترام الوقت أو في أية قيمةٍ إيجابيةٍ أخرى من قيم التقدم . ويحزنني – لأبعدِ الحدود – أن أكتب بقلمي أنني رأيتُ عن قربٍ عشرات من هؤلاء الذين يسمون بكبار رجال الأعمال فوجدتهم بالمقارنةِ بالشخصيات الاقتصادية العالمية الكبرى التي تعاملتُ معها خليطا من أربعةِ عناصر: انعدام الموهبةِ الإدارية ... وفقر ثقافي مذهل ... وانتهازية سياسية بلا حدود ... وبُعدٍ مطلق عن قيم ومبادئ كبّار الرجال – ووجدتُ أن معظمهم قد كوّن مؤسساته وأعماله على أرضيةٍ من

العلاقات وليس على أساس من الكفاءة والعبقرية الإدارية والاستعمال الاقتصادى النموذجى لتكنولوجيا العصر أو القدرة على إدارة الخدمات – ومرةً أخرى يفرضُ السؤالُ نفسَه: كيف لمثل هؤلاء أن يكونوا قدوةً ، إلاّ إذا كان رؤساءُ المافيا يصلحون لأن يكونوا قدوةً لأجيالٍ جديدةٍ من الشباب ؟!

ولا أجدُ من بين كل ما ذكرت في هذه الجزئية من هذا الفصل ما أرى فائدةَ تكراره أكثر من قولى: إنه لا يمكن وجود قائد إدارى فعّال ومُنجز وعلى درجة عالية من الكفاءة إذا لم يكن تقديس الوقت مكونًا أساسيًا من مكوناته ... ولا يعنى ذلك أن تقديس الوقت هو العنصر الوحيد للكفاءة ... فللكفاءة عناصر أُخرى عديدة (تقديس الوقت من أهمها) وإن كانت الكفاءة لا تنهض كاملةً بدون باقى العناصر والتىبدونها لا يوجد تقدم .. ولا يوجد كادر بشرى من المديرين التنفيذيين القادرين على إنجاز المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة بينما أعتقدُ أنا أنها سهلة وميسورة إلى أبعد الحدود، وأعنى بلوغ درجة من التقدم الاقتصادى والتعليمى تجعلنا على مقربةٍ من دول جنوب أوروبا وفى نفس الوقت نسيرُ بمحاذاة حياة ثقافية وإعلامية وسلام اجتماعى يكفلون لنا معاً المجتمع الذى ننشده: مصر المزدهرة والمستقرة والآمنة والتى

يعودُ فيها المصريون لسجاياهم التى عُرفوا بها عبر التاريخ وكلها سجايا إنسانية نبيلة تقومُ على الخُلق السمح والمودة والترابط واحترام الآخرين والبعد عن بؤرات العنف والتشاحن والصدام اليومى بين الأفراد والطبقات وسائر وحدات وكيانات المجتمع.



«ثقافة النظم».. لا «ثقافة الأشخاص»

كنتُ أُطالع منذ أيامٍ مقالاً لأحدِ الكتابِ المعروفين عندما أوقفتني كلماتُه عن سفير مصرَ بواحدةٍ من الدولِ الكبرى، إذ بعد أن كالَ له المديح (وأغلب الظن عن حق) روى عن لسانِ شخصيةٍ مرموقة قوله فى حقِ نفسِ السفير (لو كانَ الأمر بيدى لأبقَيت على هذا الرجل سفيراً لمصرَ فى ... دون اعتبار للقواعدِ التى تطبقها وزارةُ الخارجية، لأنه خسارةٌ أن يترك كلَ هذه العلاقاتِ ويأتى بعده من يبني من جديد)... وإذا كان كاتبُ هذه السطور خليطا من (رجل الإدارةِ) و (رجلِ الثقافةِ) فإن هذه العبارةَ (والتى كثيراً جدا ما كررها آخرون فى حقِ آخرين) هى أكثرُ عبارةٍ تستنفر تفكيرَ الرجلين: رجل الإدارة ورجل الثقافة؛ لا لأنها (خطأ) فربما تكون صحيحةً وسليمةً من زاويةِ الواقع الآنى، ولكن لأنها تستدعى موضوعاً من أهمِ وأخطرِ المواضيع المتعلقة بالعقل المصرى وظروفِ وملابساتِ تكوينه التاريخية والثقافية وتجربته مع الأيام والرجال. إن هذه العبارة (والتى نسمعها من كثيرين عن كثيرين من المتميزين فى مواقعهم) تكشف بوضوحٍ تامٍ عن إيماننا المتأصل عبر التاريخ بدور الفردِ أكثر من إيمانِنا بفاعليةِ

النظام (System) الذى يكون الفردُ مجردَ أداةٍ من أدواتـه؛ مـع بقـاءِ الغلبةِ والأهميةِ والفاعليةِ للنظامِ وليس للأفرادِ المتميزين فى النظام.

وكإنسان مصرىٍ تكون خلالَ ربع القرن الأول من حياته فى مُنـاخٍ مصرىٍ صرفٍ فإنني لم أفطن إلاَّ بعد سنواتٍ للفارق الشاسع فى هـذا المجال بيننا وبين مجتمعاتٍ أُخرى لعل أهمها المجتمعات الأوربيـة الشماليةَ حيث يوجد النقيض: الاهتمام الشديد بتكوين الفرد تكوينـاً ثرياً ومتميزاً مع بقاءِ الغلبة والاهتمام الأكبر والفاعلية العظمى للنظـام (The System) مما يجعل الإنسـانَ فـى هـذه المجتمعـات يـرى تداعيـاتِ وانعكاسـاتِ ونتـائجَ العيـارةِ التـى اقتطفتُـها مـن مقـال أحـدِ كبـار الكتابِ ... (دون أن يكون هدفي أن أُناقش كاتبَ المقـال فـى صحـةِ أو عدمِ صحةِ ما كتبه، فالأمرُ يقتصر علـى أن مـا كتبـه قـد جذبنـى للكتابةِ عن روحِ الملاحظةِ وليس عن الملاحظةِ فى حدِ ذاتِها).

ففى مجتمعِنا الذى يربط بين الإنجازِ والكفاءةِ وتحقيق النتائج مـن جهةٍ وبين صدفةِ وجودِ شـخص ممتـاز فـى موقـع معـين مـن جهـةٍ أُخرى يكون من العسيرِ على معظَمِ الناسِ أن يدركواْ النتائجَ الوخيمـة لهذا الواقـع: فانتظـارُ الصدفـة أمـرٌ لا يَخضـع لأى قوانـين معروفـة وعقلانية... والإيمان بأن الشخصَ الممتاز يجـب أن يبقـى في موقعِـه لأن التغييرَ سيأتى بمن يبدأ من جديدٍ هو تسليم بالمشكلة أكثر من أن يكون حلاً لها... وصيغتنا في هذا الأمر هى التفسيرُ الواضـح لانقطـاعِ تواصلِ البناءِ (والتوجهات والجهود) فى حياتنا... وصيغتنا فى هـذا

الشأن تعمل ضد الحراك الاجتماعي الذى هو أساس تقدم الطبقةِ الوسطى والمجتمعات... وصيغتُنا فى هذا الشأن تحمل فى طياتها جذورَ مشكلاتٍ كبرى إذ إننا لا نقبل فقط أن نتحمل الثمن المرتفع للتعامل مع قوانين الصدفةُ وإنما نقبل فى نفس الوقت النتائج التى قد تكون «رائعةً» وقد تكون «مروعةً» حسبما تأتى به الصدفةُ... وصيغتنا فى هذا الشأن تتنافى مع حركةِ علومِ الإدارةِ الحديثةِ والتى مع إيمانِها بالقدراتِ الخاصةِ والمواهبِ فإنها تؤمن بشكلٍ أكبر وأوسع وأعمق بالنظمِ (وليس بالأشخاصِ).

أما أول نتائج هذا الربط بين الإنجاز و «صدفة وجود شخص ممتاز فى موقعٍ معين» فهو أننا نقبل أن نترك أعنةَ الحياةِ والمستقبل لقوانين الصدفةً والتىً لا تخضع لقواعدَ معروفةٍ أو حتى عقلانية. وهكذا، نكون أبعدَ ما يمكن عن أُولئك الذين يساهمون فى صنعِ وصياغةِ المستقبلِ وكأنهم تلاميذ الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر الذى كان لا يؤمن بأن هناك شيئاً اسمه المستقبل وأن المستقبلَ هو ما نصنعه الآن (سلباً أو إيجاباً أو تقاعساً) فى مطبخِ الزمن الآتى. فالمستقبلُ يبدأ من لحظتنا الراهنةِ أو بالتحديد مما نقوم به «الآن» لصياغة «معالم الزمن الآتى». وعليه، فإننا نكون أبعدَ ما يمكن عن التخطيطِ الذى يحاول أن يرسم ملامحَ الغدِ وتفاصيله، فكيف نفعل ذلك ونحن نترك لقوانين الصدفةِ أن تأتى لنا ببعض المتميزين —

أحياناً – فى بعض المواقع. إن هذا القانون هو النقيض الكامل لفكرتى «النظام» (System) و «التخطيط» (Planing).

كذلك فإن الولعَ بأن يبقى الأشخاصُ المتميزون فى مواقعهم لأن عدم بقائهم سيأتي بمن يبدأ من «الصفر» هو سببٌ واحدٍ من أكبرِ عيوبنا وهو خواء حياتنا (بدرجةٍ كبيرةٍ وليس بشكل مطلق) من التواصلِ الموضوعى فى جهودِ وخطواتِ البناء والتنمية – فالحقيقةُ أن التقدمَ لا يتحقق إلاَّ إذا كنا نملك آلياتِ التواصلِ والاستمرار مع تبدل الأسماء والوجوه. بل إن إيماننا بضرورةِ بقاءِ المتميزين في مواقعِهم حتى لا يبدأ آخرون من الصفر هو اعترافٌ مؤلمٌ بواقع صعوبةِ التواصلِ بين أجيالِ من الأفراد كما أن هذه السمة من سماتِ تفكيرنا هى مرجع خلو (أو شبه خلو) حياتنا ممن يشغلون مواقِعَ عامة بارزة ويمدحون أسلافهم. وذلك نقيض الحال فى معظمِ المؤسساتِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والثقافيةِ والتعليميةِ والإعلاميةِ فى المجتمعاتِ ذات النصيب الوافر من التقدم. كذلك فإن القولَ بأن الخيرَ كل الخير فى بقاءِ كل متميّزٍ في موقعِه هو مدخل لعالم يخلو من الحراكِ الاجتماعي والذى هو من أسس التفاعلِ الإيجابى وتقدم المجتمعات ومن لزومياتِ بناءِ طبقةٍ وسطى واسعة وقوية وصلبة تقود المجتمعَ. كذلك، فإن الإيمانَ بالأشخاصِ وليس بالنظام يجعلنا عرضةً لأمرٍ فى غايةِ الخطورةِ : فبينما تقود «ثقافةُ النظامِ» لاستئصالِ أو استبعادِ

العناصرِ الهدامةِ التي قد تصل لمواقعَ متميزة فإن «ثقافةَ الأشخاص» قد تأتي بالمتميزين كما أنها قد تأتي بالذين تأتي كبرياتُ المشكلاتِ والأخطار والمضار مع مجيئهم ولا تكون هناك آليات فعّالة لاستبعادهم فى الوقت المناسب (الوقت هنا عنصر أساسي للفاعلية).

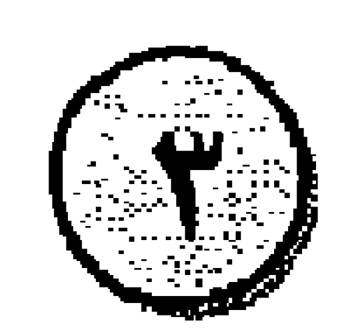
ويُضاف لكل ذلك أن صيغتنا فى الافتتان بثقافةِ الأشخاص لا بثقافةِ النظامِ تحمل فى طياتها تنافراً وتناقضاً كاملين مع معظمِ معطياتِ علومِ الإدارةِ الحديثةِ التى تحاول أن تأخذ من الأشخاص أعظم مزاياهم مع بقاء الغلبة لأُطر النظام وآلياته وتقنياته: فالنظام فى هذه الثقافات هو أساس التقدم والنجاح وليس بعض الأفراد (وإن عظمت مواهبهم) فى بعضِ المواقعِ.

نحن إذن أمام ثقافتين متباينتين إلى حدٍ بعيدٍ: «ثقافة الأشخاص» والتى يسهل التعرف على ملامحها في واقعِنا وتاريخنا منذ عشرات القرون ... و «ثقافة النظم» (Culture of Systems) وهى الثقافة التى نمت وتعاظمت أسسُها ومعالمُها فى دول الحضارةِ الغربيةِ ثم انتقلت إلى العديدِ من المجتمعاتِ الأخرى التي لا تنتمي للحضارةِ الغربية مثل المجتمع الياباني والعديد من مجتمعاتِ جنوبِ شرق آسيا بل وعددٍ من مجتمعاتِ أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. ومن غيرِ المفيدِ الحديث عن «الأفضل» و «الأسوأ» والانطلاق من زوايا

اتهامية، فالذى حدث لدينا وأنتج «ثقافة الأشخاص» ضفيرةٌ من الظروفِ التاريخيةِ والثقافيةِ ما كان لها أن تنتج غير ما أنتجت. والهدف من هذا الحديث كله أن نتساءل : هل يمكن لمجتمعات «ثقافة الأشخاص» أن تتحول تدريجياً لمجتمعاتِ نظامٍ أو نظمٍ؟ والإجابة: نعم... بل : قطعاً نعم... فقد حدث ذلك فى أكثرٍ من حالةٍ... وكانت آلياتُ حدوثِ ذلك آلياتٍ تعمل على إحداث تحول على المدى القصير وتمثلت في كلمةٍ واحدةٍ هى «القدوة» التى حاولت (ونجحت) فى تحقيق قدر غيرِ قليلٍ من فرض ثقافةِ النظامِ، وأما الإنجاز الأكبر فمرهونٌ بآليةٍ أخرى هى نظام التعليم الذى يضع نصب عينيه أنه وحده القادر على إنجاز التحولِ الأكبرِ فى هذا المجال عندما تُصمم برامج التعليم وهى تهدف لخفض الأبعادِ الشخصيةِ فى التفكيرِ وتعظيمِ الأبعادِ الموضوعيةِ التى هى أساس أى نظامٍ .

وعندما يحدث ذلك فإن بقاءَ بعض المتميزين فى مواقعهم لا يتحول إلى «شبه معركة حربية» يمارسون من خلالها معركةَ: «أن يكونوا أو لا يكونوا»، ولا يكون من أكبر مشاغل الكثير من المسئولين القضاء على من يصلحون للحلول محلهم وتبوُّء مواقعهم؛ ولا تكون العلاقة بين (الخلف) و (السلف) على ما هى عليه فى واقعنا : مترعة بالبغض والمشاحنة وعامرة بالنقدِ الذى يصل إلى عرضٍ مستمرٍ

للمثالبِ (الخلف يعرض مثالب السلف والسلف يتندر بمثالب الخلف) بل ونصل إلى «مُناخٍ ثقافيٍّ عامٍ» يبحث فيه كلُ مسئول عمن يصلح للحلول - ذات يوم - محله ... فتدور عجلةُ الحراكِ الاجتماعى ويحدث ما يسميه البعضُ بدوران النخبِ وهى أمور تكون فى حالة كمون استاتيكى كلى فى ظلِ «ثقافةِ الأشخاص» ... حيث تضمر فكرةُ التغييرِ وتصبح عند البعضَ مرادفاً للتدمير!



الإتقــــان

تحولت فكرةُ الإتقانِ إلى علمٍ قائمٍ بذاته هــو (علم إدارة الجـودة) والذى انضم خلال العقودِ الأربعةِ الأخيرةِ لمنظومةِ العلومِ الاجتماعيــةِ بل وأصبحت هناك معاهدُ لا تقوم بتدريس إلاَّ علم الجودة (Quality Management/ QM). ورغم أن هناك أدبيات كثيرة فى علـم الجـودة أشهرها كتابات البروفيسور Deming الذى جرى العرف على اعتباره أبًا أو أحد آباء «علم إدارة الجودة» إلاَّ أننى لا أُريـدُ فـى مقـال عـامٍ كهذا أن أدخل فى تفصيلاتِ وتفريعاتِ علمِ إدارةِ الجودةِ والمواضيــع الأساسية لهذا العلم وهى الجودة أو الإتقان فى مرحلـة التخطيـط ثـم الجودة أو الإتقان فى مرحلة التنفيذ ثم المراجعة بعين تنظـر للجـودة والإتقـان، ولكننـى أريـد أن أقـولَ إن تواجـدَ وتطبيقـاتِ علـومِ إدارةِ الجودةِ وتفشي ثقافة الإتقان ما هـى إلاَّ انعكـاس لحقيقـة كـبرى ألا وهـى وجود حراك اجتماعى فعّال فى المجتمع. فالإتقانُ ملمـحٌ مـن ملامـحِ المتمـيزين... والمتمـيزون هـم الذيـن يفـرزون مكونـاتِ ثقافـةِ الإتقـان ومفرداتِ علومِ إدارةِ الجودةِ... وإذا لم يكن المجتمعُ يسمحِ بحـراكٍ اجتماعى يبرز المتميزين من أبناءِ وبناتِ المجتمع فـإن ثقافـة الإتقـان

لا توجد وتحل محلها ثقافةُ العشوائيةِ وتعم فى المجتمع كـلُ بدائـلِ صورِ ومشاهد الإتقان.

وكما ذكرت فى فصل من فصول أحد كتبى تحت عنوان «التحول المصيرى» فإن الحراك الاجتماعى الحر وتفاعلاته هما اللذان يجعلان أصحاب القدرات العليا من أبناءِ وبناتِ أى مجتمعٍ يشغلون المواقعِ القيادية فى كل مجالاتِ الحيـاة فـى المجتمـع وهـو مـا يفـرز هرمـا اجتماعيا صحيحاً وسليماً قـد يطلـق البعضُ عليـه أنـه الهـرم الـذى أنتجته الداروينية الاجتماعية بينما يغضب البعضُ (ولاسيما إذا كـان هـؤلاء ينتمـون لعلمـاءِ الاجتمـاع الاشـتراكيين) ويفضلـون أن نقـول (ولا مانع لدينا) أن هذا الهرم لا يبنى بالداروينية الاجتماعيـة وإنمـا يبنى بالحراكِ الاجتماعى الحـر والفعـال والـذى يتيـح الفرصـة لكـل متميّزٍ ومتميّزةٍ من أبناءِ وبنـات المجتمـع لتقـدم الصفـوف والمشـاركة بفاعليةٍ فى صنعِ الواقعِ والمستقبلِ: وهذه هى الخلفية الوحيدة التـى تسمح بذيوعِ ثقافةِ الإتقان.

وعلى النقيض فإن المجتمعاتِ التى لا تسـمح تركيبتُـها بـالحراكِ الاجتماعى الحر تفتح المجال على مصراعيه أمام غير المتميزين وغير الموهوبين وأصحاب القاماتِ المتوسطة لكي يحتلوا مواقعَ عديدة علـى رءوس الكثير من المؤسساتِ والتنظيماتِ والهيئاتِ في المجتمـع وهـو ما يوجه ضربةً قاضيةً لثقافـةِ الإتقـان ويشـيع مناخـاً ثقافيـاً مختلفـاً تماماً أسميه بثقافـةِ القامـاتِ المتوسـطةِ وفيـه يختفـى الإتقـانُ وتشـن

الحروب بلا هوادةٍ على المتميزين والمتميزات من أبناء وبنات المجتمع لأن أصحابَ القاماتِ المتوسطة هم المصدر الأول لهذا المناخ العام: فبدونه تتبدل قواعدُ اللعبة ويهبطون من مواقعِهم العالية إلى مواقعَ أدنى تتناسب مع قدراتهم ومحدوديةِ مواهبهم.

وموضوعُ الثقافة التى ينشرها «متوسطو القامة» بل والمناخ العام الذى يخلقونه هو موضوع يستحق الكثيرَ من العناية من المفكرين والدارسين: لأن المثقفَ المستنير بوسعه أن يتصور كلَّ ملامح الحياةِ والمجتمعِ والعلاقاتِ التى تنشأ عن سيادةِ وشيوعِ «متوسطى القامة» وما يخلقونه من آلياتٍ لبقائهم وبقاء نوعياتهم فى مواقعِ مؤثرةٍ وكذلك الدمار الذى يحدثونه فى «القيم» و «المثل» و «الأخلاق العامة» وكذلك انعكاسات شيوعهم على الحياةِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والثقافيةِ والتعليميةِ والإعلاميةِ، وما يجرون المجتمعَ إليه من «انخفاضٍ مروعٍ» فى «كلِ المستوياتِ» .

ومن النقاط التى يجدر توضيحها عند الحديث عن «الإتقان» و «إدارةِ الجودةِ» أن الإتقان ليس أمراً مرتبطاً بالتقدمِ التكنولوجي وإنما هو فكرةٌ فى رءوسِ بعض الناس. ويذكر كاتبُ هذه السطور أنه عندما كان يحاضر ذات يوم بمعهد جوران (Juran) لإدارةِ الجودةِ بالولايات المتحدة الأمريكية أنه أسهب فى شرح فكرته أن «الإتقانَ» فكرةٌ فِي رءوس المتميزين وليس ثمرة التكنولوجيا (فالتكنولوجيا نفسها ثمرة أخرى من ثمار تفكير المتميزين)...أذكر أننى عندما أسهبت فى

شرحِ هذه الفكرة وتطرقتُ للحديثِ عن «الإتقـان» فـي مصرَ القديمـةِ وكيـف أن بنـاءَ هـرمِ خوفـو بـالذات يُعد مثـالاً بـلا نظـير لكـون الإتقان «فكرة فى الرءوس» قبل أن يكـون أى شـىء آخـر، أذكـر أن عميد المعهد الذى كنت أحـاضرُ بـه علّق علـى هـذه الجزئيـة بقولـه إننـى لسـت بحاجـةٍ لمزيـدٍ مـن الأدلـةِ علـى صحـةِ هـذا الزعـم لأن شعار معهد جوران نفسه ليس إلاّ عاملاً فرعونياً ينقش على جـدار!! ويعني ذلك أن أكـبرَ معـهدٍ فـى العـالمِ لعلـوم إدارةِ الجـودةِ لم يربـط بـين الإتقـان وبـين التقـدمِ التكنولوجـي إذ إنـه وجـد أن العـاملَ المصرى القديم كان تشخيصاً لفكرةِ الإتقـان... وتحفـل مصـر القديمـة بأدلةٍ كثيرةٍ على أن الإتقان «فكرةٌ» قبـل أن يكـون أى شـىء آخـر: فإذا قمنا بمقارنةٍ بسيطةٍ بين درجات الإتقـان فـى هـرمِ الملـك خوفـو ودرجات الإتقان فى الهرمين الذين بناهما والدُ الملك خوفو وهو الملـك سنفرو لأدركنـا كيـف يمكـن أن تحـدث طفـرةٌ هائلـةٌ فـى مسـتوياتِ ومعدلاتِ الإتقـان خـلال سنواتٍ قليلـةٍ وهـو مـا لا يمكـن أن يكـون لـه تفسـير إلاّ وجـود كـادرٍ بشـرى يجسـد بدرجـةٍ عليـا دقـائق فكرةِ الإتقان.

ولا أكاد أتصور وجود خلاف حول ما شهدته حياتُنا المعاصرة مـن تدهور مذهل فى مستوياتِ ودرجاتِ الإتقان فى مصرَ خـلال نصف القرن الأخير وهوً أمر لا يفسر إلاّ بانقلابِ الهرمِ المجتمعى وتلاشى التميّز وما أدى إليه ذلك من شيوع ثقافةِ متوسـطى القامـة والذيـن لا يمكـن

أن يكـون الإتقـان وشـيوع روحـه هدفـاً لهـم إذ إن فـاقدَ الشـيء لا يُعطيه. إن شيوع قيم وثقافة ومستويات «متوسطى القامـة» يجعلنـا نكاد نرى كلمات الفقرة الأخيرة من المزمـور ١٢ تتجسـد كـل لحظـة أمام عيوننا :

(الأشـرار يَتَمَشَّـوْن فـى كـل ناحيـةٍ عنـد ارتفـاع «الأرذال» بين الناس).

٤

غرس قيمة التعددية

إذا كانت «الديمقراطية» هى أعظم إنجازاتِ الجنس البشرى منذ بدايةِ مسيرةِ تمدُّنه وحتى هذه اللحظة فإن «التعددية» هى أحدُ منابع الديمقراطية . فلما كان الإنسانُ قد أصبح على يقين من أن «التعددية» فى المذاهب والآراءِ ووجهاتِ النظرِ والذوقِ هى من أهم معالم «الإنسانية» فقد كان من الطبيعى أن تقوم النظم السياسية على أساس احتواءِ واحترامِ التوجهات المختلفة مع عدم السماح لأى منها (ولو كان يحظى بأغلبيةٍ قويةٍ أو حتى مطلقةٍ) من استئصال حق الآخرين فى الاختلافِ ورؤيةِ الأمور بشكلٍ مختلفٍ والاعتقاد في برامج وأفكار ونظم ونظرياتٍ أخرى .

بل إن الإنسانيةَ تحولت مع تطور مسيرةِ تمدنها من «التسليم بأن التعددية من معالم الإنسانيةِ الأساسيةِ» إلى «الاعتقادِ بأن التعددية من مصادر ثراءِ الإنسانيةِ» .. وأن التعددية هى من أهم منابعِ الإبداعِ والابتكار والتجديدِ والتجويدِ .

ورغم ذلك الإيمان بالتعددية على سطح الحياةِ المعاصرةِ فإن الغوص تحت جلدِ معظمِ البشرِ فى هذا العصر يثبتُ أننا لا نزال فى مرحلةٍ بدائيةٍ للغايةِ من تمثل قيمةِ الإيمانِ بمعنى ومزايا التعددية – وينطبق ذلك على أكثر المجتمعات تقدماً (وفى طليعتها المجتمع الأمريكى) كما ينطبق على كثير من الدول الأقل تقدماً بما فى ذلك دول العالم الثالث. فلا يزال هناك زخمٌ من نقص الفهمِ وسوءِ الظنِ المتبادلِ بين الحضاراتِ المختلفةِ يجعل فوائدَ وعوائدَ التعدديةِ أقلَ بكثيرٍ من أن يمكن أن يكون كما يؤدى كل ذلك فى غيرِ كثيرٍ من الأحيانِ إلى محاولةِ البعضِ «تنميط العالم» وهو هدف مستحيلٌ من جهةٍ ويعارض التعددية من جهةٍ أخرى ويبذر بذور الصراعِ والصدامِ الذين يمكن للإنسانية أن تعيش وتنمو وتزدهر بشكلٍ أفضل بدونهما.

ومن الأدلةِ الواضحةِ على التراثِ المهولِ من سوءِ الفهمِ وسوءِ الظنِ والأفكار المشوهةِ بشكلٍ متبادل بين الحضاراتِ فكرة الحضارةِ الغربيةِ عن معظم الحضارات الشرقيةً والتى تقوم في بعض الأحيانِ على تصوراتٍ وهميةٍ لا أساس لها من الصحةِ وكذلك فهم أبناء الحضارات القديمة للحضارة الغربية وهو فهم مشوب بتشوهات هائلة ويركز على المثالب ويتجاهل المناقب رغم تمتع معظم البشر فى العالم بالعديد من إنجازات الحضارة الغربية .

وإذا كان البعضُ اليوم في الغربِ بوجهٍ عامٍ وفى الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ بوجهٍ خاصٍ يميل إلى أن العلاقة بين الحضارات ستكون

في المستقبل صراعاً وصداماً ولا سيما العلاقة بين الحضارةٍ الغربية والإسلام، فإن أدبيات هذا الاتجاه تدلُ على فقرٍ معرفي مذهل: فكتاب (صدام الحضارات) لصموئيل هنتنجتون وغيره من الكتابات المماثلة لأشخاص مثل بول كنيدى وفوكا ياما هى خليط من الكتابات الصحفية / السياسية أكثر من كونها كتابات رصينة تقوم على معرفةٍ واسعةٍ بالحضاراتِ ودون أن تتوفر لدى أصحابها الرؤية التى تسمح لهم بأن يروا آلية صنع سيناريو الحوار وعدم الاقتصار على سيناريو الصدام – ولا يعنى ذلك أن سيناريو الصدام مستبعدٌ وإنما يعنى أن سيناريو الحوار ممكنٌ إذا كانت الرؤيةُ فى هذا الاتجاه وبُذلت الجهود الفكرية والثقافية لتدعيمه .

إن عالمَ اليومِ الذى يرفع شعارات مثل (الديمقراطية) و (حقوقَ الإنسان) و (الحريات العامة) و (التعددية) ينبغى أن يدرك أن نبلَ هذه القيم لا ينفى أن تعاملَ الإنسانِ معها على أرض الواقع لا يزال فى مرحلةٍ أولى وهو ما يجعل الممارسات العملية تتسمُ أحيانا بنقيض تلك القيم وينطبق ذلك بوضوحٍ على قيمة التعددية إذ ترفعُ الحضارة الغربية لواءَ قيمةِ التعدديةِ بيدٍ ويرفع بعضُ أبنائُها لواءَ تنميطِ العالمِ بيدٍ أخرى، وهى حالة ارتباك تعكسُ كون البشرية فى مرحلةٍ أولى من مراحل نمو بعض هذه القيم .

فالتعدديةُ إذا كانت تعنى (والأرجح أنها بالفعل كذلك) أن تعددَ المشارب والمذاهب والثقافات والأذواق والآراء وأساليب الحياة هى

مَعْلَمٌ أساسيٌ من معالمِ الحياةِ البشريةِ علـى الأرض بـل ومـن مصـادر ثراء هذه الحيـاة فـإن النتيجـة يجـب أن تكـون (الخـلاف فـى ظـل الوحدة). والخلاف هنا ينطبق على ما ذكرتـه مـن مشـارب ومذاهـب وتوجهات أما الوحدة فتعنـى (الإنسـانية) .. كمـا أن ذلـك لا يمكـن إلاَّ أن يعنـى توسـيع ثقافـة احـترام الغيريـة (Otherness) علـى أن يحدث ذلك بين كل الأطـراف وبشـكلٍ متكـافئ فـى وقـتٍ واحـدٍ — واحترام الغيرية يتناقض بداهةً مع أيةٍ محاولة لتنميط العالم . وجديرٌ بالتنويه هنا أن تنميط العالم ليس توجـهاً عامـاً للحضـارة الغربيـة إذ لا تشارك فيه أوروبا الغربية وإنما هو توجه أمريكى فـى المقـام الأول وليس له من مرجع إلاَّ الفقر الأمريكى المذهل ثقافيا .

٥

نقد الذات والتجويد المستمر

آمنتُ منذ سنواتٍ طويلة – وفى مرحلةٍ كان الفيلسوف الألمانى «إيمانويل كانط» وأعماله الفكرية العظيمة مركز اهتماماتى الفكرية – أن عبارة هذا الفيلسوف الشهيرة: (إن النقدَ هو أهمُ أداةِ بناءٍ طوّرها العقلُ الإنسانى). إن هذه العبارة هي من أحجار الزاويةِ لنجاح وازدهار أى مناخٍ تعليمى وثقافى. ويقابل عبارة كانط فى أدبياتنا الشرقية مقولة عمر بن الخطاب (رحم اللهُ من أهدى إلينا عيوبنا) بمعنى أنه يطلب الجزاء الطيب من الله لمن يفتح عيونَنا على عيوبِنا ووسيلة ذلك (النقد) .

بعد أن ترسخ فى تفكيرى أن الجو الثقافى العام الذى يحفل بالعقل الناقد هو الجو الثقافى الذى يسمح بالتطور والتقدمِ والازدهار – بعد أن ترسّخ ذلك الاعتقاد فى بنية تفكيرى، جاءت تجربةُ عشرين سنةٍ من العمل بمؤسسةٍ اقتصاديةٍ من أكبر عشر مؤسسات فى العالم لتحول هذا «الاعتقاد الفكرى» لواقعٍ معاش فى كل لحظةٍ . فهذه المؤسسة التى تشبه كبريات المؤسسات الاقتصادية العالمية ولا سيما التى يرجع تاريخها لأكثر من قرن، هى مؤسسات لها ثقافتها الداخلية

الخاصة . وقد أذهلني في كل يوم من أيام السنوات العشرين المذكورة أن أرى في كل لحظةٍ ومناقشةٍ واجتماعٍ وحلقةِ عمل تشخيصاً كاملاً لأن (النقد هو أحد أكبر أدوات البناء): فنقد الأفكار.. ونقد الخطط.. ونقد البرامج.. ونقد المشروعات قبل وأثناء وبعد تنفيذها هي عمليات لا تتوقف من أجل (تقليل السلبيات) و(تعظيم الإيجابيات). والتناول النقدي لكل شيء ليس حقاً من حقوق «الكبار» أو «الرؤساء» فقط وإنما هو حق لكل ذي عقلٍ ، فمن مجموع العقول الناقدة يتشكل النجاحُ والتميّزُ .

ولا شك عندي أن «النقدَ» الذي هو بمثابةِ آلةٍ لا تتوقف عن البحثِ عن السلبياتِ وتقليلها ورصد الإيجابيات وتعظيمها يحتاج لمُناخٍ عامٍ يُعلّم أبناءَ وبناتِ المجتمع «النقد الموضوعي» أي الذي يهدف للتجويدِ المستمرِ وهو يختلف في روحِه ونسيجه ومنطلقاته وأهدافه عن النقد في بعض الثقافات التي تغلب عليها «الشخصية» وتقل فيها «الموضوعيةُ»، إذ يكون «النقد» في هذه البيئات أداة هجوم وانتقام وانتقاص وتجريح. والمعوّل هنا على المناخ الثقافي والتعليمي العام وكيفية تقديمه للنقد – منذ الصغر – كأداةٍ عقليةٍ موضوعيةٍ تهدف لمصلحةٍ عامةٍ لا لمصلحةٍ شخصيةٍ .

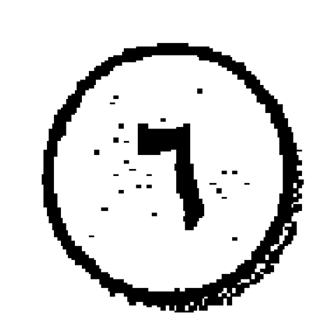
وغيرُ مستغربٍ أن يكون المُناخ الثقافي العام الذي رسّخ قبولَ واحترام «التعددية» أكثر استعداداً لإفراز النقد الموضوعي كأداةِ تعاملٍ عقلي مع كلِ الأشياءِ على خلاف «مجتمعاتِ الرأيِ الواحدِ»

و «النموذج الواحد للحق والصواب» فإنها غالباً ما تفتقر لروح النقد البناءة والمتسمة بالموضوعية أى توجيه النقد «للمواضيع» وليس «للأشخاص».. وبهدف «التجويد» لا «كسب الحروب الشخصية بين الأفراد». كذلك ليس بمستغرب أن تكون البيئاتُ الثقافية التى سميتها فى فصل سابق بثقافاتِ النظمِ (لا الأشخاص) أكثر قابلية أيضاً لإفراز عملياتِ نقدٍ موضوعيةٍ تهدف للتحسين والتجويدِ .

وليس بجديدٍ أن أقول: إن هناك علاقة وثيقة بين «ثقافاتِ النقدِ البناء» و «ثقافةِ الحراك الاجتماعى»: ففى المجتمعاتِ التى ينشط فيها هذا الحراكُ وينشط فيها تبادلُ المواقع بوجهٍ عامٍ وبين النخبِ بوجهٍ خاص توجد مساحة أفسح لبذر ثقافةِ النقدِ البناء على خلاف المجتمعاتِ المغلقة حيث يصعب على الإنسان أن يفرق بين «الموضوعى» و «الذاتى» لأنه مشغولٌ بالذاتي انشغالاً يدخل تحت باب «أكون — أو — لا أكون»؛ وهو ما يجعل الموضوعية فى النقدِ كالحلمِ المستحيل .

كذلك فإننى أربطُ بشدةٍ بين «قيم المتوسطين» والتى أشرت إليها من قبل فيما كتبته عن «الإتقان» وبين صعوبةِ انتشار ثقافةِ النقدِ البناء: فالمتوسطون لا يستطيعون البقاء فى ظلِ مناخٍ عامٍ يقوم على النقدِ البناءِ، لأن اكتشاف حقيقة قدراتهم ومواهبهم ستكون أول نتائج شيوع ثقافة النقد البناء — حيث ستعم معايير لا يقبلونها فى التقييم .

وخلاصةُ القول هنا، أن «النقدَ البناء» وإشاعة مناخ ثقافى عام يرحب بالنقد ويشجع عليه ويرسّخ (من خلال القدوةِ والتعليمِ) الدورَ الفعّال للعقليةِ الناقدةِ وما يعود على المجتمع كله من عظيمِ الفوائدِ من وجودها هو من أهم قيم التقدم – وككل قيم التقدم فإن ذيوعها يكون دائماً فى حاجةٍ ماسةٍ للقدوةِ والمثل (فى البداية) ولبرامجٍ تعليميةٍ تغرسها فى العقول (لعموم ذيوعها مكانياً وزمانياً) .



الإيمان بعالمية المعرفة

(اطلبوا العلم ولو فى الصين)

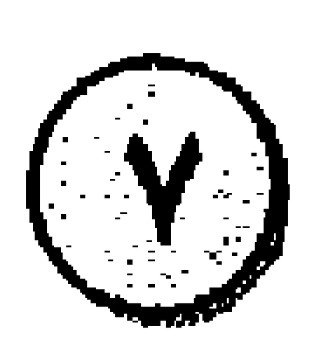
حتى بالنسبة للذين يرفضـون بعـض جوانـب ظـاهرة العولـة فـإن واقعَ الحياةِ فى عالمنا المعاصر يؤكد أن العلم بكل معانيـه ليسـت لـه حدود. فانفتاح القنوات بين كـل الجـهات المتصلـة بـالعلم والبحـث العلمى أصبح حقيقةً لا يمكن أن تنكر وإذا كنا نتكلم عن العلم بمعنى العلوم التطبيقية فلا يكاد يوجد معارضٌ واحدٌ للقـول بعالميـة المعرفـة إزاء البحث العلمى فى كـل دوائـر العلـوم التطبيقيـة وفـى مجـالاتِ تطبيقاتها (التكنولوجيا). وكـان العـاملُ الأكـثر حسـماً فـى الوصـول بعالمية المعرفة فى مجالات البحث العلمى فى العلوم التطبيقية لهـذه الدرجة الرحبـة تلـك الصلـة الوثيقـة فـى المجتمعـات المتقدمـة بـين البحث العلمى والحياة بوجهٍ عامٍ والحياة الاقتصاديـة بوجـهٍ خـاصٍ وهو ما جعل دائرة «البحث والتنمية» Research and Development تتسـع حتى تصبح أوسـع مـن دائـرة البحـث العلميـى Scientific

Research بمعناه القديم والـذى يكـون فيـه البحـث العلمـي منبتَ الصلةِ بشكل ما بالتوظيفات الحياتية للعلم وهى الغايـــة الرئيسـية لما يعـرف الآنً بـالبحث والتنميـة (R & D). فنظـراً لأن المجتمعـــات المتقدمة قد أخرجت (بدرجةٍ كبيرةٍ) مـن الجـدران المغلـق للجامعـات ومراكز البحث وجعلت العديد من مجالاته تـدور وجـوداً وعدمـاً مـع التوظيف الحياتى/ الاقتصادى/ الاجتماعى للعلم فقد أصبحت عالميـة المعرفـة فـى دنيـا العلـوم التطبيقيـة هـى الحقيقـة الكـبرى . وهكـذا أصبحنـا نجـد أن ميزانيـات البحـث العلمـى المنـدرج تحـت تسمية "Research and Development" (R&D) من جهـــة تفـوق ميزانيـات البحث العلمى المجرد بكثير ومن جهة ثانية فإنـها تنفـق ليس عـن طريق الدول وإنما المؤسسات الاقتصادية. وهكذا أصبح كل مـن يعمـل فى أى مجال من مجالاتِ الصناعة أو التجـارة أو الخدمـات يبحـث عن أحدث تكًنولوجيـا العصـر لتوظيفـها فـى عمليـة تطويـر وتوسـيع أنشـطته وتعظيـم العوائـد منـها وهـو مـا يضـاعف مـن اتسـاع معنـى «عالمية المعرفة».

ولعلى لا أكون مبالغاً إذ أقول إن النهضةَ اليابانية فى طورها الذى أعقب هزيمة اليابـان فـى الحـرب العالميـة الثانيـة كـانت مـن أكـبر أصحاب الفضل على مفهومِ عالميةِ المعرفة إذ سعت اليابـان إلى العلـم والتكنولوجيا فى كل موضع فـى الأرض لتحصـل عليـه وتهضمـه وتوظفـه

بأشكال مذهلةٍ - وهو ما كان عصب التقدمِ اليابانى فى السنوات التى تلتً ١٩٤٥. وفى مجال العلوم الاجتماعية فإن الأمرَ يبدو مختلفاً بعض الشيء إذ تدخل الاعتبارات الحضارية والثقافية فى النظرة للعلوم الاجتماعية - ورغم صحة ذلك بشكل نسبى إلاً أن دوائر جديدةً نمت داخل عوالم العلوم الاجتماعية حققتً ما حققته العلوم التطبيقية فى عالمية المعرفة: فعلومُ الإدارةِ الحديثةِ وعلوم الموارد البشرية والتسويق والكثير من الأفكار الاقتصادية تمكنت أن تعبر الحدود وتحقق لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية قدراً هائلاً من «عالمية المعرفة» نظراً لاتسامها بقدر كبير من عدم الصبغة الثقافية "Culture Free" ولعظيم مردوداتها الحياتية - ولا ينفى ذلك أن بعض فروع العلوم الاجتماعية قد ظلت «بين بين» لشدة اتصالها بالأبعاد الثقافية والحضارية وإن كان ذلك لا ينفى أن تغلغلاً غير يسير للبعد العالمى فى هذه العلوم قد تحقق. ومقاومة «عالمية المعرفة» قد تبدو للبعض لاسيما فى الواقع العربى سمة طبيعية من سمات المجتمعات القديمة - ولكن من الأرجح أنها ليست كذلك: فالصين مجتمع قديم ولكن الواقع يؤكد أن الجاليات الصينية فى جنوب شرق آسيا كانت هى طليعة الطفرات التى قامت على قيم من أهمها عالمية المعرفة... واليابان مجتمع قديم ولكنه المجتمع الرائد فى عدد من قيم التقدم وفى مقدمتها عالمية المعرفة... وكذلك الهند - التى رغم

كونها مجتمعاً قديماً وذاخراً بالمشكلات الاجتماعية – فقد كانت المؤسسات العلمية فيها نموذجًا نادراً للمؤسسات العلمية التى لم تتدهور فى العالم الثالث وكانت جسورُ البحوث العلمية والتكنولوجية ممتدة بينها وبين العالم وهو ما أدى إلى الكثير من الإنجازات لعل أهمها الإنجاز الهندى فى صناعة السلاح ثم التألق الهندى الفذ فى عالم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وتفسيرى الخاص أن المجتمعات العربية ظلت بعيدة إلى حد بعيد عن مزايا عالمية المعرفة بسبب التدهور الكبير فى مؤسساتها التعليمية ومراكز البحث العلمى كنتيجة لخضوع هذه المؤسسات والمراكز للحياة السياسية فى هذه المجتمعات وهو ما جعل هذه المؤسسات والمراكز منبتة الصلة بحركة العلوم فى العالم كما استأصلت روح الإبداع منها وحولتها إلى كيانات راكدة تفرز تعليماً لا علاقة له بالعصر والحياة ومنبت الصلة بحركة البحث العلمى فى كل مجالات العلوم التطبيقية والاجتماعية وكانت الترجمة النهائية لذلك هو الغياب العربى المطلق فى دوائر الإنجازات العلمية والبحوث المتألقة فى كل مجالات العلوم التطبيقية ودوائر بحوث العلوم الاجتماعية على السواء.



قيم العمل الحديث

(أو قيم التقدم الإدارى)

كما أن القيم الست السابقة هى من «قيم التقدم» بوجهٍ عامٍ، أى من القيم التى ينبغى أن تغرس فى المناخ الثقافى والتعليمى العام حتى تكون البيئة مهيأة لحركة المجتمع إلى التقدم المنشود، فإن القيم الست هى أيضاً من ركائز قيم العمل الحديث أو من قيم التقدم الإدارى. وعليه، فإن القيم الخمس التى أُسلط بعض الضوء عليها فى هذه الجزئية تحت عنوان «قيم العمل الحديث» يجب أن تسبقها «القيم الست الأخرى» بحيث يكونون معاً «قيم العمل الحديث» الإحدى عشرة.

أ – عمل الفريق :

خلال سنوات عديدة من العمل فى بيئة دولية بكل ما تعنيه الكلمة من معان حيث يعمل معاً آلاف الأشخاص الذين ينتمون لدول عديدة ولثقافات بالغة التباين تكشف أمام عينى بوضوح ضعفنا الشديد – نحن المصريين – فيما يتعلق بالعمل الجماعى أو عمل الفريق. فبينما

تسهل هذه العملية بشكل هائل عند معظم الأفراد القادمين من آسيا (ولاسيما من خلفية يابانية أو صينية) وبينما يسهل ذلك أيضاً على شعوبٍ أخرى كالأوروبيين وغيرهم، فإن تجربة العمل اليومى لسنواتٍ عديدة فى هذه البيئة متعددة الجنسيات كانت تجسد أمام ناظرى الصعوبة البالغة لدى معظم المصريين للانخراط فى عمل جماعى وكأعضاءٍ فى فريق عمل. فمنذ اللحظات الأولى، تظهر على السطح «صدامات الأنا» بشكل بارز للغاية... كما تظهر على السطح رغبة كل فرد فى أن يتأكد من أنه فى حالات النجاح سيكون صاحب هذا النجاح أما في حالات الفشل فإن غيره سيتحمل التبعة!.. كذلك كانت الأمور تدل بوضوحٍ على أن أحداً لا يقبل أن يكون عمله (أو تكون مساهمته) مجرد أمر مكمل لأداء الآخرين. وفى مئات الحالات، كانت الأمور تصل إلى حالة من التأزم يطلب فيها البعضُ إما خروجهم من الفريق أو خروج شخص أو أشخاص آخرين وإلا!! فإن الفشل النهائي مؤكد (!!). وكان عدم حدوث ذلك من أفراد ينتمون لخلفيات أخرى مثل البريطانيين والآسيويين والألمان وغيرهم عاملاً يزيد من ظهور ملامح الصورة: وهى صعوبة انخراط معظم المصريين فى عمل جماعى وصعوبة أن يقبل أحدٌ أن «الشكر» على الإنجاز (فى حالة النجاح) سيكون من نصيب فريق العمل وليس (لشخص محدد! (هو المتحدث فى كل حالة).

ولما كانت علومُ الإدارةِ الحديثةِ تقوم على مجموعةٍ أساسيةٍ من الركائز من أهمها (العمل الجماعى) أو (عمل الفريق)... فإن تطبيق تقنيات علوم الإدارة الحديثة على أعدادٍ كبيرةٍ من المصريين يظل أمراً صعباً باستثناءِ حالات وجودهم بالخارج إذ لا يكون أمامهم إلا (الاستسلام المطلق) لمفردات نظم العمل فى تلك البيئات الخارجية وإلاً لفقدوا عملهم على الفور. وفى هذه الحالات، فإن بعضهم ينجح ويتألق وتعاوده «جرثومةُ الفردية» التى عرفها لمدد طويلة... فينسب نجاحه لنفسه فقط، متناسياً أنه لم ينجح بتلك الكيفية إلا فى تلك «البيئات الصحية» التى فرضت عليه قيم العمل الحديث وتمكنت من استخراج أفضل ما فيه من قدرات. ولا تزال كلمة أستاذ يعمل فى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ترن فى أذنى عندما قال لى (فى أواخر ١٩٩٩): (إن أحمد زويل بكل المعايير عقل علمى فذ، ولكن على كل إنسان أن يتذكر أن هناك ١٧ إنساناً فى نفس المعهد الذى فيه أحمد زويل قد حصلوا على جائزة نوبل فى مجالات علمية – وهو ما يعنى أن «معجزة النظام» لا تماثل فقط بل وتتفوق على «معجزة الفرد» – وان كانتا مطلوبتين فى نفس الوقت وإلاً ما تحققت النتيجة). كذلك فإن أحمد زويل نفسه لم يكف عن الحديث عن «فريق العمل» الذى بدونه ما كان له أن يبلغ ما بلغ، كما أنه كان يضيف دائماً (وهو رأى بالغ القيمة) أن «بيئة العمل

والبحث العلمى فى معهده» هي صاحبة فضل لا ينكر وراء حصوله على جائزة نوبل في الكيمياء سنة ١٩٩٩. ولكننا أبناء (ثقافة الأشخاص) ننسى كل جوانب القصة ونركز على «الفرد» لإننا منذ أكثر من خمسين قرناً نفهم (ونقدس) الفراعين فى كل مجال ولا نولي أى اهتمامٍ بالنظم التى هى المنتج الأول للنجاح والتقدم والإنجازات العظمى ولا توجد آليات لعلاج هذا العيب الكبير فى مكوناتنا إلا ما ذكرته فى أكثر من فصل من فصول كتبى: «القدوة» (كأداة تطوير على المدى القصير) و «التعليم العصرى» (كأداة تطوير على المدى المتوسط والطويل).

أما «القدوة» فهي ليست مجرد كلمة عامة مُبهمة ومجردة وإنما هى ترجمة كلية لمدير عصرىٍ تكّون وفق معطيات وثقافة علوم الإدارة الحديثة والتى تجعل كلٍ رئيسٍ عملٍ فى موقعه مسئولاً عن إدارة العمل بشكلٍ «يجمّع» العاملين فى مجموعاتٍ أو فرق عمل تربط بينها روابط التآلف والتكامل فى مقابل رؤساء عملٍ آخرين يعملون على تعظيمِ الفردية والتشرذم وخلق ولاءات فردية مباشرة بين كل إنسان فى التنظيم ورئيس العمل. إن المدير العصرى الذى تكّون وتدّرب وفق روح وثقافة ومعطيات وتقنيات علوم الإدارة الحديثة تكون من أهم مهامه خلق هذه الروح أى روح الفريق بينما ينخرط معظم رؤساء العمل لدينا فى خلق روحٍ مغايرة يكون العاملون فيها جزراً مستقلة

ومنعزلة عن بعضهم ويكون اتصالهم الوحيد برئيس العمل فيما يمثل له بصفةٍ شخصيةٍ مصدرَ قوة وعزة ويُعظم من مكانته الخاصة على حسابِ إهدار كلي لروح العمل الجماعي وثقافة الفريق .

وتستمد هذه الثقافة السلبية منابعها من فقر وضعف التعليم الإداري الحديث لدينا وكون معظم القيادات (مجرد رؤساء في العمل) وليسوا (مديرين تنفيذيين عصريين) ، كما تستمد وقودها من ثقافةِ القريةِ المصرية حيث كان «العمدة» لعقودٍ طويلةٍ يعمل بنفس الطريقة وهي إيجاد قنوات اتصال بين الآخرين وبينه فقط مع اعتبار أي نمط آخر بمثابة مخالفة للولاء اللازم وإضعاف لهيمنته الوحيدة. إن علوم الإدارة الحديثة قد وصلت بنا إلى (مدير تنفيذي عصري) يصعب على كثير من الناس في واقعنا أن يتفهموا ما الذي يقومُ به إذ إنه في الحقيقة لا يبدو على السطح وكأنه يقوم بالكثير من الأعمال وإن كان بمثابة «المايسترو» لفريق تتوافر فيه صفتان هامتان: الكفاءة العالية لكل فرد على حدة.. والعمل المشترك كفريقٍ واحد .

ومن خلال تجربتي الخاصة فقد كنت لقرابة عشر سنوات مسئولاً عن أعمال ومشروعات بمليارات الدولارات وكان وقتي أبعد ما يكون عن الازدحام بالمواعيد والاجتماعات وكان مكتبي خالياً من الأوراق رغم مسئوليتي عن حجم أعمال يومي بأكثر من مائة مليون دولار بينما كنت أرقبُ مسئولين في مواقعَ أخرى يديرون أعمالاً ومشروعات

بكم لا يبلغ واحدًا من المائة من هذا الحجم والقيمة وكنت أجدهم غارقين فى الاجتماعات والأوراق والملفات وكنت ولا أزال أقول إنهم منشغلون بالقيام بأعمال غيرهم .. وإنهم مع نسفهم لثقافة العمل الجماعى والفريق من جهة وعدم إيمانهم بالتفويض من جهة ثانية فقد أصبح من المُحتم أن يجلسوا ثلاثة أرباع اليوم كل يوم وسط جبالٍ من الملفات والأوراق .. ومع ذلك فإن نتائجهم النهائية هى فى بعض الأحوال «متواضعة» وفى معظمها «مخجلة» .

إن زرعَ وبثَ ونشرَ روح وثقافةِ العمل الجماعي وأسلوب عمل الفريق يبدأ من تكوين كادر بشرىٍ من المديرين التنفيذيين العصريين الذين يفهمون فكرة (الرئيس فى العمل) حسب مفهومها العصرى الحديث وليس حسب مفهومها الفرعوني أو فى القرون أوسطي حيث يكون الرئيس فى العمل هو (كل شىء) ويكون مساعدوه ومساعدو مساعديه (محض لا شيء). وبدون هذه الثورة الإدارية فى هذا المجال فإن كل محاولات تطوير بيئة العمل لدينا فى اتجاه العمل الجماعى وروح الفريق سوف تفشل لأن الذين على رءوس التنظيمات الإدارية لا يريدون لها إلاٍّ أن تفشل لتبقى الحبال (كل الحبال) فى أيديهم ويكونوا هم فقط (آباء النجاح) أما الباقون فمجرد تروسٍ صغيرةٍ معاونةٍ .

وكما أن القدوة عن طريق كادر بشرىٍ متميّز من المديرين التنفيذيين العصريين هو أمرٌ لازمٌ فإن ثورة تعليميةً تبثُ فى

الأجيال الجديدة تقديس العمل الجماعي وتؤسس المسألة التعليمية برمتها على أسلوب فرق العمل هو الأمر اللازم الثاني لانتقالنا من ثقافة العمل الفرعوني الفردي إلى دنيا العملِ الحديثةِ القائمةِ على عملِ الفريق وتعظيمِ الفوائدِ من تفاعلِ العقولِ والخبراتِ والقدراتِ .

منذ أكثر من عقدين من الزمان ذهبتُ لأولِ مرة لدراسة أحدث تقنيات علوم الإدارة الحديثة بأكبر معهد متخصص (The International Management Institute of Geneva University) في هذا المجال في أُوروبا ومن اليوم الأول انتابتني فكرةُ أن هذا المكان لا يمكن أن يكون ممتازاً كما يُشاع عنه لأنه كان على نقيض طرق وأساليب التعليم التي عشت معها في مرحلتي الشهادة الجامعية الأولى والماجستير في واحدةٍ من الجامعاتِ المصرية : فقد كنتُ أنا الآتي من بيئة الدراسة الأكاديمية المصرية أتوقع أن يكون الأستاذ (جهة إرسال).. وأن يكون الدارسون (جهة استقبال) لاسيما وأن مصاريف هذا البرنامج الدراسي كانت بمئات الآلاف من الدولارات. إلاّ أنني وجدت النقيض من اللحظة الأولى: فلم يكن الأساتذة (مرسلين).. ولم يكن الدارسون (مستقبلين).. وإنما كانت كل جلسات الدراسة تبدأ بتسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم والمواضيع والإشكاليات ثم يتم تقسيم الدارسين إلى مجموعات عملٍ تذهب كل مجموعة منها إلى غرفة مستقلة ويكون أمامها قدر من

الوقت لدراسة الإشكاليات المطروحة واستعمال المكتبة وتكوين ورقة تمثل مجموعة الدارسين معاً يشتركون على قدم المساواة فى إعدادها ثم يختارون أحدهم لتقديمها وعرضها نيابةً عنهم.

وكان انطباعى الأول مزيجاً من الدهشة: فكيف تُنفق مئات الألوف من الدولارات على تعليم بسيط وهزلى مثل هذا!! .. إلاّ أن الأسابيع والشهور التالية جعلتنى أرى أن هذا الأسلوب فى التعليم هو الذى يُفرز النماذج البشرية التى تقود العالم فى كل المجالات لأنه الأسلوب الذى يُفرز (المبدعين) و (المؤمنين) و (المتعاونين) على نقيض الأسلوب الذى يُفرز الإنسان الذى يُجيد التلقى والتبعية ويكبت فى نفسه قدرات الخلق والإبداع كما يحفز فى شخصه عوامل الفردية الهدامة لكى يكون الفائز بتقديرات النجاح بينما يترك عار التأخر لزملائه. هذه البيئة العلمية هى التى تُفرز أفضل عناصر البيئة العملية.. فما العمل إلاّ استمرار لمراحل التعليم الأولى: إذ إن وحدات العمل هى الجهة التى تتلقى المنتج النهائى للمؤسسة التعليمية (الإنسان) بعد أن تمت صياغته وتشكيله إما بشكل إيجابى أو بشكل سلبى .

وهكذا يتضح أن العمل الجماعى أو عمل الفريق هو ظاهرةٌ ترتبط بنسيج ثقافةِ المجتمع من جهةٍ فقد لاحظ علماءُ الإدارةِ الحديثة بوجهٍ عامٍ وعلماء إدارة الجودة بوجهٍ خاص أن الشعوب الصينية واليابانية لديها استعداد كبير جداً للعمل الجماعى ولكنها صفة

مُكتسبة من تراكمات بناء الثقافة العامة لمجتمعاتهم وليست صفة طبيعية. كذلك يمكن النظر للعمل الجماعى أو عمل الفريق من وجهة نظر أساليب الإدارة المُتبعة فى المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية أيًا كانت طبيعتها. وثالثاً فإن هناك زاوية أخرى لتناول موضوع العمل الجماعى أو عمل الفريق وهو فلسفة التعليم وتقنياتها. ومن ناحية رابعة فإن «القدوة» التي تمثلها القيادات التنفيذية فى المجتمع هى عامل حاسم من عوامل بقاء الأمور على ما هى عليه أو تطورها تجاه ثقافة العمل الجماعى .. وخامساً وأخيراً فإن هناك صلة بين موضوع العمل الجماعي ودرجة نمو الديمقراطية فى المجتمع، فكلما زاد الهامش الديمقراطى كان بوسع الذين يريدون تأصيل العمل الجماعى كمعْلم من معالم المجتمع أن يحققوا ذلك لأن المجتمعات غير الديمقراطية تكون مجالات العمل فيها مغلقة من أعلى بمعنى أن الحركة فى كل التنظيمات من أسفل إلى أعلى إما أن تكون بطيئة أو شبه معدومة وهو ما يفرضُ مُناخاً معارضاً للمناخ الأمثل للعمل الجماعى - وهكذا نكون أمام حالة جديدة من المشكلات التى ليس لها سبب واحد وليس لها علاج واحد وكأننا بذلك نردد مع الفيلسوف الأمريكى/ الألمانى هيربرت ماركوز ما كتبه وأعلنه مراراً منذ ثلاثين سنة عندما قال : «إن نظرية السبب الواحد قد سقطت نهائياً فى مجالات الفكر الإنسانى برمتها» .

ب – الإهتمام الفائق بالموارد البشرية :

إذا كانت «الإدارة» هى عصب النجاح فى كل مؤسسات المجتمعات المتقدمة، فإن «التوظيف الأمثل للبشر» هو الأداة التى تكون وراء «نجاح» أو «فشل» الإدارة. وقد تشعبت «علوم الموارد البشرية» وصارت تغطي مواضيعَ عديدة مثل (اختيار العاملين) و (التدريب) و (تقييم الأداء) و (الموارد البشرية والتنظيم) و (اكتشاف القدرات القيادية) وعشرات المجالات الفرعية لواحدٍ من أهم مجالات الإدارة الحديثة وهو مجال الموارد البشرية.

وتقوم علوم الموارد البشرية الحديثة على ركائز أساسية مثل الإيمان بأن كل إنسان فى العالم توجد مسافة واسعة بين «أدائه الآنى» و «قدراته غير المكتشفة»، وأن من أهم مهام الإدارة اكتشاف تلك «المسافة» والعمل على تنميتها عن طريق المواءمة بين الإنسان وأنسب المجالات له من جهةٍ وعن طريق التدريب المستمر من جهةٍ أخرى.

كذلك تقوم علومُ الموارد البشرية الحديثة على الاعتقاد بأَن أى فردٍ من الناس هو فى النهاية واحد من أفراد مجموعة من مجموعتين أساسيتين هما «مجموعة المتخصصين» (The Specialists) و «مجموعة العموميين» (The Generalists) – مع التسليم بأهمية كل

منهما وضرورة تواجد أفراد ينتمون للمجموعتين لوجود تنظيماتٍ ناجحةٍ ومزدهرةٍ وفعّالةٍ ومتطورةٍ.

كذلك تقوم علوُم الموارد البشرية الحديثة على الاعتقاد بأن هناك تفرقة أساسية بين «القدرة» (Potential) و «الأداء» (Performance) - وبينما يمكن الرقى بمستويات ومعدلات «الأداء»، فإن أقصى ما يمكن عمله مع «القدرة» هو اكتشاف وجودها أو عدم وجودها. ويكون من أهم مهام الإدارة العليا فى المؤسسات العصرية اكتشاف أصحاب القدرات العالية فى زمن مبكر لتوجيههم للمناصب القيادية وإعداد برامج التدريب المطلوبة لصقل إمكاناتهم وإضفاء ثراء الحرفية (Professionalism) عليها .

ومن مجالات علوم الموارد البشرية المهمة موضوع التحفيز أو التحميس (Motivation) بجوانبه المادية والأدبية المختلفة.

ويختلف دور «الرئيس» أو «القائد فى العمل» في المؤسسات الحديثة عن دوره فى البيروقراطيات التقليدية - ففى هذه الأخيرة يقوم الرئيس فى العمل بتركيز أكبر قدر من السلطة المركزية في يده ويقوم عبر السنين بتحويل العاملين معه الى جيش من «الأتباع» (Followers) بينما يكون دوره فى المؤسسات التى تعمل بتقنيات علوم الإدارة الحديثة قائماً على التفويض والقيام بأقل قدر من العمل

المباشر والتركيز على التفكير الاستراتيجى وكذلك العمل بأسلوب «المايسترو» أكثر من أسلوب «القائد العسكرى».

وإذا كانت البيروقراطيات التقليدية تخلق أتباعاً (Followers) فإن الإدارة الحديثة تهدف لخلق كيان من الموارد البشرية ويكون أفراده بمثابة «مؤمنين حقيقيين» (Believers) برسالة وأهداف مؤسستهم كما أن كلاً منهم يتولد لديه شعور بأن عمله ليس مجرد أداء واجب وإنما هو «أمر يملكه» ويملك آفاق نجاحه عندما ينجح، ويسمى هذا الشعور بملكية الإنسان للعائد الأدبى لنجاحه فى العمل فى مصطلحات علوم الإدارة الحديثة Ownership وغير خاف أنها «استعارة مكنية» ذات دلالة واضحة للغاية.

وباختصار شديد، فإن «الإدارة الحديثة» لا تنظر للموارد البشرية كآلات وإنما تنظر إليهم بصفتهم «العامل الأكبر» للنجاح أو الفشل وأنهم كما يصنعون النجاح (أو نقيضه) فإن من حقهم التمتع بمزايا هذا النجاح. وعن طريق هذه النظرة للبشر، لا يكون هناك اعتقاد أن للتقدم والنجاح والازدهار سبلاً آخرى أهم من «البشر». فالمجتمع الفقير المتخلف يكون كذلك لأنه لم يخلق مناخاً مثالياً لأبنائه - للعمل والعطاء، والعكس صحيح تماماً. فليس ثراء الأمم منوطًا بثروات طبيعية وأموال مكدسة من الماضى - وإنما ثراء الأمم بثراء مواردها البشرية، وثراء الموارد البشرية «عملية» تتم بالتخطيط

والتنفيذ الدقيق لنظم تكتشف أفضل ما فى الناس من قدراتٍ وتطورهم وترتقى بمُكْنِهِم وتعمل على تحفيزهم.

ج - التفويض :

تحاول كل قيم علوم الإدارة الحديثة أن توظف الإنسان (كل إنسان) بأفضل شكل متصور لذلك فإنها توجه اهتماماً كبيراً للتدريب ومحاولة اكتشاف القدرات الكامنة فى كل إنسان والتحفيز Motivation وذلك إيماناً منها بأن الثراء الحقيقى هو فى جعل كل إنسان قادراً على إخراج أفضل ما لديه من قدرات ومواهب وكذلك إيماناً بأن تلاقح الأفكار هو أمر بالغ الإثراء للعمل والحياة وكل ذلك يهدمه بالكلية النموذج المركزى فى الإدارة والذي عاشت معه عقوداً طويلة مؤسسات العمل في كثير من المجتمعات ويميل البعض لأن تكون هذه المؤسسات قد أستوردته بشكل ما من المؤسسات العسكرية . لذلك أصبح التفويض Delegation هو عصب من أهم أعصاب الإدارة العصرية الناجحة ، فالتفويض هو الذى يعكس كل القيم التى ذكرتها آنفاً والتى تؤدى إلى تحول مجموعات العمل من جيوش من الأتباع Followers إلى فرق من المؤمنين Believers – والإبداع يكون مع الثقافةِ الثانية ويتعذر مع الأولى.

وفى النظمِ الإداريةِ الحديثةِ حيث يقوم رؤساءُ العمل بتفويض سلطاتهم للآخرين يختلف دور رئيس العمل كليةً إذ يصبح بمثابة

«مايسترو» لا عازفًا على كل الآلات. ويصل التفويض في المؤسسات العصرية إلى درجةٍ يبدو معها رئيس العمل وكأنه لا عمل له، وهو استنتاج خاطئ لأن له عملاً هامًا هو قيادة التفكير الاستراتيجي وليس القيام بأعمالٍ يستطيع الآخرون القيام بها وفي أغلبِ الأحوالِ بشكلٍ أفضل.

ولا أعتقد أنني أبالغ إذ أقول إننا إذا افترضنا توفر كل قيم الإدارة الحديثة دون التفويض فإن المعبد سينهار لا محالة إذ إن التفويض هو الذى يترجم معظم قيم الإدارة الحديثة.

ولكن الواقع يؤكد أيضاً أن التفويض صنو التدريبِ: فتفويضٌ بدون تدريب لا مآل له إلاّ الإخفاق.

د - جلوس علم التسويق على مقعد القيادة:

تختلف الدول التى أحرزت تقدماً هائلاً فى المجال الاقتصادى (عن طريق إنتاج «مُنتجٍ» أو تقديم «خدمةٍ».. ثم فى مراحل تالية عن طريق «تكنولوجيا المعلومات») عن الدول التى أنفقت المليارات على «ترسانات صناعية» لم يكن لها من مآل إلاّ الفشل فى أن الأولى كانت تمارس أنشطتها وعقلها مركز على نهاية العملية أى «التسويق» أما الآخرون الذين أخفقوا فقد كانوا يمارسون أنشطتهم وهم مشغولون ومنشغلون ببداية العملية أى «الإنتاج». ويمكن تلخيص الفارق بين اقتصاديات دول ما كان يعرف بأوروبا الشرقية

(قبل سقوط الكتلة الشرقية فى أواخر ثمانينات القرن الماضى) ودول أوروبا الغربية (وكذلك اليابان ودول جنوب شرق آسيا) فى كون الأولى «مُسيَّرة إنتاجياً» (Production Driven) بينما كانت الثانية «مُسيَّرة تسويقياً» (Marketing Driven) ولا يشك أى عالم من علماءِ الإدارة الحديثة فى أن مآل كل الذين يُسَيَّرون إنتاجياً (لا تسويقياً) هو الفشل والإفلاس وأن مآل الذين يسّيرون تسويقياً هو النجاح والنمو والتوسع.

وإذا كانت «الإدارةُ» هي سر نجاح أو فشل المجتمعات بوجهٍ عام والاقتصاد بوجهٍ خاص فإن «التسويق» هو «مخُ الإدارة» بمعنى أن الإدارة الناجحة هى الّتى تكون من الناحية الاستراتيجية ومن ناحيةِ القدراتِ والمُكنِ «مُسيَّرة تسويقياً».

وتستلزم هذه القيمة من قيم التقدم الإدارى توفر زميلات لها من نفس مجموعة القيم فالتسويق الناجح مهمة مستحيلة لمن يكونون محليين وغير منفتحين على العالم ولا يحوّلون قيمة أُخرى من قيم التقدم هى الإيمان بعالمية المعرفةِ إلى واقعٍ يعيشونه، فكيف ينجح فى التسويق على نطاق واسعٍ من لا يعرفُ الكثير عن الآخرين: عن منافسيه وعن أسواق الدنيا ومتطلبات تلك الأسواق وعلاقة ذلك بثقافات هؤلاء الآخرين الذين نذهب إليهم بمنتجاتنا أو خدماتنا؟.. وكيف يكون عندنا نموذج واحد لكل شيء من الأشياءِ — وهذا نقيض التعددية — وننجح فى التسويق الذى يقوم على الهدف الأسمى لعلم

إدارة الجودة وهو (التلاقى مع توقعات ورغبات متلقى المنتج أو الخدمة) ؟

هـ - الإيمان المطلق بفاعلية الإدارة :

ما أكثر العبارات الصحيحة التى يكررها الناسُ دون أن يكونوا مدركين للمعنى والجوهر الحقيقيين لما يرددونه. ومن أشهر هذه العبارات فى واقعنا هى «الإدارة». فرغم أن ذلك صحيحٌ بنسبةِ مائة فى المائة إلا أن أبسطَ حوار تفصيلى مع معظم مرددى هذه العبارة يوضح أن العبارة السليمة تعنى فى تفاصيلها أشياء أخرى عند مردديها .

والحقيقة أن العبارة كما أسلفت صائبةٌ تماماً: فمشكلةُ المشكلاتِ فى حياتنا بوجهٍ عام وفى حياتنا الاقتصادية بوجه خاص أن أساليبَ وتقنياتِ علومِ الإدارةِ الحديثةِ وعلومِ التسويقِ العصريةِ غائبةٌ بشكل كبير: غائبة فى الإدارات الحكومية... وغائبةٌ فى القطاع العام... وغائبةٌ فى القطاع الخاص... وغائبةٌ فى كل المجالاتِ الخدمية .

ولا شك عندى أن دولَ الكتلة الشرقية بقيادةِ الاتحاد السوفييتى ومن ورائه فيلق أتباعه قد انهار فى أواخرِ ثمانينات القرن العشرين بسببٍ محددٍ هو غياب الإدارة الفعّالة فى كلِ مرافق العالم الاشتراكى وبالتحديد فى المؤسساتِ الاقتصاديةِ التى أدىَ غيابُ الإدارة الفعّالة

فيها إلى حالةِ إفلاس أخذت المعبد بكل أركانه وعواميده وسقطت سقوطاً مدوياً منذ قرابةِ عشرِ سنوات .

وفي المقابل فإن العالمَ الغربيالمتقدم ومعه تجارب آسيا المتألقة قد بلغت ما بلغت من آفاقِ التقدم والازدهار الاقتصادى وما نتج عن ذلك من وجودِ طبقةٍ وسطى قوية وراسخة - لا شك أن مرجع ذلك إنما هو فى المقام الأول لتوفر نظم إدارة وتسويق عصرية فعالة قادرة على خلق النجاح والثروة . و من الجدير بالذكر هنا أن الإدارةَ العصرية الفعّالة ليست فقط قادرة على تحقيق التقدم والازدهار الاقتصاديين وما ينتج عنهما من نتائج اجتماعية ايجابية وإنما هى أيضاً قادرة على التعامل مع الأزمات والكبوات ، فبالإدارة فقط تجاوزت دول جنوب شرق آسيا كبوتها الاقتصادية فى فترةٍ زمنيةٍ قياسية ومن قبلها تجاوزت المكسيك أزمتها في وقتٍ كان البعضُ لدينا يردد آيات التفاخر بأننا نسير بخطواتٍ محسوبة على خلاف المكسيك ودول جنوب شرق آسيا - وقد أثبتت تجربة المكسيك ودول جنوب شرق آسيا أن الذي سار في طريقٍ معينةٍ بمنهج علمى واضح يستطيعَ - إن تعرض للأزمات - أن يعوًد ليسير فى نفسِ الطريق لأنه وإن كان قد عاد للوراء بعضَ الشيء إلا أنه لم يفقد المنهج .

ولكن ما معنى النجاح ؟

لابد ابتداءً من لفت الانتباه إلى أن اللغة العربية تترجم مصطلحين إنجليزيين هما anagement و Administration بكلمةٍ واحدةٍ هى

(الإدارة). من هنا ينبع سوءُ الفهم. فبينما تعنـى كلمـة Administration مجموعة القواعد التى تحكم سير العمل مثـل لوائـح ومواعيـد العمـل ودرجة الانتظام وغيره من سيل الخدمات الإدارية التي تحيط بالعمل فـإن كلمـة Management تعـنى شـيئاً مختلفـاً كليـةً إذ إن معناهـا الحقيقى هو تحقيق النتائج المرجوة والتـى هـى بـالتحديد فـى شـكل عائدٍ اقتصادىً محددٍ مع عملية نمو موازيـة عـن طريـق أدوات علـوم التسويق العصرية .

وبالتالى فإننا إذا نظرنا إلى كلِ المؤسساتِ الاقتصاديةِ التى أنشـئت فى دول التخطيط المركزى (الاقتصـاد الموجـه) وآثـار إعجابنـا حجـم المنشآت والآلات والمعدات وعدد العاملين كنا كمـن ينظـر إلى المسألةِ فـى أفضـلِ الأحـوالِ مـن زاويـة الـ Administration لأن كـل ذلـك لا معنـى لـه مـن منظـور علـومِ الإدارةِ الحديثـة Management مـا لم نسمعٍ معلومة محددة وهى أن تلك المنشآت والمعـدات والآلات تحقـق سنوياً عائداً لا يقل عن عوائدِ المصارف على الإيداعات .

ومـن المـهم للغايـة أن نعـرف أن أى مشـروعٍ لا يحقـق عـائداً على الاستثمار يفـوق عوائـد إيداعـات المصـارف سـوف يصـل حتمـاً إلى مرحلـة الإفـلاس ويصبـح عـاجزاً عـن أداء مهمتـه الاقتصاديـة ومهامه الأخـرى وفـى مقدمتـها القـدرة علـى التشـغيل وخلـق فـرص عمل جديدة.

وإذا كان البعضُ يفتخر بحجم المنشآت الاقتصادية التى تمت فى ظروفٍ معينةٍ ولم تتمكن (بسبب غياب الإدارة الفعّالة) من تحقيق عوائد اقتصادية تفوق عوائد إيداعات المصارف فإننا نقول له إن موقفك هذا غريبٌ وعجيبٌ لأنك تفتخر بالإنفاق وكان الأجدر بك أن تفتخر بالنتائج والعوائد والتى كانت فى معظمِ الأحوالِ متواضعةً بشكلٍ كبيرٍ وهذا هو الذى أدى لفشل التجربة برمتها.

وبديهى أن المجتمعاتِ التى تخلط بين مفهوم الإدارة بمعناه هذا الذى وضحناه وبين الضبط والربط والانتظام هى فى حاجة لأن تعلم أن الضبط والربط والانتظام رغم أهميتها لا تخلق ثروةً اقتصاديةً إذ إن السبيلَ الوحيد لخلقِ الثروةِ الاقتصادية هو العمل وفق أساليب وتقنيات علوم الإدارة والتسويق الحديثة.

إن المدير العصرى مثله مثل الطبيب والمهندس والمعمارى إنسانٌ يتكون وفق معطيات الاستعداد الشخصى مع زخم من التعلم والتدريب وبذلك فإن مجردَ الترقية لوظيفةٍ عليا لا يعنى أننا بصدد مديرٍ تنفيذى عصرىٍّ قادر على قيادةِ العملِ والتخطيطِ لتحقيق الأهداف المنشودة على مستوى الربحيةِ والنمو مع ما يوازى ذلك من اهتمامٍ فائقٍ بتنميةِ أهم عناصر النجاح وأعنى الموارد البشرية.

ومن الملاحظ أن غيابَ الإدارة العصرية الفعالة فى واقعنا لا يقتصر على الإداراتِ الحكوميةِ التى تسوم المواطنين شتى صنوف العذاب

عند تعاملهم معها وإنما تغيب الإدارةُ الفعّالة أيضاً عن الوحدات الاقتصادية المسماة بالقطاع العام والأفدح أنها تغيب بنفس القدر عن الدكاكين الاقتصادية التى يسميها البعض بالقطاع الخاص بينما هى أبعد ما تكون عن روح ونظم وآليات المؤسسات الاقتصادية الخاصة التى تعمل وفق آليات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة - فمعلومٌ لكلِ خبراءِ الإدارةِ العصريةِ والموارد البشرية وتقنيات التسويق الحديثة أن السواد الأعظم من المؤسساتِ الاقتصادية الخاصة فى مصر اليوم تعتمد اعتماداً شبهَ كلى على العلاقات العامة وليس على الإدارة بمعناها العلمى الحديث - فهذه المؤسسات وجدت أن المناخ العام المحيط بها يعملُ بآليات العلاقات العامة فوفرت على نفسها مشقة الطريق الصعبة والمتمثلة فى بناءِ تنظيم مؤسسى عصريٍ يضم عناصر بشرية قادرة وفعّالة - فهذه الطريق الصعبة هي من جهةٍ مكلفة ومن جهةٍ أخرى لا تستطيع العقول البسيطة استيعاب جدواها لا سيما فى ظل الأضواء الباهرة لثقافة العلاقات العامة فى مجتمعٍ يقدسُ ما تعكسه تلك العلاقات العامة من معانِ القوةِ وأبهةِ السلطة وأبهةِ القرب من السلطة) .

وما لم نخلق المناخ العام الذى يسمح بنهضةٍ إداريةٍ عصريةٍ فى الإداراتِ الحكوميةِ ووحداتِ القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الخاصة فسوف يبقى انتظارُنا طويلاً لمجئ

الاستثمارات العالمية المباشرة والتي يصعب تصور وجودها بدون مناخٍ عامٍ يسمح لها بالعمل وفق آليات وتقنيات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة وليس وفق معطيات كانت هي السبب الأول والأخير وراء الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في واقعنا والتى لم نبدأ فى التعامل الجاد معها إلا منذ عشر سنوات ولكنه تعامل لا يزال يحتاج لمزيدٍ من الجرأة فى استئصال جذور العديد من المشكلات والتي تجعل من توفر الإدارة العصرية فى سائر جوانب حياتنا أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وهكذا يتضح أن ترديد مقولة (إن المشكلة هى الإدارة) إنما هو مثال واضح لعبارة صحيحة لا تنطلق بالضرورة من فهم سليم لمعانيها ومراميها.

الفصل الثالث

قيم التقدم : المنبع والهوية

إن نظرةً فاحصةً للنماذج التى عرضتها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب لقيم التقدم كفيلة بأن توضح أنه وإن اختلفت ملامح الحضارات الإنسانية (القديمة منها والحديثة) فإن القيم التي أشرت إليها تنتمي للإنسانية أو لمسيرةِ تمدن الإنسان على الأرض أكثر من انتمائها لأية حضارةٍ معينةٍ. فالإنسانُ بجانبِ مسيرات الحضارات له مسيرة تقدم أعلى من تفاصيل الحضارات وهذه المسيرة هى التى شكّلت قيم التقدم وجعلتها أكبر من أن تكون «وليدة حضارة معينة».

وبدون الإيمان بأن (الإنسانية) أعلى وأسمى من (أية حضارة) فإننا نكون من جهة مخطئين ومن جهة سائرين على دربِ التعصبِ والعرقيةِ. فمما لا شك فيه أن فى كل حضارةٍ إنسانيةٍ تراكماتٍ جاءت من حضاراتٍ أخرى إما معاصرة أو سابقة. وإذا كان بغيرِ وسعِ أحدٍ أن ينفى ذلك «المحصول التراكمى» فى مجالات مثل «الرياضيات» وعددٍ آخر من فروع العلوم التطبيقية فعلى أى أساس يمكن رصد هذا المحصول التراكمى على مستوى العقل الإنساني الذى هو مخزن القيم؟ فإذا كنا نسلم بأن فى الرياضيات الحديثة أشياء جاءت لنا من اليونان القديمة... وإذا كنا نسلم بأن فى الموسيقى الحديثة آثارًا من أرسطو... وإذا كنا نسلم بأن عائلةً قانونيةً بأكملها هى العائلة اللاتينية - الجيرمانية قد أقامت نظمها على أساس من مدونة جوستينيان الرومانية... وإذا كان عالمُ مصرياتٍ

عظيم مثل جيمس هنرى بريستيد يرى وجود صلة لا يمكن إنكارها بين أرقى النظم الأخلاقية المعاصرة ومصر القديمة التى سماها بفجر الضمير: فكيف يمكن ألاّ يرى الإنسان أنه كما أن الثقافات أدنى من الحضارات فإن الحضارات أدنى من الإنسانية ؟

ويمكن لدارس الحضارات القديمة والحديثة أن يرى أنها قامت على أسس من القيم المشار لبعضها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب وإن كان أيضاً بوسعه أن يرى أن هذه القيم كانت عندما تنتقل من حضارةٍ لأخرى تمر بمراحلٍ من التطوير والرقى تكون من جهةٍ بمثابة مساهمة تلك الحضارةِ فى الإنسانية كما تكون أيضاً محطاتٍ رئيسية لتطوير تلك القيم لمداراتٍ أعلى وآفاق أرحب. ولا يتناقض ذلك مع كون مساهمة بعض الحضارات فى رقيٍ بعض هذه القيم أكبر من غيرها: فلا شك أن مساهمة الحضارة الغربية فى الارتقاء بقيم العمل هى الأبرز والأوفر نصيباً لاسيما وأن الثورة الصناعية وما أعقبها من مراحلِ رقى العمل والإنتاج كان هو المناخ الأمثل لتطور ورقى «قيم العمل» – ولكن ذلك لا ينفى أن قيم التقدم بوجه عام وقيم العمل (أو قيم التقدم الإدارى بوجهٍ خاص) هى من جهة «إنسانية» ومن جهة أخرى قيمٌ أتيح لها فى ظل التطورات الكبيرة للحضارة الغربية أن تشهد من درجات الرقى ما قد يُظهرها وكأنها غربيةٌ رغم أنها إنسانيةٌ فى المقامِ الأول .

وليس هناك ما يدل على أن هذه القيم «إنسانيةُ» قبل أن تكون منتمية لحضارةٍ معينةٍ وخلال قرنٍ واحدٍ من الزمان هو القرن الأخير قد انتقلت من مُناخاتٍ غربيةٍ بحتةٍ إلى مناخاتٍ غير غربيةٍ على الإطلاق (مثل اليابان وعشرات الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية) واستقرت وترسّخت ونمت وأعطت ثماراً هائلة لأنها ببساطةٍ شديدة «قيمٌ إنسانيةٌ» وإن كانت في مرحلةٍ معينةٍ قد أخذت دفعةً كبيرةً من الحضارةِ الغربيةِ .

الفصل الرابع

قيم التقدم والخصوصيات الثقافية

منذ نحو أربعين سنة وهاجس الغزو الثقافى يسيطر على تفكير الكثيرين فى واقعنا. وعندما سقط تقسيمُ العالم إلى كتلةٍ شرقيةٍ وكتلةٍ غربيةٍ فى نهايةِ الثمانينات وبدأ العالمُ يتحدث عن ظاهرةٍ جديدةٍ سماها البعضُ (ثم انتشرت التسمية) بالعولمة بدأنا نتحدث عن «العولمة الثقافية» ومخاوف اجتثاثِ ثقافةِ العولمةِ لخصوصياتنا الثقافية. وقد كتبت كثيراً فى هذا الموضوع وكانت خلاصة وجهة نظرى أن أصحابَ المحصولِ المتواضعِ من الخصوصيات الثقافية هم المهددون فقط بسحقِ ثقافةِ العولمة لثقافاتهم أما أصحابُ المحصولِ الهائل من الخصوصيات الثقافية مثلنا والذين ترجع خصوصياتهم الثقافية لعواملٍ متصلة بالتاريخ وعوامل متصلة بالجغرافيا فإنهم يكونون مثل اليابانيين غيرَ معرضين لزوال الخصوصيات الثقافية الكبيرة لهم. وكنت أكررُ أن كلَ الأمثلةِ التى يعطيها البعضُ على تأثر اليابان ثقافياً برياحِ تغيرٍ من الخارج كانت تصبُ فى خانة «البنود الثانوية» مثل تناول الوجبات السريعة وارتداء الملابس الأمريكية إلى آخر هذه السلسة من البنود الثانوية أما العلاقاتُ الإنسانية والقيم المعطاة للكبار فى السن والعلاقات الأسرية اليابانية وغيرها من القيمِ الأصليةِ ومن بينها فهمُ اليابانى للعمل، كل ذلك لم يطرأ عليه أى تغيرٍ منذ ستين سنة كانت فيها اليابان ذات تعاملات عارمة مع الآخرين.

ومع ذلك فإذا كان من حق البعض أن يتخوف علــى خصوصياتنـا الثقافية فى مواجهةِ ما يسمى بثقافةِ العولمة فإن الأمرَ مختلـفٌ تمامـاً بالنسبةِ لقيمِ التقدم: فهذه القيم تجد كلها تأييداً وتعضيداً من الأسس التى ترتكز عليها خصوصياتُنا الثقافية إذ يستحيل أن يقول قـائلٌ إن الأسسَ المصريةَ أو العربيةَ أو الإسلامية أو المسيحيةَ تقف بأى شـكلٍ من الأشكال موقف المخالفةِ والتضـاد فـى مواجهـةِ قيمٍ مثـل الوقـت والإتقان وعالمية المعرفة وعمل الفريق وثقافة النظام عوضـاً عـن ثقافـة الأفـراد أو الإيمـان بـأن الإدارة هــى أحـد أهـم وأكـبر أدوات صنـــع النجاح. بل إننى أتصور أن يزعم عديدون فــى واقعنـا أن هـذه القيـم وجدت دعوة وتعضيداً لها فى تاريخنا قبل مئات السـنين وقبـل أن تأتي دورةٌ من دوراتِ الحضارة الإنسانية وتوظفها توظيفاً جيداً لصنع حياة أفضل. وقد يظن البعضُ أن ما أقوله فى هذا الفصــل قـد يكـون منطبقـاً علـى معظـم قيـم التقـدم ولكـن يصعـب انطباقـه علـى قيمـة التعددية إذ يعتقد البعـض أن التفكـيرَ الدينـى الإسـلامى يقـوم علـى «وحدانية نموذج الصواب» – وهذا فى اعتقادى خطأ بحـت فـهناك العديد من النصوص القرآنية التى تعضد التعددية ولعل أهمـها النـص الـذى يشـير إلى أن الله لـو أراد أن يكـون النـاسُ علـى ديـن واحــد لفعــل ذلـك ﴿ولـو شـاء ربـك لآمـن مـن فـى الأرض كلـهم جميعـاً أفـأنت تكــره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (ســورة يونـس – آيـة ٩٩) كمـا أن هنـاك

العـديـد من النصوص الواردة في السنة التي يمكن أن تكون دليلاً معضـداً لكون التعددية من سنن الحياة.

وسيكون من الغريبِ والمهين للغاية وجود حوار حول «تضاد» بين خصوصياتنـا الثقافيـة وقيـم مثـل الوقـت أو الإتقـان لأن زعمـاً كـهذا سيكون بمثابة ترويج لقيم التخلف والبدائية (ناهيك عن كونــه إهانـة ذاتية منّا لنا). كذلك مما يدل على عدم وجود تضاد بين قيــم التقـدم وخصوصياتنا الثقافية أننا شهدنا خــلال القـرن الأخـير فـترات كـان التواجد النسبى لمعظم هذه القيــم فـى واقعنـا أعلـى منـه فـى فـترات لاحقة عندما تمت عمليةٌ يسميها البعض «تفكيك المجتمـع المصـرى» فواكب ذلك انخفاضٌ كبيرٌ فى نسبةِ توفرِ قيمِ التقدمِ.

وأذكرُ أننى (فى الثمانينات) كنتُ أعمل فــى أحـدِ مراكـزِ التقـدمِ المبهرِ فى جنوب شرق آسيا وكان الشعارُ العام للمؤسسات الاقتصادية فى هذا الجزء من العالم أننـا أمـام مجموعتـين بشـريتين «المجموعـة الصينية» و «المجموعة المالاوية» وكـان العـرفُ السـائد أن مـن يريـد تكوين تنظيم عمل على درجةٍ عاليةٍ من التميُز والكفاءة فـإن عليـه أن يعتمد كليةً على العنصر البشرى الصينى لأنه يتقـن العمـل ويخلـص فيه كما أنه مجبولٌ على العمل الجماعى ويبلغ تقديسه للعمــل مبلـغ تقديس كبــار المتدينـين لعقـائدهم. أمـا المجموعـة الأخـرى فسـماتها الأصلية الكسل وعدم الإتقـان والتشـرذم والبعـد الكـامل عـن تقديـس العمل. وكانت هذه المقولة شبه مطلقــة حتـى جـاء رجـلٌ واحـدٌ فـى

دولةٍ أكثر من تسعين في المائة من سكانها من الطائفة المستبعد تميّزها في العمل وهى ماليزيا والتي يشكل المسلمون المنتمون للطائفة الثانية السواد الأعظم من سكانها وحقق معجزة وصول هذا الشعب لأعلى مستويات التميز فى كل مجالات العمل الإنتاجية والخدمية، وإذا بنا في أقل من عشرين سنة نرى كلَ قيم التقدم مجسدةً فى هذا المجتمع الذى كان قبل ذلك يغط فى سباتٍ التخلفِ والعجزِ والكسلِ... وإذا بالعالم يكتشف حقيقتين كبيرتين لم يكن من الممكن تصديقهما من قبل:

- الحقيقة الأولى أن التأخر ليس نتيجةً لحتميةٍ بيولوجية وإنما لظروف إن تغيرت تغيرت الأحوالُ كليةً .
- الحقيقة الثانية أن قيم التقدم يمكن أن تُزرع فى بيئاتٍ مسيحية وبيئات بوذية وبيئات مسلمة بل وفى أية بيئةٍ من البيئاتِ وأنها ليست حكراً على أحدٍ.

وإذا أردنا أن نضيف الآن حقيقة ثالثة فهى أن كل الخصوصيات الثقافية الماليزية والمتعلقة بالعلاقات الإنسانية والعلاقات الأسرية واستمداد القيم من الدين بقيت كما هى فى زمن الازدهار ولم يحدث أى تضاؤل لها عما كانت عليه زمن الانحدار. حتى الذين يقولون إن ما حدث فى ماليزيا كان بتأثير الأقلية الصينية فإننا نقول لهم إن هذا الكلام لا معنى له إلا معنى آخر غير الذى تقصدونه فالمعنى الوحيد لهذه الملاحظة أن (التقدم) يمكن أن يحدث بالعدوى. وهى

فكرة لا بأس بـها علـى الإطـلاق. وإن كنـت أعتقد أن دحضَـها فـي النمـوذج المـاليزى سـهل للغايـة: فالإقليــةُ الصينيــة كــانت دائمــاً متواجدة فى ماليزيا أمـا الـذى لم يكـن متواجـداً فـهو الرجـل الـذى صنع هذا التغيير (محمد مـهاتير أو محمد محـاض) أو بتعبـير آخـر (القيادة والقدوة).

الفصل الخامس

قيم التقدم وبناء مجتمع قوى

لكل مفكر سياسيٍ قائمةٌ من الأولوياتِ الرئيسيةِ التي تخدم كتاباته إياها. والأولوية العليا عندي هي «بناء داخل مصريٍ قويٍ» بمعنى بناء مجتمعٍ صحيٍ توجد فيه طبقةٌ وسطى واسعة وذات استقرار اقتصادي وتعليم عصري ومناخ ثقافي عام يواكب الزمن الآني مع معرفةٍ واعتزاز بتاريخنا دون أن يتحول ذلك إلى حالةٍ مرضيةٍ من عشق الماضي. وحتى الذين تأتي أولوياتٌ أخرى غير ذلك على قائمة أولوياتهم سواءً كانت هذه الأولويات العليا قومية أو غير ذلك فإنني أقول لهم إنه لا فرصة لأيٍ منهم لتحقيق وإنجاح أولوياته العليا إلاَّ عن طريق «داخل مصريٍ قويٍ مستقر ومزدهر». فالذين يحلمون بمشروعٍ قوميٍ عربيٍ ناجح عليهم أيضاً أن يؤمنوا أن ذلك لا يتحقق إلاَّ بداخل مصرى قوى ، وأصحاب الحلم بأن تلعب مصرُ دوراً إقليمياً أو عالمياً بارزاً عليهم أيضاً أن يعلموا أن ذلك مستحيلٌ بدون داخل مصرى قوى مستقر ومزدهر. إن كل الطموحاتِ المصريةِ بشتى أشكالِها وألوانِها وأيًا كانت درجة الموافقة عليها أو المخالفة لها لا يمكن إلاَّ أن تمر ببوابةٍ حتميةٍ هي بناء داخل مصرى قوى.

ورغم إعجاب كاتب هذه السطور الذي لا حد له بشخصية (محمد على) الذي جرى العرف على أن يسميه الباحثون والدارسون والكتاب «مؤسس مصر الحديثة» فإن المؤكد أن انشغال محمدٍ علىٍ في مرحلة ما بأشياءَ خارج مشروعه الأول وهو بناء داخل مصرى قوى قد أدى إلى نكسةٍ كبرى استمرت حتى مراحلٍ بعيدة فيٍ التدهور. فلو

أن (محمد على) قصر جهوده على استكمال مشروع بناء الداخل لأصبحت مصرُ مؤهلةً – بدون أنشطة خارجية قبل الأوان – أن تلعب الدورَ المحورى الذى تؤهله لها عواملُ الجغرافيا والتاريخ والثقافة. وبالعكس فإن الإصرار على لعب دور آخر غير بناء داخل قوى قد يؤدى إلى تآكل الجهودِ التى تُبذل فى الداخل – وما أكثرَ ما تكرر ذلك فى تاريخِ مصر الحديثة .

إن مشكلةَ المشاكلِ بالنسبة لمصرَ هى أن عواملَ عديدةً تغريها دائماً بلعب دور خارجَ الحدود وليست المشكلة فى أنها تقوم بلعب هذا الدور، ولكن المشكلة أنها تقوم به قبل استكمال المهمة المقدسة الأولى وهى بناء داخلٍ قوى مستقر ومزدهر ، وهذا التعجل هو ما يؤدى حتماً إلى نتيجتَين وخيمتين: الأولى هى فشل جزء كبير من المهمات الخارجية.. وثانياً تأخر كبير فى عمليات بناء الداخل .

وديدن كاتب هذه السطور هو أن أهم المهمات وأقوى الرسائل يتمثلان فى تركيز كل الجهود لبناء داخل قوى وعصرى وناجح وفعّال ومزدهر ومستقر وفى صلحٍ مع الماضى والحاضر فى آن واحدٍ: ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بحملةٍ تتضافر فيها الجهودُ من أجل بناء الداخل عن طريق غرس ونشر وإذاعة وإشاعة قيم التقدم على مستوى القدوة والمثل الأعلى للقيادات في كل موقع وبمحاذاة ذلك عن طريق مؤسسة تعليمية تكون رسالتُها الأولى هى زرع قيم التقدم فى عقول وضمائر

أبنـاء وبنـات مصرَ كمـا أن هــذه المهمــة مســتحيلة دون إحــداث تغيير جذرى فــى الخطـاب الدينــى (إسـلاميًا كـان أو مسـيحيًا) لأن الخطابَ الدينى مع الإعلام سيبقيان من أهـمِ عواملِ صياغـةِ الـرأى العام مصرَ.

إن البعض لدينـا يحلـم بمصـر المثاليـة فـى صـورة مصـر مـا قبـل ١٩٥٢.. والبعض يحلم بها فـى صـورة مصـر الناصريـة .. والبعـض يحلـم بها في صورةٍ مصر الساداتية .. والمفكر الذى يلجم عواطفه ولا يشغّل إلا عقلاً صافياً لا يملك إلا أن يقول إننا نريد مما قبــل ١٩٥٢ نوعيـة الطبقة الوسطى ولكن لا يمكن أن نريد من حقبة ما قبل ١٩٥٢ ضآلـة حجم الطبقة الوسطى واتساع حجمٍ الطبقات الدنيا (وما كانت تعيش فيـه مـن بـؤس مـهين لنـا جميعـا).. ونريـد مـن مصـر الخمسـينات والستينات «الحلم الكبير بتوســعة الطبقـة الوسـطى» علـى أن تكـون طبقة وسطى تقف على دعاماتٍ اقتصاديةٍ وثقافيةٍ رصينةٍ.. ونريد من الحقبة الساداتية تغليب العقل والحوار في بعض الأمور (وأكرر: فـى بعض الأمور).. وأنا أكتب ذلك من منطلق إيمان ثابت بأن الانشـغال بإدانة الآخرين «مهمة سلبية للغاية»، فإننا نريـد تـأثيث صلـح بـين أصحاب الاتجاهات المختلفـة ولا نـرى وسـيلة لتحقيقـه إلا بمشـروعٍ متكـامل لنشـر قيـم التقـدم، فـهذا هـو الســبيل الوحيـد لأن ننظـر بموضوعيةٍ لفترة مثل حقبة محمـد علـى ونـرى المزايـا والعيـوب دون مبالغة.. وكذلك ننظر للحقبات التاليــة وننظـر للمزايـا والعيـوب دون

المبالغة فى المزايا ودون المبالغة فى العيوب. وسوف لا يمكنًا من ذلك إلا جوٌ ثقافىٌ وتعليمىٌ عام ينجح فى غرس قيم التقدم .

إن أكـبرَ التحديـاتِ التـى تواجـه مصـر الآن تتعلــق كلــها بالطبقة الوسطى وما حدث وما يحـدث لهـا علـى مستوى الاقتصاد والتعليم والثقافـة حتـى إن المفكـر يكـاد يجـزم أنـه لا يعـرف كيـف يُعرَّف الطبقـة الوسـطى اليـوم فـى مصـرَ. إن تقـدم أى مجتمـعٍ مـن المجتمعـات غـير مرهـونٍ بوجـود طبقـة عليـا علــى درجــةٍ عاليــةٍ مـن الجـودة وإنمـا بنـوعٍ وحجـم وكيفيــة مســتويات الطبقــة الوسطى: وهذا موضوع يتوقف بالكامل على مدى توفر قيم التقدم فى الطبقة الوسطى .

وباختصار ، فإن حل مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعيـة هـو أمر لا يحققـه إلا «منـاخٌ عـامٌ» مشّـرب بقيـم التقـدم — وعندئـذ فـإن «دور مصـر عـبر الحـــدود» يصبـح «حتميـة لا يقـدر أحـدٌ علــى تجاوزهـا» لأن كـل معطيـات التـاريخ والجغرافيـا والثقافـة تقــول إن مصـر هــى الدولـةُ العربيـةُ والشــرقُ أوســطية الوحيــدة المؤهلــة لدور (الدولـة الكـبرى) ولكنـه دورٌ يحتـاج — كمـا ذكـرت — لداخـلٍ أكثر تقدماً.

فصول أخرى

(١)

خواطر رحلة أمريكية

أمضيتُ عدة أسابيع (خلال يناير وفبراير من العام الحالي) في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوةٍ من عدة جامعات مرموقة. وليس هدف هذا المقال أن أوجز محاضراتي بهذه الجامعات أو أن ألقي الضوءَ على الحواراتِ الطويلةِ التي أعقبتها - فمجال ذلك كتاب تقوم بإعداده حالياً إحدى الجامعات التي حاضرت بها وسيصدر متضمناً نصَ كل هذه المحاضرات والنص الحرفي للحوارات التي تلتها. أما هدفُ هذا المقال فهو تسجيل انطباعاتٍ جانبيةٍ كانت هذه الرحلة هي سببَ تشكيلها وتكاملها في ذهني كدروس مستفادةٍ من رحلةٍ حاضرت فيها أمام أكثر من ألف إنسان هم زبدّة العقول الأمريكية المعنية بالشرق الأوسط والدراسات المتعلقة بشئونه التاريخية والمعاصرة والمستقبلية من كافةِ الجوانبِ وسائرِ زوايا البحثِ العلمي لا سيما في مجالاتِ العلوم الاجتماعية .

وأوجز زبدة هذه الدروس في الملاحظاتِ الخمس التالية :

أولاً: بالنسبة للتواجد العربى فى المراكز المؤثرة :

نظراً لتواجدى بأكثرِ من عشرِ من أكثر مراكز دراسات وبحوث الشرق الأوسط تأثيراً على «المطبخ الفكرى» الذى يكوّن توجهاتِ الولايات المتحدة بالنسبة لقضايا وشئون الشرق الأوسط ومن بينها مراكز تخصصتَ فى مدِ وزارة الخارجية والبيت الأبيض بخبراءِ شئون الشرق الأوسط مثل دينيس روس وعشرات قبله - فقد لاحظت أنه رغم وجود أعدادٍ كبيرةٍ من العرب والهنود والأتراك والإيرانيين كأساتذةٍ كبار وخبراء مرموقين فى معظم هذه الجهات الا أن تواجدهم يشبه تواجد الجزر المنعزلة عن بعضها فى محيطٍ واسع. وفى المقابل، فإن وجودَ أساتذةٍ أمريكيين يهود أو أساتذة إسرائيليين زائرين أو أساتذة غيرِ يهود لكن على درجة عالية من التعاطفِ مع إسرائيل يختلف تماماً عن الوجود العربى بهذه الجامعات والمؤسسات - فهم مترابطون بشكل قوىٍ للغايةِ وبينهم صلاتٌ علميةٌ وبحثيةٌ وشخصية بلا حدود . ومنُ العبث أن أتهم هؤلاء بأىّ شىء، إذ إن من غير المعقول أن نتهم المجتهد على اجتهاده ونهمل اتهام المقصر على تقصيره. ولا أعتقد أننى أبالغُ إذْ أقول إن المجموعةَ الأولى (العربية) مشرذمةٌ وتعمل كأفرادٍ مستقلين وبدون هدفٍ يتجاوز الأهدافَ الشخصية لكل منهم فى مواجهةِ مجموعةٍ تعمل كفريق متكامل ومتجانس وله أهداف عديدة على المدى القصير والمتوسط والطويل ويستعملون أدواتِ ولغةَ العصرِ ويجيدون توظيف أدوات البحث

العلمى فى خدمةِ هدفهم الموحد ويتكلمون مـع العـالم الـذى يعيشـون معه بلغته ومفردات ثقافته وبنيته الحضاريـة - لذلـك فإنـهم تمكنـوا (ولا يزالون) من أن يكونوا قوةَ تأثيرٍ عظمى بـل إنـهم يملكـون - إلى حـدٍ بعيـدٍ - القـدرةَ علـى تشـكيلِ التوجـهاتِ الأساسـيةِ للولايـات المتحدة الأمريكية فى كل ما يتعلق بشئون الشرق الأوسط.

والحديثُ هنا عن «المؤامرة» سذاجة مفرطة ، فنحـن أمـام أسـلوب وتخطيط علمي كامل لا ينظر إليه على أساس كونـه «مؤامـرة» وإنمـا «خطة عمل» لا يمكن عمل «توازن استراتيجي مقابل لها» إلا بعمـل الفريقِ وأساليبِ البحثِ العلمى العصريةِ وتواصلِ الجـهدِ واستعمال لغةٍ ومفرداتِ العصرِ وكل ذلك غير متوفر لدى معظـم أفـراد الجـانب العربى باستثناءات قليلة لأفرادٍ كان معظمُهم من عـربِ إسـرائيل أى من الفلسطينيين الذين لم يغادروا مدنهم منذ ١٩٤٨ فقد وجدت أمثلةً من بين هؤلاء لما يجب أن يكون عليه حال العرب المشرذمين فى تلك الجامعات ومراكز البحوث والذين يشكلون عـدداً كبـيراً مـن «الجـزر المنعزلة» وسط «محيط واسع». ومن أبرز هؤلاء الدكتور شبلى تلحمـى وهو عربى من حيفا ويرأس قسم السادات بجامعةِ مـيريلاند، والـذي يلعب المباراة بأدواتِها وبمهارةٍ واضحةٍ ولمصلحةِ الجانبِ العربى ومع تأثيرٍ واضحٍ على جهاتِ صنع القـرار - ولا ينقصـه إلا وجـود مئـات مثله - ولكنهم للأسف غيرُ موجودين، فالغالبية العظمى مـن العـربِ بهذه الأماكن إمـا «سـلبية» وإمـا تتكلـم بديماجوجيـةِ قنـاةِ الجزيـرةِ

وما يماثلها من إذاعاتٍ «لمعت» لدينا فى الستينات وقادت ظاهرةَ تكوينِ العقلِ العربى (عند البعض) كظاهرةٍ خطابيةٍ فى المقامِ الأول.

ولا شك أنَّ مسؤليةُ جامعةِ الدولِ العربية أن تدرس هذه الجزئية وأن تضع الأهدافَ والاستراتيجياتِ وبرامج العمل المطلوبة لإيجاد تأثير استراتيجى للتواجدِ العربى (المتوفر فعلاً) بهذه الجهاتِ - على ألاً تكون قاعدة انطلاق ذلك استمراراً للديماجوجية التى مزقت صورتنا فى الغرب وجعلت فرص التعاطفِ مع غيرنا أعلى وأقوى بكثيرٍ لاستمرارنا فى البعِد عن البحثِ العلمى فى مجال العلوم الاجتماعيةَ بأدواته العصرية ولإصرارنا عن أن نكون «جزراً منعزلة» تبارز العالم الخارجي بسيف الميكروفونات ومدفعية الديماجوجية التى قال نزار قبانى عنها ذات يوم أنها (ما قتلت ذبابة) كما وصفه أيضاً بأنها تشبه (منطق الطبلة والربابة).

ثانياً : بالنسبة لنظام التعليم :

أثارت الرحلة لهذا العدد الكبير من الجامعات المرموقة والتعامل الكثيف مع مئات الأساتذة والطلاب أفكاراً وشجوناً عديدة تتعلق كلها بالتعليم فى مصر وهى الأفكار والشجون المعبر عنها فى الفصل التالى من هذا الكتاب تحت عنوان تعليم عصرى... أو الطوفان.

ثالثاً : بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فى مصر :

في نحو عشرين محاضرةٍ واجتماعٍ ودائرةِ حوار وعـددٍ مماثل مـن الأحاديث التلفزيونية تكرر (دائماً) السؤال عـن الأوضـاع الاقتصاديـة فى مصرَ - وكان كما يلى:

- إن مصر (ما قبل ١٩٥٢) كانت بـها طبقـةٌ وسـطى علـى مستوى مرتفع للغايةِ وكـانت تجمـع مـا بـين كونـها (مصريـةً) وكونـها (عصريةً) - ولكنها كانت طبقةً نحيلةً (من حيث العـدد) بشـكل لا يمكن إنكاره. ولو أن هذه الطبقةَ كـانت قـد اتسـعت لكـان مـن الممكن أن تتواصل تجربـة الليبراليـة المصريـة سياسـياً واقتصاديـاً واجتماعياً ولكنها كانت طبقة ضئيلة بشكل كبير للغاية .

- إن تجربةَ القطاعِ العام فى مصـرَ لم تنجـح لنفسِ سببِ عـدمِ نجاحـه في كل دولةٍ أخرى أخذت به وهو أن القطاع العـام ينتج (فـى أحسـن الافتراضات) إدارة بمعنى Administration ولكنه لم ينجح قط فى إنتاج إدارة بمعنى Management والفارق بينـهما هو الفـارق بـين (الشـئون الإداريـة) و (الإدارة الاقتصاديـة) - فإنشـاءُ المصـانعِ الكبيرةِ لا يمكن أن يكون هدفاً فى حد ذاته وإنما الهـدفُ هـو أن تكون ناجحة اقتصادياً. وقد أثبتت تجربة القطاع العام فى العـالمِ كلـهِ أن مصطلحـاتٍ مثـل (الجـدوى السياسـية) و (الجـدوى الاجتماعيـة) هـى (مصطلحـات مضللـة)؛ فكلُ مشروعٍ غـير ذى

جدوى اقتصادية ينتهي للانهيار وتنهار معه الجدوى السياسية والجدوى الاجتماعية .

- إن التحول من اقتصادٍ يقوم على التخطيط المركزى (اقتصاد اشتراكى) إلى اقتصاد السوق (اقتصاد حر) قد تم في السبعينات بارتجال كبير ودون تخطيط علمي وبدون وجود كادر بشرى من القياداتِ التنفيذيةِ الإداريةِ العصريةِ القادرةِ على تحقيق المهمةِ المنشودة .

- إن السنواتِ من ١٩٨١ الى ١٩٩١ كانت مشغولةً بما أسميه (أعمال تحت الأرض) مثل مشروعات البنية التحتية والتى تكلفت أموالاً هائلة ووقتاً غير قصير وجهداً غير قليل دون أن تكون لها انعكاسات على المؤشرات الاقتصادية (وهو أمر منطقى) .

- إن السنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ شهدت العديدَ من الإصلاحات المالية مع قدر طيبٍ من الاصلاحات الاقتصاديىة مع تحسن نسبىّ في بيئةِ الاستثمار أدى لوجودِ مؤشراتٍ اقتصاديةٍ إيجابيةً خلال سنوات هذه المرحلَة .

- إن السنوات من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠ شهدت صعوباتٍ ومشكلاتٍ لا ينبغى المبالغة في حجمها كما لا ينبغى المبالغة في التهوين من شأنها . فالإصلاحُ الاقتصادى كان ولا يزال بحاجةٍ لاصلاحٍ إدارىٍّ شاملٍ وفق خطة منهجيةٍ متكاملةٍ تؤدى لتغييرٍ

جذرى فى حجمِ وطبيعيةِ دور الدولـة إذ يقل هـذا الـدورُ حجمـاً ويزداد أهميةً ويتركز فى وضعِ السياساتِ ومراقبـةِ تنفيذهـا بـروح تشبه دورَ الدولِة كما وصفـه «اديناور» مستشار ألمانيا الاتحادية فـى أوائل الخمسينات وهـو دور هـام للغاية ولـه «بوصلـة اجتماعية واضحة». كذلك كانت هناك أخطاء فى عمليات الإقـراض، وهـى أخطاء لا تعالج بالتشهير الإعلامـي والـزج بالنـاس فـى السـجون (ما لم توجد جرائم واضحة) وإنما تعالج بأساليبٍ علميـةٍ معروفـةٍ إذ إن هذه المشكلة قد حدثت فى العديـدِ مـن الـدول (ومـن بينـها دول متقدمة للغاية) وتم العلاجُ بأسـاليبٍ مصرفيةٍ علميـةٍ وليـس بالتشهير الإعلامى أو القبضـة الأمنيـة (والمطلوبـة فـى حدودهـا). كذلك لا تزال «البيئةُ العامةُ للاستثمار» في حاجةٍ لمزيدٍ من التنقية بـهدفِ الوصـول بـها لنمـوذج مثـالى مثـل «نمـوذج دبـى». أما المشروعات الكبرى فإن من الخطأ حديث البعض عـن إيقافـها وإنما ينبغى بذل الجهد فى البحث عن طرق لاستمرارها بأشكال مختلفةٍ تقلـل مـن العـبء الـذى تلقيـه علـى الخزانـةِ العامـةِ. وباختصـار فـإن هنـاك «مشـكلات» مـن المبالغـة وصفـها بأنـها كمرضِ السرطان كمـا أن مـن المبالغـة وصفـها بأنـها «وعكـة بـرد خفيفةٍ» - ولكنها فى كل الأحوال مشكلاتٌ تحدث فى مسـيراتِ التطويرِ الاقتصادى وحدثت عند الكثـيرين وكلـها قابلـة للدراسـة والعلاجِ بما فى ذلك مشكلة الديون المتعثرة .

وقد ختمت دائماً كلامى فى هذا الموضوع بتعبيرٍ رائعٍ سمعته من أستاذ مرموق للاقتصاد (وعضو حالى بمجلس الشورى) وهو الدكتور عادل بشاى خلاصته أن المشكلات الاقتصادية الحالية تحتاج لحلول إدارية (أى مستقاة من علوم ومناهج الإدارة العصرية المتقدمة) وليس لحلولٍ عند أساتذة الاقتصاد.

رابعاً : بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى :

قلت الكثير فى هذا المجال ولا يمكن هنا حتى تلخيصه وإنما أردت فقط أن أبرز أهمَ رسالةٍ كنت حريصاً على توضيحها وترسيخها فى عقول الآلاف من الذين حضروا محاضراتى بأكثر من عشر جامعات ومؤسسات وفحوى هذه الرسالة أن الإسراعَ وتعجيلَ بحل مقبولٍ وكريمٍ ومرضٍ للحد الأدنى من طموحاتِ غالبيةِ مواطنى كل أطرافِ الصراعِ هو «الجسر الوحيد» الذى ستعبر به المنطقةُ من بر واقعها الراهن إلى مرحلة مستقبلية يمكن خلالها بناء مجتمعاتٍ مدنيةٍ قويةٍ ومزدهرةٍ وعصريةٍ وفى سلام اجتماعي وإن هذا لن يحدث فقط فى الجانب العربى وإنما أيضاً فى إسرائيل التى قد تكون ذات «آلة ديموقراطية» بشكل ما بالنسبة لمواطنيها ولكنها أبعدُ ما تكون عن (المجتمع المدنى) بالمعنى الحقيقى– فالسلام العادل هو (الآلية الوحيدة) للوصول لمجتمعاتٍ مدنيةٍ عصريةٍ تكون لكل منها ذاتيته الثقافية مع توفر (وعدم تعارض ذلك) مع آلياتِ المجتمعاتِ المدنيةِ

العصريةِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ. وفى حديثى عن «الأصولية» كعدوٍ رئيسي للمجتمعات المدنية ، كان غضبُ بعض الحاضرين هائلاً عندما كنت أتحدث عن مخاطر «الأصولية اليهودية» كأحدِ أبرز أعداءِ السلامِ الشامل والعادل فى المنطقة - فالأذنُ الغربية اعتادت أن تسمع وتقرأ عن الأصولية غير اليهودية - لأن «الصمت المتعمد» عن مخاطر وشذوذ الأصولية اليهودية لا يجد من يتحدث عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغةِ العصرِ وأدواته وفى الأماكن المطلوب الحديث فيها عن مخاطرِ الأصوليةِ اليهوديةِ - فالحديثُ عن هذه الأصولية وشذوذها لا يكون مجدياً فى مساجد نيوجرسى ولوس أنجلوس وإنما فى جامعات أمريكا الكبرى ومراكز البحوث الهامة بها .

خامساً : كلينتون والاقتصاد الأمريكى :

رغم أننى سأفرد لهذا الموضوع مقالاً مستقلاً إلاَّ أننى أردت فى هذه الخواطر أن أُبرز للقارئ المصرى والعربي أن ما قرأ عنه مراراً عن أكبرِ طفرةٍ اقتصاديةٍ شهدتها الولاياتُ المتحدة فى تاريخها الحديث أثناء السنوات الثمان لحكم الرئيس كلينتون كان دائماً يُعرض ناقصاً ، فالإنجازُ الأعظم ليس هو حدوث الطفرة الاقتصادية الهائلة التى حدثت إبان سنى حكم كلينتون وإنما الإنجاز الأعظم أن عشرات الدراساتِ والإحصائياتِ تؤكد أن المستفيدين الأوائل من هذه الطفرة

كـانوا أبنـاء الطبقـة الوسـطى/ الوسـطى ومـا تحتـها وأن الفوائـدَ الاقتصادية (وما ينجم عنها من فوائدٍ اجتماعيةٍ) تعد ظاهرة لم تحدث وأغلـب الظـن أنـها لـن تتكـرر فـي المستقبل القريـب - فـالحزبُ الجمهوري لا يحمل في بنيته من عناصرِ الاهتمامِ بـالبعد الاجتمـاعى ما يحمله الحزبُ الديموقراطـى بوجـهٍ عـامٍ وما عمـل علـى خدمتـه الرئيس كلينتون بوجهٍ خاص. إن معظم الحرفيين والمهنيين من أبنـاء هـذه الطبقـات قـد ضـاعفوا دخلـهم خـلال تلـك السـنوات. وهـو ما لم يحدث للطبقات الأعلى التى ستكون إدارةُ الرئيس الجديد بوش فى خدمتهم أكثر من كونها فى خدمة الطبقات التى رأت إبان سـنى حكم كلينتون من تحسنِ الظروف المعيشية ما لم يحدث فى الولايات المتحدة منذ خمسين سنة على الأقل . وبينمـا انشغل (ولا يـزال) الجمهوريون بموضوع مونيكا وأثاث البيت الأبيض وموضوع العفو عن مارك ريتش فـإن الملايـين مـن أبنـاء الطبقـة الوسـطى (ومـا تحتـها) كانت (ولا تـزال) تتحـدث عـن آثـار سنوات كلينتـون الطيبـة علـى ظروفِها المعيشية.

* * *

كانت تلك مجرد «خواطر رحلـة» كتبـت علـى عجـل - أمـا كـل ما قيل خلالهـا وكـل الحـوارات التـى دارت أثناءهـا فمجالهـا (كمـا قلت) كتاب سيصدر خلال أسابيع متضمناً النصَ الكـامل لأكـثرِ مـن

عشر محاضرات وما أعقب كلاً منها من حوار وسجال كان في غير قليل من الحالاتِ مشوباً (من الطرف الآخر) إماً بحماس أو بغضبٍ! ! (لاسيما عندما حاضرت مرة عن مخاطر كون «الولايات المتحدة» قوة هائلة بثقافةٍ مذهلةٍ في هشاشتها - وهو أمر بالغ الخطورة على «إنسانية» مفاهيم مثل «الديموقراطية» و «حقوق الإنسان» و «قبول الآخر»)... ولكنه في كل الأحوال كان الحوارَ المطلوب في المكان المناسب! وفي النهايةِ ، فإنني أود أن أذكر أن سعادتي بإلقاء محاضراتٍ بأكبر سبع جامعاتٍ أمريكية كانت لا تقارن بسعادتي بمحاضرةٍ أخرى ولسببٍ آخر تماماً وذلك عندما وقفت لأُحاضر بجامعةِ ميريلاند في قسمِ للبحوثِ ودراساتِ الشرق الأوسط يحمل اسمَ الرئيس الراحل العظيم «أنور السادات».

(٢)

تعليم عصرى... أو الطوفان

قمت خلال شهرى يناير وفبراير الماضيين بإلقاء سلسلة من المحاضرات بعدد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وكان جل جمهور هذه المحاضرات من أساتذة العلوم السياسية وأساتذة أقسام دراسات الشرق الأوسط وطلاب الدكتوراه والماجستير فى المجالات المتعلقة بالشرق الأوسط بهذه الجامعات. وكانت المحاضرات التى قمت بإلقائها منقسمة إلى أربعة مواضيع رئيسية هى: أولاً: العقل العربى وعصر العولمة - ثانياً: التعليم كأداة رئيسية للنهضة في مصر - ثالثاً: الدور المصرى فى سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط - رابعاً: إمكانات مصر الاقتصادية بين الواقع والممكن. وتقوم حالياً واحدة من الجامعات التى زرتها في تلك الرحلة بوضع اللمسات النهائية على كتاب يتضمن محاضراتى فى المواضيع الأربعة المشار إليها مع نص كامل للحوار الذى أعقب تلك المحاضرات.

ونظراً لما تضمنته الرحلةُ من تعاملاتٍ وحواراتٍ عديدةٍ مع مئاتِ الأساتذة وطلابِ الدراسات العليا بهذه الجامعات (ونسبة كبيرة من

هؤلاء الأساتذة والطلاب من دول العالم الثالث) فقد تأكد لى أن وجهة النظرِ التى أتبناها بخصوص التعليم فى مصر هى صحيحةٌ إلى أبعد الحدود. فقبل الحديث عن إصلاح التعليم بالمعنى الدارج والذى يعنى إصلاح الأبعاد الأربعة للتعليم (البرامج والمدرس والتلميذ والمدرسة) فإن الأهمَ من كلِ ذلك هو صياغةُ الأهدافِ الاستراتيجيةِ للتعليم (وهو أمرٌ ممكنٌ فى صفحةٍ واحدةٍ) ثم الانتقال إلى وضع برامج تفصيلية تضمن ترجمة هذه الأهداف على مستوى البرامج التعليمية والمدرس والتلميذ والمدرسة. فخلال السنوات الثلاث الماضية تشكلت فى ذهنى معادلةٌ تربط بين أهدافِ التعليم الاستراتيجية وإيجادِ مواطنٍ عصرىً يتحلى بالقدراتِ المطلوبةِ فى ظلِ تحدياتِ العصر وأيضاً إمكانية وجود كادر بشرى من القياداتِ الإداريةِ التنفيذيةِ العصريةِ التى بدونها لا تحقق المجتمعاتُ الطفراتِ المنشودة، فالتقدمُ الاقتصادى الكبير والمتسم بالعدالةِ الاجتماعيةِ وخلق فرص عمل عديدةٍ جديدةٍ وإشاعةِ روحٍ إيجابيةٍ فى المجتمع بوجهٍ عامٍ وفى الطبقةِ الوسطى وما دونها بوجهٍ خاص وتحقيق السلام الاجتماعى الذى يرافقه لحاقُ بركبِ العصرِ والمدنيةِ (دون ضياع الهوية والخصوصيات الثقافية الإيجابية) هى مهمة تحتاج لكادر بشرى من المديرين التنفيذيين العصريين الأكفاء ولا تحتاج لأكاديميين أو اقتصاديين (وإن كانت لا تستغنى عن خبراتهم فى مجالاتها). وقد اتضح لى من

كثافةِ التعاملاتِ والحواراتِ مع مئاتٍ من الأساتذة والطلاب فى الجامعات العشر التى حاضرت بها أننا نضيّع الكثيرَ من الجهدِ والوقتِ عندما نبذل مجهوداتٍ كبيرةٍ فى إصلاح الأبعاد الأربعة للعمليةِ التعليميةِ قبل أن نضع ورقةً استراتيجيةً تقول بوضوحٍ ما هو الهدف من العملية التعليمية ثم نضع الخطوات الإدارية التنفيذية التى تكفل تحقيق هذه الأهداف.

وفى اعتقادى أن هناك مجموعةً أساسيةً من القيم هى احترام الوقت و تقديس العمل الجماعى (الفريق) وتوخى الجودة والإتقان والإيمان العميق بالإبداع وبأن الموارد البشرية هى أهم عوامل النجاح والتقدم وكذلك الإيمان بعالمية المعرفة وبمحاذاة ذلك قيمة احترام هويتنا (دون مغالاة شوفينية) ثم قيمة زرع الروح التنافسية مع قيمةِ احترامِ التعدديةِ وقبول الآخر بكل ما تعنيه وعلى كافة المستويات. هذه باختصار هى قيم العصر والتقدم التى يجب أن تعمل المؤسسة التعليمية من خلال البرامج والمدرس على زرعها فى عقول ونفوس وضمائر التلاميذ بجانبِ قدر معقولٍ من المحصولِ المعرفى على مستوى العلومِ التطبيقيةِ والعلومِ الاجتماعيةِ والإنسانية.

وأُكرر أن وضع هذه الأهداف بشكلٍ محددٍ لا يحتاج لأكثرِ من صفحةٍ واحدةٍ ثم تكون المهمةُ التالية هىَ وضع الإجراءات التنفيذية

التى تكفل أن تكون المقررات الدراسية وبرامج تدريب المدرسيين في خدمة هذه القيم .

إن الهوة شاسعةٌ و سحيقةٌ بين تلاميذنا وتلاميذ وطلاب العالم المتقدم لا فى الذكاء وإنما فى (القدرات المكتسبة) والتى هى عندهم ثمرة طبيعية لمؤسسات تعليمية تقوم على مجموعةِ القيم التى ذكرتها بينما يبقى التلميذُ والطالبُ لدينا أسيرَ جدران عاليةٍ لا قيمة لها من حشو الأذهان بالمعلومات والتلقين ناهيك عن مأساةٍ أخرى هى كون التلميذ والطالب لدينا يبقى طوال سنى الدراسة قبل الجامعية والجامعية فى موضع المتلقى (المستقبل) بينما يبقى المدرسُ أو الأستاذُ فى وضع المرسل (الباث) وهو وضع يؤدى لتكريس السلبيةِ وتحجيم القدرةِ على الإبداعِ وكتم أنفاسِ الحرية الفكرية وفى أحسن الأحوال فإنه مناخ عام قادر على تخريج (موظفين عموميين تقليديين) فى زمن لم تعد فيه هناك حاجة للموظف العام التقليدى كما كانت علية الأمورُ فى السابق — فمجتمعاتُ العصر فى حاجةٍ لمواطن خلاق وتنافسى ومبدعٍ ويعمل فى إطار فريقِ عملٍ ويطلب المعرفةَ والمزايا التنافسية من أى مصدر (عالمية المعرفة) ويتوخى أن يكون قادراً على المنافسة.

ولا أعتقد أننى أبالغ إذ أقول إن وضع ورقةٍ استراتيجيةٍ لأهدافِ العمليةِ التعليميةِ لدينا ثم وضع برامج ترجمة هذه الأهداف لواقع حى على مستوى البرامج التعليمية والمدرس والتلميذ والمدرسة هى الضمان الوحيد ليس فقط لتخريج مواطنٍ عصرى خلاق وفعال

ومشارك وتنافسى وكحل وحيدٍ لسلسلةٍ طويلةٍ من المشكلات قد تبدو للبعض غير ذات صلة بالموضوع وإن كانت فى الواقع لصيقة به إلى أبعد الحدود مثل ما يلى:

١ - تكوين كادر إدارى تنفيذى عصرى يقود الحياة الاقتصادية فى ظل عالمٍ جديدٍ يقوم على المنافسةِ سواء بقيت العولمة فى شكلها المتوحش الحالى أم تهذبت (كما يتوقع كاتب هذه السطور).

٢ - تكوين مواطن أكثر حماساً للمشاركة والمساهمة فى الحياة السياسية والحياة العامة وتوسيع الهامش الديموقراطى.

٣ - تكوين مواطن يكون فى سلامٍ مع نفسه ومع الآخر فى مجتمعه ومع الآخر فى المجتمعاتِ الأخرى عوضاً عن المواطن المستنفر الذى شاع فى واقعنا والذى يمسك فى يده - بدون مبرر - سيفَ جهاد لا طائل من ورائه بدلاً من أن يمسك فى يده أدواتِ المنافسة العصرية والبناء والعمل والإنتاج والإبداع والتواصل العلمى والثقافى مع مسيرة الحضارة الإنسانية .

وأكثر ما يزعجنى أن ينخرط كثيرون فى واقعنا فى الاهتمام بإصلاح التعليم دون أن تظهر فى كتاباتهم أو أقوالهم أنهم يرون بوضوح الصلة الوثيقة بين (التعليم) و (الحياة الاقتصادية)، رغم أن هذه الصلة واضحةٌ بجلاءٍ تامٍ فى المجتمعاتِ التى سبقتنا على دربِ التقدمِ والازدهار والاستقرار. وما أريد توضيحه هو أننا لو تصورنا أن حياة

الإنسان تتكون من ثلاثِ مراحل زمنيةٍ (شبة متساوية المدد) فإن المرحلةَ الأولى تكون تحت مظلةِ التعليمِ والمرحلة الثانية تكون تحت مظلة الإدارةِ والمرحلة الثالثة تكون مرحلة التقاعد أو العمل الخاص. ولا شك أن المرحلةَ الأولى تسلم «الإنسان» (كمُنْتِجٍ - بضم الميم وتسكين النون وكسر التاء وكسر الجيم بالتنوين) للمرحلة الثانية حيث يكون الإنسان هو أساس أى نشاطٍ عمليٍّ (اقتصادى أو حكومى). ويعنى هذا أن المرحلةَ الأولى تقوم بتشكيل الإنسان لحسابِ المرحلة الثانية. ويعنى ذلك أن المرحلةَ الثانيةِ تتسلم الإنسانَ بعد أن يكون قد تم تشكيله وتكوينه خلال المرحلة الأولى بناءً على معطياتٍ كثيرةٍ ومكوناتٍ عديدةٍ وعديدٍ من المفرداتِ. وهكذا تتضح الصلةُ الوثيقةُ بين الإدارةِ (أى قياداتِ العمل) وبين التعليم، فالإنسانُ الذى يصل لمؤسساتِ العمل خلال النصفَ الأول من العقد الثانى من عمره يكون مثل بناءٍ قد تشكل بكيفيةٍ معينةٍ خلال عددٍ كبيرٍ من السنواتِ السابقة. فإذا كان ذلك كذلك، فإن التعليمَ تكون له انعكاسات على الإنسان خلال حقبة العمل فى حياته لا يمكن إنكارها أو التقليل من أهميتها.

والرسالة هنا أن (التعليم) ما هو إلاَّ أهمُ أداةٍ من أدواتِ تكوين الإنسان لخوض غمار المراحل التاليةِ من عمره - وعليه فإن ما يغرز (ويغرس) فى الإنسانَ من قيمٍ ومهاراتٍ وإمكاناتٍ وقدراتٍ وتوجهاتٍ وطرقٍ للعملِ والتفكيرِ والابتكار

والخلـق والتعـاون خـلال المرحلـة الأولى هـو مـا يـترجم خـلال المرحلـة الثانيـة إمـا فـى شـكل مواطـن إيجـابيٍ وخـلاق ومُنتـجٍ ومُنـافس وبنـاءٍ وفـى حالـةِ تمثيـلَ واضحـةٍ لدرجـةِ التحضـرٍ والتمـدنِ والتقدمِ العلمي والتعليمـي والثقـافيِ وإمـا نقيـض كـل ذلـك بدرجـاتٍ ونسبٍ مختلفةٍ .

وهكذا يتضح، أن التعليمَ هـو حجـرُ الزاويـةِ فـى صنـعِ وتكويـنِ الإنسان أى في صنعِ وتكوينِ مستقبل أى شعبٍ أو مجتمـعٍ.ولا شـك أن هناك علاقة رئيسية بين (فلسـفةً الحيـاة والمجتمعـات) فـى كـل مرحلة من مراحل الزمان و(فلسفة التعليم) إبـان تلـك المرحلـة. فـإذا كان غـرضُ المجتمـعِ في مرحلـةٍ معينـةٍ يتمثـل فـى تكويـنِ موظفـين عموميين يصلحون لمتطلبـاتِ ومواصفـاتِ الوظيفـةِ العامـةِ (كمـا كـان الشأن خلال النصف الأول من القرن العشـرين) فـإن التعليـمَ يـهدف لخدمةِ نفس الغـرض. أمـا إذا كـان المجتمـعُ يتمحـورُ حـول العمـل الاقتصادى بأشكالِه الحديثة والقائمة على المنافسة والجـودة والإتقـان وتعظيم القيمة المضافة للعمل (أى للإنسان) والتسـويق بغـير حـدود – فـإن التعليـمَ يكـون هـو الحضّانـة التـى تُكـون إنسـاناً يصلـح لتلـك المعطيات والملامح الجديدة للحياة والتحديات المصاحبـة لكـل ذلـك. ويعني ذلك أن «أغراض التعليم» تصبح هى «أغراض المجتمع»: فإذا كـان المجتمـعُ يسـعى لتعظيم مزايـاه وقدراتـه وإمكاناتـه فـى مجـالاتٍ محددةٍ، فإن التعليمَ هو الأداةُ الأولى لخدمةِ هذا الغرض أو هذه الأغراض.

وهكذا ، فإننا نجد أن مجموعةَ القيمِ الأساسيةِ المطلوبةِ لوجودِ قياداتٍ إداريةٍ تنفيذيةٍ عصريةٍ خلاقةٍ وفعالةٍ فى المجتمعاتِ الأكثر تقدماً هى نفس مجموعة القيم الأساسية التى تشكل فلسفة التعليم بل والتوجهات الإعلامية والثقافية والفكرية والاجتماعية للمجتمع. وهذه القيم الأساسية فى المجتمعات الأكثر تقدماً لا تخرج (كما سبق وذكرت) عن كونها مجموعة لا تزيد عن عشر قيم من أهمها قيمة الوقت وقيمة الجودة وقيمة الإتقان وقيمة العمل الجماعى وقيمة المنافسة وقيمة الإيمان الواسع والعميق بالقدرات التى لا حد لها للإنسان (الموارد البشرية) وقيمة الإيمان بعالمية العلم والمعرفة وعلوم الإدارة الحديثة وعلوم الموارد البشرية وعلوم التسويق. فهذه المجموعة من القيم الأساسية هى التى توجد نظام تعليمى عصرى وخلاقّ وفعّال وإيجابى وهى أيضاً نفسها التى تخلق مواطناً عصرياً إيجابياً وفاعلاً ومشاركاً فى نفس الوقتٍ وهى أيضاً التى تخلق حياة اقتصادية (إنتاجية وخدمية) بل وحياة عامة ومجتمعا تتسم كلُها بنفس الصفاتِ.

ويجعلنا هذا نتساءل: هل تعمل برامجنا التعليمية بوضوحٍ وجلاءٍ تامٍ على خدمةِ هذه الأغراض أو إنها لازالت تخدم أهدافاً كانت فى الماضي هى أهداف المجتمعات ولكنها لم تعد اليوم كذلك (على الأقل فى المجتمعات الأكثر تقدماً)؟ إن نظرةً متأنيةً لبرامجنا التعليمية سواء قبل الجامعية أو الجامعية أو خلال

مراحل الدراسات العليا تظهرُ بجلاءٍ ظاهرتين أو سمتين واضحتين لبرامجنا التعليمية:

فمن جهةٍ أولى فإن هذه البرامج لا تخدم بشكلٍ واضح مجموعة القيم الأساسية التى ذكرت آنفاً أنها أساس التّعليم أو التقدم الاقتصادى والتقدم المجتمعى فى العصر الحالى وفى المجتمعات الأكثر تقدماً.

ومن جهة ثانية فإن برامجنا التعليمية (وهى تنأى بنفسها عن خدمة هذه القيم الأساسية) تتسم بطابع اسميه (التعليم الكمى) أى التعليم الذى يظن واضعوا فلسفته أن حجم المعلومات وتكديس المعارف وازدحام البرامج التعليمية بعشراتِ المقرراتِ والمواد هو أداةٌ ناجحةٌ لتعليمٍ عصرىٍّ ناجحٍ - والحقيقةُ عكس ذلك تماماً.

فمن المؤكد أن البرامج التعليمية الحالية على كثرة احتشادها بالموادِ والمقرراتِ واتسامها بالتخمةِ الكميةِ لا تفرز لنا فى النهايةِ المواطن المنشود سياسياً واقتصادياً وتنافسياً وثقافياً. ومن المؤكد أنها تفرز لنا مواطنا متسما بالسلبية السياسية وبضعف القدرات اللازمة للعمل العصرى فى معظم مجالاتِ الإنتاج والخدماتِ ناهيك عن إفرازها لمواطنٍ أقل ليبرالية وأقرب لروح التزمت من روحِ قبولِ أقوى ملامحً الحياة الإنسانية المعاصرة وأعنى الاختلاف والتعددية .

وقد يعتقد البعضُ أن هناك أدوات عديدة لإصلاح الواقع والمستقبل مثل الأدوات الاقتصادية والإعلامية والسياسية - وأنا أُوافقُ على جدوى كل هذه الأدوات ولكنني أبقيها تحت مسمى (الأدوات الثانية) حيث يبقى التعليم بمثابة (الأداة الأولى) لإصلاح الواقع والمستقبل من خلال قدرته على إنتاجِ مواطنٍ يتحلى بصفاتٍ وقدراتٍ تؤهله لتحقيق الغاية المرجوة للمجتمع وهى غاية ذات طبيعة خاصة تتمثل فى الازدهار والاستقرار.

وإذا كان من الممكن وضع استراتيجية بأهداف التعليم كما نريده لمستقبل أفضل فى زمن قصير للغاية فإن المراحل التالية والتى تتمثل فى جعل عناصر العملية التعليمية (البرامج التعليمية والمدرس والتلميذ والمدرسة كبناء وإمكانيات) تترجم وتجسد وتشخص هذه الأهداف الاستراتيجية الجديدة والتى تكلمنا عنها فى هذا المقال لا يمكن أن تكون بنفس السهولة فهى من جهة تطلب موارد مالية ضخمة للغاية ومن جهة أخرى فإنها تستلزم عملية بالغة الصعوبة وهى إعادة تأهيل وتوجيه جيش من المعلمين يبلغ فى واقعنا قرابة المليون مدرس وزرع أساليب تلك القيم المستهدفة فى عقولهم وضمائرهم وأساليب عملهم - وواضح أن ذلك أمر يحتاج لخطة مفصلة تقتضى التدرج كما تحتاج لعدد من السنوات قبل إكتمالها - ومن هنا تبرز القيمة العظمى للفكرة التى طرحت حديثاً وأعنى فكرة مراكز التعليم المتميز التى هى فى النهاية ترجمة عملية للقول المأثور إن ما لا يدرك كله

لا يترك كله - فإذا كنا لن نستطيع تنفيذ برنامج إصلاحي عصري ومتكامل لكل المدارس وكل التلاميذ وكل المدرسين فليكن الحل هو ما يعرف في علوم الإدارة الحديثة بالمشروعات النموذجية Pilot Projects حيث نقدم نماذج مثلي لمراكز تعليم عصرية وفعالة وخلاقة تقوم على قيم العصر والتقدم والإبداع ويساهم في تمويلها القادرون دون أن تكون للقادرين فقط وإنما للقادرين الذين يساهمون مادياً في تكاليف هذه المراكز المتميزة مساهمة تكفل فرصاً متساوية للمتميزين غير القادرين ودون أن تكون للتلاميذ المساهمين في تمويل هذه المشروعات أو لأولياء أمورهم أى تدخلات أو سلطات في وضع البرامج التعليمية أو إدارة هذه المنشآت التعليمية التي سماها البعض مؤخراً مراكز التعليم المتميز - إذ إن تدخل رأس المال في وضع سياسات التعليم أو إدارة المؤسسات التعليمية هو الشر الأعظم الكفيل بالوصول بالتعليم لأحط المستويات - ولهذا الحديث بقية طويلة قادمة.

(٣)

البشرية . . . وأمريكا . . . ومسيرة التمدن

قلتُ فى محاضرةٍ بإحدى جامعات غرب الولايات المتحدة منذ أيامٍ أن ما يسميه البعضُ بالحضارة الغربيةِ ليس (غربياً) بشكلٍ صرف وإنما هو مزيجٌ من الحضارةِ الإنسانيةِ ذات الروافدِ والمحطاتِ المصريةِ والصينيةِ والسوماريةِ والفينيقيةِ والعبريةِ واليونانيةِ والرومانيةِ والعربيةِ مع حقيقةٍ لا جدال فيها وهى أن المحطةَ الحالية وهى قمة مسيرة التمدن الإنسانى لابد وأن تكون قد اصطبغت بمعطياتٍ من مكانها(الجغرافى) وهو الغرب – وبالتالى فإنها حضارةٌ إنسانيةٌ فى شق منها وغربيةٌ بحت فى شقٍ آخر. إلاّ أن أعظمَ إنجازاتِ هذه الحضارةً فى مجالات الإبداع الفنىِّ والأدبى والفكرى هى أقربُ إلى الشق الإنسانى فى الحضارة الغربية من الشق الغربى/ الغربى. ولا يملك من درس بتعمقٍ الحضارةَ المصرية القديمة ولاسيما الجزء المتعلق بالضمير والأخلاق فيها (وهو ما جعل جيمس هنرى برستيد يسمى مصر «فجر الضمير» وليس فجر التقدم) كذلك لا يملك من درس بعنايةٍ دورَ ومساهمة الحضارة السومارية فى تكوينِ الأطر القانونية

والتشريعية وتطوير فكرةِ الإنسانِ عن الله (فأول هؤلاء هو كلدانى من أبناء تلك الحضارة وهو «إبراهيم النبى») وكذلك من درس الشق المتعلق بالقيمّ فى الحضارةِ الصينيةِ والشق المتعلق بالفلسفةِ فى فترةِ التزاوج اليونانى المصرى ثم اليونانى البحت وكذلك من درس ابن رشد ثم بواكير فلاسفةِ عصر النهضة – لا يملك من درس ذلك باستفاضةٍ وحبٍ واستغراق إلاَّ أن يرى (القناة الإنسانية المتواصلة) والتى تتعلق بالضمير والأخلاق أكثر مما تتعلق بالمبانى والمنشآت والإنجازات العلمية. وأضيفُ لما سبق أن أكبر إنجاز – على الإطلاق – لمسيرةِ التمدن الإنسانى لا يتمثل فى التقدمِ العلمى والتكنولوجى وما طرأ من مستحدثاتٍ مذهلةٍ فى هذه المجالات وفى علوم الطب والفضاء وثورة الاتصالات الحديثة؛ إذ إن ما هو أكبر وأجل من ذلك كإنجاز لمسيرةِ التمدن الإنسانى إنما يوجز فيما يلى:

أولاً : الديموقراطية .

ثانياً : الحريات العامة .

ثالثاً : حقوق الإنسان .

رابعاً : احترام الغيرية (قبول الآخر).

خامساً: فتح آفاق التواصل بين بنى البشر على كافةِ المستوياتِ الذى يسميه البعضُ العولمة.

وإن كنت أميل لكـون هذا المعنى الآنى هو معنى متوحش وغير قائم على أساس إنسانىٍ قوىً بل على أساسٍ اقتصادى بحتٍ وهو ما سوف يتغير .

سادساً : تطوير التعليم واتساع مجالاته بالشكل العصرى المتقدم الذى يخدم فى عددٍ كبيرٍ من المجتمعاتِ القطاعَ الأوسع دون الاقتصار على خدمةِ الصفوةِ.

فى اعتقادى أن هذه الثمار الست لمسيرةِ التمدنِ الإنساني هى من جهةٍ أعظمُ إنجازاتِ الإنسانِ على الأرض وهى من جهةٍ ثانيةٍ «إنسانية» فى المقام الأول وهى من جهة ثالثة مدينةٌ بدرجةٍ ما للحضارةِ الغربية لأن على مسرحِها نمت (وإن لم تكن ثمرةً غربيةً خالصة).

ولكن كل ما ذكرته لا يعنى بأى شكل من الأشكال أن هذه الإنجازات الستة لمسيرة التمدن الإنسانى قد اكتملت أو نضجت أو حتى بلغت نصف درجة النضج المنشودة - فهى لا تزال إما محلية (أى متوفرة فى بعض الأمكنة دون غيرها) أو متشحة بطابعٍ لا يخفى من الازدواجية (أى الكيل بمكيالين) أو أخيراً اعتقاد البعض أنها ثمارٌ تصلح لهم دون سواهم - ونحن هنا أمام (همجية فكرية) لها أسبابها المعروفة لدارسى الحضارة الغربية وبالتحديد للعارف بوضوحٍ بأثرِ المكوّن الانجلوساكسونى (الفايكنج) على

الحضارة الغربية والذى يأخذ شكله الفج المطلق فيما أسميه (ثقافة رعاة البقر) — وهو ما سأعود إليه مرةً أخرى .

وفى اعتقادى أن ما اعترض طريقَ ومسيرة تطور هذه المفاهيم الستة (الإنسانية) خلال المائة سنة الأخيرة وجعل منها مزايا للبعض دون الآخرين يمكن أن يوجز فى أسبابٍ خارجيةٍ وأسبابٍ داخلية :

أما أهم الأسباب الخارجية فهو «الوعكة الماركسية» التى أنتجها الغربُ ولكنها أصابت مسيرةَ التمدنِ الإنسانى فى عددٍ كبير من المجتمعاتِ بنكسةٍ على طريقِ تحقيقِ وإنماء وإثراء وتأصيل الإنجازات الستة المذكورة ثم (بعد موت الماركسية) حقيقة إن قيادةَ الحضارةِ الغربية قد خرجت من أماكن كانت توجد فيها توازنات ما بين القوة والثقافة (أو بين القوة والمحصول المعرفى) إلى مكان آخر يتسم بفرطِ القوةِ وضحالةِ الثقافةِ وغلبةِ المعلوماتية على المعرفةِ (وما أوسع المسافة بين المحصول المعلوماتى والمحصول المعرفى).

أما الماركسية فهى بالنسبة لشخص مثلى عاش مع أدبياتها وتجاربها عدة سنوات وكتب ثلاثة كتب فى نقدها (نقداً وصفه كاتب أمريكى منذ أيام بصحيفة أمريكية مشهورة بأنه نقد للماركسية بأدواتها الفلسفية) فإنها (أى الماركسية) منتجٌ أوربى صرف من واقع أوربى بحت — وأعنى بذلك أن الواقعَ الأوربى فى القرن التاسع عشر هو ما أنتج الماركسية، وان كل نظرة للماركسية كتنظيرٍ فوقى للتاريخ

هو خطأ بيّن ومخالف لأبجاديات قوانين الهيجيلية التى على أساس منها شُيد البناء الماركسي. ومن ناحية أخرى فقد أثبت عشراتُ الدارسين المتعمقين الصلةَ الوثيقة بين (أوربا القرن التاسع عشر) وبين (الفكر الماركسى) . ونظراً لأن معطيات القرن التاسع عشر قد تغيرت كثيراً جداً فقد كان من الطبيعى أن تموت الماركسية بعد ١٠٧ سنة من موت مؤسسها العبقرى (مات كارل ماركس فى سنة ١٨٨٣ وماتت الماركسية سنة ١٩٩٠). وإذا أراد البعضُ أن يعرف الصلة الوثيقة بين (ظروف أوربا خلال القرن التاسع عشر) وبين (الماركسية) فهناك أكثر من ألف دليل يمكن أن يقدم ولكننى أكتفى بدليل واحد وهو كتاب (حالة الطبقة العاملة البريطانية فى سنة ١٨٤٤) الذى وضعه فريدريك إنجلز بطلبٍ من كارل ماركس ليدرك مقدار الصلة الوثيقة بين مفردات القرن التاسع عشر فى أوروبا وبين الماركسية ولكى يدرك أيضاً أنه بزوال تلك الملامح التى كانت تكسو وجه أوربا في القرن التاسع عشر فقد كان من المحتم أن تنقشع الوعكةُ الماركسية التى أصابت الحضارةَ الغربية وإن كان انقشاعُها فى أوروبا أكمل وأشمل من انقشاعها فى دول العالم الثالث لأسبابٍ موضوعيةٍ يجب دراستها واحترامها (دون الموافقة بالضرورة عليها).

وباختصار شديدٍ فإن الماركسية وإن كانت في المقام الأول والأخير كانت تبحث عن (العدالة الاجتماعية) إلاّ أنها طمست بأقدامها الكبيرة القيم الست التي ذكرتها من قبل ووصفتها بأنها أعظمُ إنجازات الحضارة الإنسانية (في طورها الغربي) وهو أمر مأساوي لأن العكس كان ينبغي أن يكون هو حقيقة الحال، بمعنى ان أصحابَ المذهبِ الذي يتوخى العدالة الاجتماعية كان ينبغي أن يكونوا أكثر إثراءً وتدعيماً لتلك القيم الست لا أن يدوسوها بأقدام التجارب الماركسية الباطشة - وليس هذا الموضوع مكتوباً من أجل هذه الجزئية، فالاهتمام بالماركسية اهتمام بالماضي وجل اهتماماتي بالمستقبل لا بالماضي.

أما العقبةُ الكئود الثانية التي تقف في طريق القيم الست التي وصفتها بأنها أكبرُ إنجازاتِ مسيرةِ التمدن الإنساني فهي حقيقة أن قيادةَ العالمِ اليوم قد آلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي أضعف أطراف أو أعضاء نادي الحضارة الغربية ثقافة رغم قوتها المادية العارمة وَمُكْنَتِهَا العلمية الهائلة ومحصولها المعلوماتي الذي يشبه المحيط الواسع ولكنها تبقى أفقر أعضاء نادي الحضارة الغربية من حيث المحصول الثقافي والمعرفي ويبقى أعضاءُ الطبقات العليا في مجتمعها أكثر أعضاء الطبقات العليا في المجتمعات الغربية إثارة للرثاء من ضحالةِ تكوينهم الثقافي وهزال محصولهم المعرفي وخلطهم الغريب بين (المعلومات) و (الثقافة والمعرفة) - وفي اعتقادي أن هذا

الواقع هو ما يجعل الملايين من المثقفين فى العالم الثالث تكفر بما تنادى به الولايات المتحدة من ديموقراطية وحقوق إنسان وخلافه - فالفقرُ الثقافى المذهل للولايات المتحدة (شعباً وحكوماتٍ) والاتسام الشديد بقدر من البرجماتية المتوحشة والتى تجعل نيقولا ميكيافيللى يشعر بالحسرة على فقدانه لمكانته إلى جوارها - وهى برجماتية نجمت في المقام الأول عن طغيان القوى فى غيبة الثقافة بالإضافة إلى الأصول الفايكنجية، وهو ما يسهل ويسوغ دمغ الولايات المتحدة الأمريكية بأن حديثها عن كل تلك القيم الست ليس حديث مبادئ لكثرة الكيل بمكيالين وتغير طريقة التعامل بناءً على اختلاف الظروف والمصالح - وهى ظاهرة إنسانية ولكنها تبلغ درجات الفحش العليا عندما توجد أكبر قوة مادية فى الكون إلى جوار أكبر هزال ثقافى فى تاريخ الأمم الكبرى.

ولا شك عندى أن الجوهر الحقيقى لهذه القيم (الديموقراطية/ الحريات العامة/ حقوق الإنسان/ الغيرية/ سقوط الحدود بين الدول والمجتمعات / التعليم العصرى القائم على ذكاء الإبداع لا التلقين) لا يمكن أن يكون محلَ خلافٍ - ولكن المأساة تكمن فى تلك الفجوةِ الهائلةِ بين (أكبر الدعاة لهذه القيم) وبين (سلوكياته) - فالثانية تكيل بمكيالين وتتحرك بدوافع المصالح الاقتصادية الآنية حتى لو تضمن ذلك الوطء بالقدم على كل المبادئ والقيم مع غيابٍ شبهِ كاملٍ للثقافة وراء

معظم التوجهات والقرارات مع عنصريةٍ ليست بعيدة عن السطح البراق اللامع بل وأجزم بوجود مكوّناتٍ ثيوقراطية هائلة وراء الواجهة المدنية العلمانية الحديثة - وهو ما يجعل «تسويق المبادئ الستة» مهمة بالغة الصعوبة (لرداءة سلوك البائع ! ! وازدواجيته وميكافيليته وسطحيته وعرقيته... إلخ).

لقد أمضيت بضعة أسابيع أحاضر بعددٍ من أكبر جامعات الولايات المتحدة وأهم مراكزِ بحوث الشرق الأوسط بها - وأشهدُ أنني وجدت زخماً هائلاً من «المعلومات» عن الشرق الأوسط - ولكننى أشهدُ أيضاً أنني لم أجد بين أكثر من ألف أستاذ وطالب دكتوراه حضروا محاضراتي تلك شخصا واحدًا يمكن أن يوصف بأنه مثقف من مثقفى الرينسانس كما نجد فى جامعات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا - وأكرر أنني لم ألتق باستثناءٍ واحدٍ فقط وإنما التقيت بباحثتين غارقتين فى «المعلومات» دون تكوين معرفى وثقافى إنسانى (يقوم على المعرفةِ الواسعةِ بكلاسيكيات الإبداع الإنسانى خارج دوائر العلوم التطبيقية). وهو ما يجعل أمريكا - بشكل حتمى - تتورط فى أخطاءٍ كبرى مثل وقوفها بكل ثقلها خلف الحركة الثيوقراطية فى إيران خلال الستينات (لإقامة توازن وهمى مع حزب تودة الماركسى) ثم انتقالها لموقفٍ معاكس تماماً بعد ذلك. وكذلك مثال أفغانستان، الذى كانت الولاياتُ المتحدة فيه وراء إنشاء وبروز القوى التى تقف الآن وراء «الخراب المهول» فى أفغانستان...

وثمة أمثلة أخرى عديدة من زائير فى أفريقيا لجمهوريات الموز فى أمريكا الجنوبية لنظم قرون أوسطية بأكثر من قارة من قارات العالم.

ويبقى السؤال: وما العمل؟.. ولا جواب إلاّ بكلمة واحدة «الحوار». فالمسئولية مسئوليتنا نحن لكى نتواجد على الساحة الأمريكية ونعمل بأدوات العصر (كما يعمل الآخرون) ونواصل العمل والجهد التراكمى (مع العمل المشترك مع أوروبا التى تتسم بتوازنٍ مختلفٍ بين القوةِ والثقافة) فى محاولةٍ لإنقاذ «عربة البشرية» من نزق سائق بالغ القوة المادية ومشوّش الرؤية بسبب طفولته المعرفية وهزاله الثقافى. ولكن هل يعنى أى شىء مما ذكرته فى مستهل هذا الفصل من أن الذين يرفضون التسليم بأن هذه الإنجازات الستة هى حقيقة أعظم إنجازات الإنسانية كلها - هل يعنى رفضهم لذلك بسبب سلبيات الموقف الأمريكى منذ أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى رئيسية منذ سنة ١٩٤٥ وقوى عظمى وحيدة منذ سنة ١٩٩٠ - هل يعنى ذلك أنهم على حقٍ أو أنهم تنطبق عليهم الكلمة العربية المأثورة (كلمة حق أريد بها باطل)؟ - فى يقينى أن هؤلاء الرافضين ينقسمون إلى أربعة فرق: أما الفريق الأول فيضم ما تبقى من معسكرات الاشتراكية الفكرية بسائر توجهاتها، وأما الفريق الثانى فيضم من درج الدارسون على تسميتهم بالأصوليين

الإسلاميين وهم في الحقيقة مجرد حزب سياسى قرن أوسطى ولا علاقة لهم بالدين إلا استعمالهم للدين كستار ورداءٍ جذاب كما استعملت اليهودية من طرف يهود علمانيين لتنفيذ المشروع الصهيونى وأما الفريق الثالث فيضم من جعلهم المناخ العام أعداء تلقائيين للحضارة الغربية بوجه عام وللولايات المتحدة بوجه خاص دون انطلاقهم من أيديولوجية اشتراكية أو أصولية وإنما من حقيقةٍ بسيطةٍ تتمثل فى شعورهم بفشل المشروع العربى النهضوى ثم المشروع العربى القومى وكونهم أسرى شعور جارف بأن ما يحدث لهم هو نتيجة مباشرة لتآمر الغرب عليهم وليس لوجود بذور وعوامل الضعف فى جانبهم وجانب مجتمعاتهم. وأما الفريق الرابع والأخير فيضم أنصار مشروع المجتمع المدنى.

أما أعضاء الفرق الثلاثة الأولى فإن رفضهم للإنجازات الستة لمسيرة التمدن الإنسانى إنما ينبع من اشتراكهم فى بعدٍ واحدٍ هو البعد الفاشي والذى يتسم به كل الذين يعتقدون أن منهجهم الفكرى هو منهج كامل بينما يدمغون منهج الحضارة الغربية بأنه منهج ناقص. والحقيقة أنه لا يوجد منهج إنسانى واحد كامل، وميزة الحضارة الغربية عنهم هنا أنها تعلم أنها ناقصةٌ وأن انجازاتها الستة الكبرى المذكورة هى أيضاً إنجازات ناقصة أى رهن التطور والنمو وإن كانت هناك عوامل فى كل الجبهات تعمل على تأجيل

أو تقليص نمو هذه الإنجازات. إن أعضاء الفرق الثلاثة الأولى يرفضون الإنجازات الستة بحجة رفضهم لمثلها الأول (الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص) - وهم بذلك يظهرون بجلاء حقيقة اتسامهم بالفاشية إذ إنهم من جهةٍ لا يعرضون بديلاً أفضل من تلك الإنجازات الإنسانية الكبرى (الناقصة) وهم من جهة ثانية يخلطون بين الدعوة (الإنجازات الستة) والدعاة (الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص) وهم من جهة ثالثة لا يظهرون اعتراضاً مماثلاً على حقائق فى مجتمعاتهم كان الأحرى بهم أن يرفضوها بنفس درجة رفضهم لعدم مصداقية الدعوة الأمريكية للمبادئ الإنسانية الستة بسبب ما يعترى المسلك الأمريكى من ازدواجية وكيل بمكيالين وانتهازية كبيرة وتمييع للمبادئ عندما تتعارض مع المصالح.

أما الفريق الرابع فهو الفريق الوحيد الذى يقبل كون هذه الإنجازات الستة أعظم إنجازات الإنسانية دون أن يمنعه ذلك من رؤية انعكاسات سلبيات الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص على تأصيل إنسانية هذه الإنجازات ولكنهم فى نفس الوقت يرون الأسباب الداخلية فى مجتمعاتهم والتى تعمل فى نفس الوقت على التقليص من ذيوع وشيوع وتعميق هذه الإنجازات الستة كإنجازاتٍ حضاريةٍ لكل البشر وأهم

تلك الأسباب الداخلية انعدام (أو ضآلة) الحريات العامة والديموقراطية وغياب فعاليات الحراك الاجتماعي والفساد السياسى والمالى بمعظم مجتمعاتهم .

إن كاتبَ هذه السطور يؤمنُ بضرورةِ توجيه النقد (بل وأشد النقد) للحضارة الغربية سواءً فى شقها الأوروبى أو فى شقها الأمريكى نقداً يهدف لإبراز جوانب النقص فى «إنسانية ومنطقية» دعوة الغرب للمبادئ الستة التى اعتبرتها اعظمَ إنجازاتِ الحضارةِ الإنسانيةِ (والحضارة الغربية أيضاً). ولكننى أعتقدُ أن معظمَ الذين يمارسون هذا النقد من كتابِ وأصحاب الأقلام والأكاديميين فى العالم الثالث إنما يمارسونه ليس بهدف الوصول بهذه المبادئ الستة لمستوى التطبيق الإنسانى الرحب على الكافةِ ومن أجل البشر بصفتهم بشراً، وإنما بهدف الإبقاء على ما هم عليه وما هم فيه من نظم مخاصمةٍ للعصر والتقدم والإنسانية - نظم لا يهمها فى كثيرٍ أو قليلٍ أن تنمو هذه المبادئ الستة وتزدهر وتصبح حقوقاً لكل الإنسانية وليس لإنسان الحضارةِ الغربية الأبيض وحدهِ. ولا يوجد دليل على صحة هذا الزعم أقوى وأظهر من كونهم من جهةٍ لا يدعون لهذه المبادئ على الإطلاق وأنهم من جهةٍ ثانيةٍ يقبلون (فى واقعهم) بالكثير مما يناقض ويناهض هذه المبادئ دون أن نسمع منهم نفس الاعتراض على معطياتِ واقعهم الحالية (فى كثير من الأحيان) من معظم مفردات هذه المبادئ الستة. ومعني ذلك، أن هناك فارقا مهولا بين

من ينقد الغرب بوجهٍ عام وأمريكا بوجهٍ خاص لكونهما محاميين يتسمان بكثيرٍ من الزيف لمبادئ سامية يريدون أن تكون ثمارُها العظمى لهم دون سواهم وبين من ينقد الغرب بوجهٍ عام وأمريكا بوجهٍ خاص لكي يُبقى على أحوال العالم الثالث كما هى زاخرة بكل ما يتنافى مع تلك المبادئ الستة والتى هى فخر مسيرة التمدن الإنسانى الأكبر - بل إن بعضَهم يمارس هذا النقد لحساب بدائل موغلةٍ فى التأخرِ والتخلفِ ومخاصمةِ العصرِ والعلم والمدنيةَ والإنسانية وتُعد لشعوبها عربةَ الرجوعِ إما للقرون الوسطى وإما لأسوار الشمولية التى ضيعت فى العديد من البلدان أجيالاً كاملة عاشت وماتت دون أن تنعم بأقل القليل من ثمار هذه المبادئ الستة - وكان ذلك لمصلحةِ قلةٍ من الطغاة الأوتوقراطيين الذين حكموا باسم «الشعب» - ذلك «الكيان الهلامى» الذى لم يكن له وجود أبداً إلا فى الخطب الرنانة - أما على أرض الواقع فلم يكن هناك إلاَّ أفراد بؤساء فقراء محرومون بالكلية من أبسط حقوق الإنسان ويمن عليهم بأنهم يطعمون ويعلمون ويوظفون ويؤجرون!!

وإذا أردنا أن نتحول من «العموميات» إلى «الآليات، فإن السؤال الأهم يكون: وكيف يمكن أن نفصل بين إيماننا بقيمة وسمو هذه المبادئ الستة ورفضنا لكون الحضارة الغربية بوجهٍ عام وأمريكا بوجهٍ خاص هى «محامٍ زائف» عن أمور بالغة العظمة والإنسانية - والجواب الوحيد هو: بتعاظم وجود وأدوار هيئات المجتمع المدني.

بل إننا بذلك لا نضمن وجود هذا «الفصل الهام» بين إيماننا بسمو هذه المبادئ وبين إدانتنا لمن يتسم سلوكُهم وهم يزعمون أنهم أكبر ممثلي هذه المبادئ بالازدواجية والزيف والانتهازيةِ والميكيافيلية، بل إننا في نفس الوقت نوجد «التحصين الوحيد» لمجتمعاتنا من السقوط كلية في يد إحدى القوى التي يزعم قوادُها أنهم «ملاك الحقيقة المطلقة»؛ فكل هؤلاء فاشيون ولا قبل لمجتمعاتنا بالتحصن من مضار استشرائهم في الحياة العامة إلاً بالعمل الدءوب على تنمية المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته - فالمجتمعُ المدني صاحب مصلحة لاشك فيها في العمل من أجل ترسيخ هذه المبادئ الستة وصاحب مصلحة لاشك فيها في حماية المجتمع من كل قوى الظلام والشمولية والتأخر - كما أنه - ثالثاً - صاحب مصلحة لاشك فيها في الدفاعِ عن الجوانبِ الإيجابية في خصوصياتنا (هويتنا) الثقافية.

(٤)

الولايات المتحدة ... ومستقبل العالم

في جلسةِ حوار على شاطئ المحيطِ الأطلسي في أبيدجان وبحضور عددٍ من أساتذةِ العلوم السياسيةِ والشخصياتِ الثقافيةِ العالمية تمركزَ الحوارُ حولَ تفسيرِ (أو محاولة تفسير) الموقفِ الأمريكي منذُ نهايةِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ وللآن من عددٍ كبيرٍ من نظمِ الحكمِ الفاسدةِ في العالمِ الثالثِ، وما أدى إليهِ ذلكَ الموقف الأمريكي من نتائج وخيمة. وعلى سبيل المثال، فقد أيدت الولايات المتحدة رؤساءَ جمهوريات الموز في أمريكا الجنوبية وشاه إيران وعددٍ من النظمِ التي لم يكن هناكَ شك أنها آيلة للسقوط - ولكن الولايات المتحدة كانت دائماً تساندُ الجانبَ الأسوأ. ويضاف إلى هذا (العك الأمريكي) موقف الولايات المتحدة خلال سني الحربِ الباردةِ والذى قام (في عددٍ من الحالاتِ) على مساندةِ الحركاتِ السياسيةِ الأصوليةِ (الثيوقراطية) ظناً من الولايات المتحدة أن هذا المارد (الأصولى) هو الذي سيُلجمُ المارد الآخر (الشيوعى). وقد أثبتت التجربةُ أن إخراجَ ماردٍ من قمقمهِ لا يمكن أن يعنى ضمان عواقب بروزهِ للسطح وانطلاقه من قيدِ القمقم. ومعلومٌ للكافةِ أن الثورةَ الإيرانية التى أبكت الولايات المتحدة

كثيراً كانت في سنواتٍ سابقة في «حضن الولايات المتحدة» إبّان هروبِ الخوميني إلى العراق ثم انتقل الخوميني (بالتحديد) للحضن الفرنسي ولم يكمل بقاؤه في «الحضن الأمريكي». وفي عددٍ آخر من الحالات، تم استعمالُ المارد الثيوقراطي بهدفِ إحداثِ توازنٍ مع ماردٍ آخر. ولعل أشهرَ حالاتِ هذا اللعبِ غيرِ المسئول، ما وقعَ في مصرَ في أوائلِ السبعينات عندما تم استعمال المارد الثيوقراطي للحدِ من سطوةِ المارد التابع لمصرَ الستينات - وقد أدى هذا اللعب غير المسئول لقيام الماردِ الثيوقراطي بمأساة المنصة والتي قُتل فيها أولُ الذين أخرجوا المارد الثيوقراطي من قمقمه في مصرَ.

ولا شك عندي أن الماردَ الثيوقراطي الفلسطيني قد أخرج من قمقمه لإحداثِ توازنٍ مع قيادةِ حركةِ فتح للنضال الفلسطيني - إلا أن الذين أخرجوه سوفَ يبكونَ طويلاً على تصرفِهم غيرَ العقلاني هذا.

وقد استمرَّ الحوارُ طويلاً في محاولةٍ لفهمِ هذا «العبث» في المسلكِ الأمريكي والذي يكاد يتكرر في حالاتٍ أخرى جديدةٍ عديدةٍ كل عام... وكان الذي أوحي بالحوار وجودُ المتحدثين في منطقةٍ من العالمِ ضيّعها حكامُها الطغاةُ الفاسدون في ظل تأييدٍ قويٍ من الولايات المتحدة (موبوتو في زائير وغيره في مناطق أخرى مثل سوهارتو في أندونيسيا). وأذكرُ أنني كنتُ في تفسيري مختلفاً عن معظم الحضور، فبينما ردَ البعضُ الظاهرةَ لضحالةِ الخبرةِ الدوليةِ للولايات المتحدة وبينما رد البعضُ الآخرُ الظاهرة للسيطرةِ اليهوديةِ على المقدراتِ

الأمريكيةِ فقد كانت وجهةُ نظرى أن المجتمعَ الأمريكى تحكمهُ اعتباراتٌ تتعلقُ بمصالحهِ على المدى الطويل تحتم أن يكونَ النظامُ السياسى فى الولاياتِ المتحدة مسانداً للقوى القادرة على إحداثِ تطور تنموى فى مجتمعاتها بما في ذلك التطور الديموقراطى والتنمية الاقتصادية لصالحِ الاعتبارات الاجتماعية الأساسية. ولكن بمحاذاةِ هذه الاعتبارات توجدُ اعتباراتٌ أخرى تتعلقُ بمصالحِ المؤسساتِ الاقتصاديةِ والتى هى فى الغالب الأعم مصالحٌ آنية (أى تتعلق بالمدى القصير) بصرفِ النظرِ عما سوفَ يحدثُ على المدى الطويل. وأضفتُ قائلاً: إن تاريخَ سياسة الولايات المتحدة منذ نهايةِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ يتجاذبها هذان الاعتباران فيجذبها أحدهم أحياناً للقيامِ بما يلبى المصالح الآنية للمؤسساتِ الاقتصادية ذاتَ التأثيرِ السياسى القوى (فتحدثُ المآسى التى ضربتُ أمثلةً لها من قبل) وتجذبها (فى حالاتٍ قليلةٍ) اعتباراتُ المصالح طويلة المدى، فتتخذُ الولايات المتحدة مواقفاً تتمشى مع «المُثل العليا» بما يحيرُ الدنيا (مثال: موقف الرئيس الأمريكى أيزنهاور من العدوان على مصرَ سنة ١٩٥٦).

وإذا كانت الاشتراكيةُ العلميةُ قد ماتت بسببِ أنها كانت تحملُ بذورَ فنائها داخلها (عدم القدرة على تحقيقِ النجاحِ الاقتصادى) فإن العالمَ الذى يسمى بالعالمِ الحرُ وتقوده اليوم الولايات المتحدة يحملُ أيضاً بذرةً محتملةً لفنائه وهى ذلك التناقض المروّع بين المصالحِ الآنيةِ

للقوى المؤثرة على القرار السياسي الأمريكي والمصالح طويلة المدى للمجتمع الأمريكي (وللعالمِ أيضاً).

وقد ختمتُ وجهةَ النظر هذهِ بقولي: إن هناكَ بوارق آمل أن يؤدى المناخ العام الذى ستفرزهُ الطفرةُ التكنولوجية وقفزة تكنولوجيا المعلومات الكونية وما قد (أقول: قد) يحدثُ من تطور إيجابى لمنظومةِ حقوقِ الإنسانِ وحمايةِ البيئة (والتى لا تزال بدائية ومتضاربة التوجهات ومتسمة بعدمِ عدالةٍ مهول) قد يؤدى هذا المناخُ العام لتقويةِ اعتباراتِ المصالحِ طويلةِ المدى والتى طالما أجهضتها المصالح الآنيةُ للوحداتِ الاقتصاديةِ ذاتَ التأثيرِ المهول على صناعةِ القرارِ السياسى فى الولايات المتحدة. كما أننى أضفتَ: إن هناكَ دوراً مهماً للدول المحوريةِ من بين دول العالمِ الثالث لتساهم بالاقتناع فى تقويةِ هذا المَناخ العام المأمول - علماً بأن استمرارَ احتقان العلاقة بين هذه الدولِ المحوريةِ فى العالمِ الثالثِ والولاياتِ المتحدةَ الأمريكية هو أمرٌ يدعمُ بقاءَ الأحوالِ على ما هى عليه لصالحِ اعتباراتِ المصالحِ الآنيةِ المدمرةِ لسيناريوهاتِ السلام العالمى وهو ما سيكون بمثابةِ الجرثومةِ التى ستدفع العالمَ لصداماتٍ واحتقاناتٍ وانفجاراتٍ قد تكون من أسبابِ انهيار الوضعِ العالمى الحالى وإنقلابِ المسرحِ على رءوسِ أكبرِ لاعبيهِ.

وقد ختمَ الحوارَ أستاذٌ فرنسى لامع للعلومِ السياسية بجامعةِ باريس رقم «١» بقوله: إذن فإنَ تراجعَ الولايات المتحدة الأمريكية

كلية عن نظرية أن هذهِ النظم الغريبة هى المانع لقدوم الطوفان، إنما هـو الوسيلة الوحيـدة حقـاً لتجنـبِ الطوفـان الـذى تعمـل المنظومـة الحالية على تجنبهِ بالوسائل الكفيلةِ بالتعجيل بقدومهِ!

(٥)

نظرات فى سلبية الشعوب

السلبية كجزء من ثقافة الفقر :

هناك منظومتان لأثر الفقر على الشعوب، منظومة تولّد التذمر والرفض والتعبير عن ذلك بشكل ظاهر، ومنظومة تولّد «الرضا بما قسم القضا» - وهناك أسبابٌ عديدة تؤدى إما للمنظومة الأولى وإما للمنظومة الثانية. والشعوب التى طال عهدها بالاستبدادِ والقمع وتقديس الحكام والامتنان الشديد لهم هى الشعوب التى تعيش فى ظل المنظومةِ الثانيةِ مكتفيةً بسخريتها من الأمور العامة واللاعبين على مسرح الحياة العامة فى الأحاديثِ الخاصةِ. وفى بعض الشعوبِ تأخذ هذه الآلية شكل إفراز النكاتِ على السياسيين، وغالباً ما تكون هذه النكات مرآةً لما كانت الشعوبُ تودُ أن تعبر عنه جهاراً ولكنها لفقدانها (لأسبابٍ عديدةٍ) سبل وإمكانية ذلك فإنها تترجم حقائق رأيها فى شكل سخريةٍ ونكاتٍ تبلغ أحياناً حدَ العبقريةِ فى قدرتها على تكثيف الآراء والانطباعات فى عباراتٍ ومشاهدٍ صغيرةٍ. ومما لاشك فيه أن الحكامَ الطغاة يدركون بوضوح أن استقلال

شعوبهم الاقتصادى عنهم ووجود طبقة وسطى ذات استقلالية اقتصادية هما بوابة الجحيم بالنسبة لهؤلاء الحكام الطغاة، والتى من خلالها ستمر الشعوبُ من «أرضِ السلبيةِ» إلى «أرضِ المشاركةِ والمساءلة» وهو آخر ما يرغب فيه الحَكامُ الطغاةُ، فكيفَ لهم بأن يسمحوا بأسئلةٍ علنيةٍ عن مصادر شرعيتهم وشرعيةِ مزاياهم ومزايا مساعديهم (خدمهم فى الحقيقة) .

السلبية والتعليم والعمل الجماعى :

تقوم النظمُ التعليمية الحديثة فى المجتمعات المتقدمة على أساليب تربويةٍ لا يكون المدرسُ فيها بمثابة جهاز إرسال (مُحاضر) ولا يكون التلميذُ أو الطالبُ فيها بمثابةِ جهاز استقبال (مُستمع). وإنما تقوم على المُشاركةِ والحوار وتبادلِ وجهاتِ النظرِ وتقسيم التلاميذ إلى مجموعاتٍ تقوم بنفسها بالبحث عن الأجوبةِ والحقائق كما تقوم بتقديم خُلاصات بحثها بنفسها بعد جلساتِ تشاور بين أعضائها وبعد أوقات تُقضى فى المكتبات . ويؤدى ذلك لتأصيلِ «روحِ الفريقِ» وتعويدِ الأفرادِ على المُشاركة الإيجابية والإيمان بأن لكل إنسانٍ الحقَ فى البحث عنَ الحقيقة بنفسه والتعبير عما يُحصّله من معارف (أيضاً بنفسه) ويتم كلُ ذلك فى جو تشيع فيه روحُ السماحة واحترام حق كل إنسان فى الاختلاف دون أن يكون معنى الاختلاف تقسيم الناس إلى فريق أعلى وفريق أدنى. كذلك يتم ذلك دون إضفاء

قدسية على المدرسين أو المؤلفين أو حتى القادة. وبسبب ذلك تتأصل قيمةُ روحِ العملِ الجماعى (الفريق) والتى هى المصدر الأول لوجود مواطن إيجابى - والعكس صحيح، ففى ظل نظم التعليم القائمة على التلقين وكون العلاقة بين المدرس والتلميذ هى علاقة بين (مُرسل) و (مُستقبل) فإن روحَ العملِ الجماعى تذبل ولا يُتاح لها النمو المنشود ويكون من الطبيعى أن تنمو فى ظل ذلك (السلبية) وما تعنيه من تقاعس عن المشاركةِ فى الأمور العامةِ بعد أن ترسَخ فى العقول والنفوس أن واجبَ كل منا أن «يستقبل» المادة التى يرسلها المدرسُ ويحفظها عن ظهرِ قلبٍ ويقوم (بمفرده) بتفريغها على ورقةِ الإجابةِ.

كذلك فإنه عندما يكون النظامُ التعليمى قائماً على «كم المادة محل الدراسة» وليس «نوع القيم المراد زرعها فى العقول»، وعندما يكرس النظامُ التعليمى (تقديس الحكام) و (الامتنان لهم)، وعندما تسود الثقافة والبيئة التعليمية روحُ البعدِ الواحد، فالصوابُ هو أمرٌ محددٌ بالذات، وليس روح التعددية وهى جوهر التمدن والتحضر والتقدم، وعندما تخلو برامجُ التعليم من تأصيل قيمة قبول النقد وتعلم النقد الذاتى، عندما تتوافر كل هذه الأبعاد فى البرامج التعليمية والبيئة الدراسية فمن الطبيعى أن تكون مؤسسةُ التعليمِ قد شاركت بدور رئيسى فى تدعيم السلبية عند من سيكونون فى الغدِ القريبِ المواطنين اللذين يتسمون بأكبرِ قدر من السلبيةِ فى مواجهةِ الحياةِ والشئون

العامة والقضايا السياسية والمجتمعية بما فى ذلك تقاعسهم المفهوم عن المشاركةِ فى الحياةِ السياسيةِ وكفرهم بجدوى ذلك ناهيك عن افتقادهِم فى المقام الأول لعنصر الاختيار والذى هو جوهر عملية المشاركة فى الحياة السياسية .

السلبية وسيادة القانون :

تتشدق معظمُ النظمِ السياسيةِ فى العالم الثالث بأنها - دول سيادة القانون - وهو أمر يحلق فى «سماءِ الكلامِ والتمنى» ولكنه غالباً لا يوجد فى سماءِ الواقعِ. فمعظمُ هذه الدول تسود فيها القراراتُ الكبرى الصادرة عن «سيادة القوى العظمى للحكام» وهى قرارات تنبع من زوايا غير ديمقراطيةٍ وكثيراً ما تكون إما غير علمية وإما مساندة للفساد والانحراف والمصالح الشخصية مع غيبةٍ شبه كاملةٍ لسيادة القانون المتشدق بها بالحناجر لا بالمواقف بالأقوال لا بالأفعال. وفى ظل مُناخٍ عامٍ كهذا، لا يكون من المُستغرب أن تتفشى السلبيةُ، فالناسُ يشعرون بجدوى المشاركة فى الأمور العامة عندما تكون محكومةً بحقٍ بسيادةِ القانون وعلى العكس فإنهم ينكمشون داخل ذواتهم ويتقاعسون عن المشاركةِ عندما تسود تصرفاتُ الأقوياءُ النابعة من الهوى أو المصلحةِ وغالباً ما تكون غير ذات جدوى بالنسبة للمجتمع. وهكذا، فإن هناك علاقة طردية بين (عدم سيادة القانون) و (سلبية المواطنين).

سلبية المواطنين ونظم الحكم الأوتوقراطية :

تتحدث معظمُ نظمِ الحكمِ غير الديموقراطية عن الشعبِ بصيغِ تمجيدٍ مُبالغ فيها، وقد كان لنظامى هتلر وموسولينى السبق الأكبر فى هذا المجال. وفى ظل هذه النظم يكون هناك (شعب) دون أن يعنى ذلك أن ألفاظ التمجيد و التفخيم و التعظيم التى تطلق عليه (أى على الشعب) تنطبق بنفسِ القدر على مفرداتِ كلمةِ الشعبِ أى (المواطن). فنجد إلى جوار صيغ التمجيد والتفخيم للشعب العظيم والمعلم معاملات يومية للمواطنين من جهاتِ الإدارةِ الحكوميةِ تشبه معاملة الأسرى الذين توجد سياسةٌ واضحةٌ لكى يساموا سوءَ العذاب والهوان فى كل تعاملاتهم سواء فى الطريق العام أو مكاتب الإدارة أو مخافر الشرطة أو المستشفيات. ففى كل هذه الجهات لا نجد أن تعبيرات تمجيد الشعب العظيم و المعلم تتحول لمعاملاتٍ إنسانيةٍ متحضرة لمفردات كلمة الشعب أى - المواطن - بل نجد معاملات تشبه السخرة. ومعنى ذلك ببساطةٍ أن نظمَ الحكمِ غير الديموقراطية تتشدق بمدح كائن معنوىٍ غير موجود تسمية (الشعب). أما الشعبُ الحقيقى أى المواطنون فيلقون من نظم الحكم هذه و إداراتها من المعاملة ما يشبه معاملة المماليك للمصريين فى زمنٍ من أكثر أزمنةِ تاريخنا ظلاماً حيث قمنا بأنفسنا ولأسبابٍ خفيةٍ بشراءِ عبيدٍ (المماليك) ثم وضعناهم

على سدةِ الحكـم لكـى يمارسوا فينـا أشـكالاً و أنماطـاً مـن الطغيـان يصعب تصورها وإن كانت قـد سـادت وشـاعت وذاعـت لقـرونٍ مـن تاريخنا غير البعيد ولا تـزال آثـارٌ منـها باقيـة فـى مناخنـا الثقـافى العام كما ذكـر بإتقـانٍ كـاتبٌ مصـرى مجيـدٌ فـى كتـاب لـه بعنـوان (تراث العبيد).

السلبية وثقافة القطيع :

لا شك عندى أن النظمَ غير الديموقراطية قد تفرز جواً ثقافياً عامـاً يمكن (من زاويةٍ معينةٍ) أن نطلق عليه «ثقافة القطيع». فالحكومةُ من جهةٍ تتعامل مع الشعب كقطعان. والشعب من جهة يعتاد على ذلـك فيسـلك المواطنـون أشـكالاً عديـدة مـن السـلوك .تدخـل كلـها ضمـن «سلوك القطعان» حيث تتوارى الفردية التى هى (مـع الديموقراطيـة) أعظم إنجازات الحضارات الإنسانية وأساس كل ما يُقال عـن حقـوق الإنسان (بحق لا على سبيل تكدير البغض لنظـم الحكـم الطغيانيـة). ومـن الواضـح أن ثقافـة القطيـع لا يمكـن أن تفـرز إلا السـلبية، فالإيجابيـة موقـف فـردى للإنسـان بوصفـه فـرداً لا عضـواً مـن أعضـاء القطيـع. وينسـجم مفـهوم القطيـع ونظـرة الحكومـة للشعب كقطعانٍ مع فكرةِ الشعبِ المجـردة و المطلقـة والتـى لا تعـني دائماً أن الشعبَ هـو مجـردُ لفظٍ للتعبـيرِ عـن مفـرداتٍ مفصلـةٍ هـى المواطنون. وهكذا تكتمل الصورة: فالطغيانَ يخلق كيانـاً وهميـاً اسمـه

«الشعب» (ليس هو بالضرورة المواطنين) ويخلق ثقافة القطعان وفى ظلها ينعم الطغاةُ بسلبية هائلة من المواطنين (أفراد القطيع) تبلغ قمتها عندما يكون السواد الأعظم من المتعلمين مخاصمين للمشاركة فى أية انتخابات.

(٦)

نظرات فى المسألة القبطية

يعرفُ الكثيرون اهتمامي الفائق بالشأنِ القبطى وما تفرع عنــه مـن تعمقٍ في دراسةِ تاريخ المسـيحية فـى مصرَ والتعـرفِ علـى المـوروثِ الثقافى القبطى بكل تفاصيلــه ودقائِقـه كذلـك يعـرفُ هـؤلاء أن هـذه الرحلة اقتضت أن أكون قريباً من مئاتِ الأقبـاط بمـا فـى ذلـك عـددٌ كبيرٌ من رموز الكنيسةِ المصريةِ. وقد طالبني كثـيرون مـن هـؤلاء بـأن أكتبَ وجهةَ نظرى فيما يمكن أن يُسمى بالمسألة القبطية والتى يقولُ البعضُ بأنها متأزمةٌ بينما يقولُ البعضُ الآخر بأنها وهمٌ مـن اخـتراعِ الخيالِ وأنه لا توجد مشكلة أو أزمة قبطية على الإطلاق.

وأود أن أبدأ بما سأشير إليه بعد ذلك بالعبارة الديباجة ، فـأقول إن الحقيقـةَ المؤكـدة أن الأقبـاطَ هـم (أو يجـب أن يكونـوا) مواطنـون مصريـون أُصَـلاء بمعنـى أنـهم مصريـون مـن الدرجـةِ الأولى وأن هـذا هو وطنُهم وأنهم لا يعيشون فيه عالةً فى ظلِ تسـامحِ الآخريـن وإنمـا لهـم مـا للشـركاءِ مـن حقـوقٍ ومكانـةٍ – وفـارقٌ كبـير بـين الشـريكِ ومن يُمن عليه .

فإذا كانت هذه العبارةُ التمهيدية محلَ اختلافٍ، فلا مجـال لأى حوار لأنه سيكون بمثابةِ حوار الطُرشان: فكل من يعتقـد أن الأقبـاط مواطنون من الدرجةِ الثانيةِ وأننا نتسامح معهم فنسمح بوجودِهم وقـد يضيفُ آخرون أنه يجب أن تُطبـق عليـهم الجزيـة - فليـس لأولئك أسوقُ هذا الحديث إذ إننـى وإيـاهم مختلفـان اختـلاف المشرق عـن المغربِ، ومن بابِ العبثِ إضاعةُ الوقتِ فى حوار مع من يعتقـد فـى شىء من هذا. أما إذا كان القارئُ يُسلم معى بصوابِ العبارةِ الديباجة في هذا المقال، فإنه يكونُ هناك مجـال للحـوار ولبحـث الأمـر علـى ألاّ ينوب أحدٌ عن الأقباط فى التعبيرِ عن جوانـبِ شـكواهم - فليس من حق أية جهةٍ رسميةٍ أو غير رسميةٍ أن تقف وتقول: إنـه ليست للأقباطَ فى مصر مشاكل أو شكاوى وإنما الذى يملك حقَ التعبيرِ عـن ذلك هم الأقباط أنفسهم . وعندما أكتبُ أنا هذه السطور فإننى أعكسُ ما سمعته مراراً وتكراراً من المواطـن المصرى القبطـى العـادى والـذى لا يمكن تصنيفه كمتمردٍ أو آبق أو مُبالغ فى الأمر لأننى أعرفُ مزاعمَ المُبـالغين ولـن أتطـرقُ إليـها فـى هـذا المقـال وإنمـا أكتـبُ مـا لمسته (وصدّقتـه) خـلال سـنواتٍ طويلـة ممـن يمكـن وصفـهم بأواسـطِ الأقباط المُعتدلين .

فمن جهةٍ، فإن هناك إجماعًا داخل المجتمع القبطى على أن كل ما يُحيط بقوانين وإجـراءات ورسميات إنشاء كنائس جديدة أو ترميم أو إصلاح كنائس قديمة كان يخضع لأمور تخرج عن نطـاقِ العقـلِ -

وقد حدث بعض الانفراج فى هذا الأمر ولكنه فى اعتقاد معظمهم انفراج لا يُصاحبه إيمانٌ عميقٌ بفداحةِ الموقف الذى كان يُحيط بهذه المسألة، ولا شك أن العلاجَ الوحيد المُرضى هو أن توجد قوانين تُنظم إنشاء دور العبادة (بصرف النظر عن اسمها: مساجد أو كنائس) وتضم قواعد منطقية وعقلانية تنطبق على الجميع - فليس من العقل ولا من المنطق أن يُحاط جانب بقيودٍ غليظة ويتمتع جانبٌ بحريةٍ تصل إلى حدود الفوضى والخروج عن كل القوانين بينما يكونُ موقفُ البعض منهم هو الخوف والفزع. ولكن هل مشكلة الكنائس هى لُب شعور الأقباط بوجود مضايقات أو أزمة؟.. الجواب قطعاً بالنفى فهناك مشاكل أشد حدة مما يُعانى منه الأقباط من أجل الحصول على تصريحٍ بإنشاءِ كنيسةٍ جديدة - رغم عجزى الدائم عن فهمِ المضار التى يمكن أن تُحيط بأحدٍ من جراءِ إنشاءِ كنائس جديدةٍ - فالكنائسُ إما دور للعبادةِ (لأصحابها) وإما مكان لمناسباتٍ مثل الأفراح أو الجنازات وهى من صميمِ الحقوقِ الإنسانيةِ.

أما المشاكلُ الكبرى التى يُعانى منها الأقباطُ فيمكن أن تُوجز فيما يلى:

- وجود مُناخ عام تشيعُ فيه فى بعضِ الأزمنةِ وفى بعضِ الأمكنةِ روحُ التعصبِ التى يستشعرها القبطى بحساسيةٍ عاليةٍ وبمجرد ذكر اسمه.

- وهناك الشعورُ السائد بين الأقباط أن تمثيلهم في الحياة العامة والمناصب الكبرى قد انخفض تدريجياً خلال السنوات الخمسين الأخيرة حتى بلغ حد عدم انتخاب قبطي واحد في مجلس الشعب في سنة ١٩٩٥.
- وهناك أيضاً الأحداث المُحتقنة التي تقع بين الحين والآخر مثل أحداث الكُشح.

وفيما يلي بعض الملاحظات التحليلية على جوانبٍ من الشعور القبطي بالتأزم من تلك المسائل:

- أما المناخُ العام الذي توجد في كثيرٍ من مواقعِه روحُ تعصبٍ بغيضةٍ، فهو أمرٌ لم يحدث بقرار حكوميٍ أو سياسي وإنما جاء كنتيجةٍ طبيعيةٍ لهزيمة المشروع المصري النهوضي وما واكب هذه الهزيمة (لا سيما منذ يونيه ١٩٦٧) من تصاعدٍ للفكرِ والثقافةِ الأصوليةِ والتي عرضت نفسها كبديلٍ عن قادةِ المشروعِ النهوضي، ومع استشراء مفردات ثقافة هذا التيارِ (وهو التيار الذي قتل أنور السادات ونفذ العديد من الجرائم الأخرى) تشبع المناخُ العام بروحٍ محافظةٍ بل ورجعيةٍ كان من المُحتم أن تُفرز موقفاً متعصباً من الأقباط. وكما قال مفكرٌ مصرى مرموقٌ، فكلما انهزم المشروعُ النهوضي في مصرَ انعكس ذلك بالسلب على فريقين من أبناءِ مصرَ هما النساء والأقباط - والعكس صحيح، فمع ازدهار جو ثقافي

نهوضي تكون الآراءُ السائدة تجاه المرأة وتجاه الأقباط متحضرةً وموائمةً للعصرِ والتمدن. ولكن إذا كان من الظلم أن نقول إن النظام السياسي في مصرَ اليوم هو سببُ وجودِ هذا المُناخ العام الذي ينتشر في ظله في بعض الأحيان وفي بعض المواقع «التعصبُ»، فإنه من الموضوعي أن نقول إن الحكومةَ كان ولا يزال بوسعِها أن تفعل الكثيرَ للحدِ من هذا العنصر السلبي (التعصب) في مُناخنا الثقافي العام من خلال ضرب المثل والقدوة ومن خلال برامج التعليم والإعلام فبوسع الحكومة من خلال ذلك التعامل الفعّال والناجع مع «ثقافةِ التعصبِ». ولكننا نحتاج هنا لرؤيةٍ شاملةٍ تبذر بذورَها في برامج التعليم كلِها وفي وسائل الإعلام والأنشطة الثقافية بل وتبذر في المنابر الدينية ، فلا أمل في التقدم إذا وقفت المؤسساتُ الدينية الإسلامية موقفاً مُناهضاً لمشروع ثقافي يهدف لاستئصال شأفة التعصب من مُناخنا العام – وهنا فإن على الأزهر أن (يُقاد) من طرف رؤية النظام لا أن (يقود)، فترك أيَّ أمرٍ لرجال الدين يعني قبول انتشار ثقافة ثيوقراطية لا يمكن بالمنطقِ والتجربة أن تكون من أنصار ثقافةِ عدمِ التعصب والقبول العميقِ بحق الآخرين في الاختلاف (وهنا فإننا نتحدث عن حالة واضحة من حالات الاختلاف في ظلِ منظومةِ الوحدةِ).

وكاتبُ هذه السطور يعلم أن «الكلام» في هذا الموضوع أسهل بكثير من «الفعل» – ولكنه أيضاً يعلم أن وظيفة «القيادة» (بالمعنى

الواسع ، أى كل القيادات التنفيذية العليا) هى بلورة الرؤية وأن تقود لا أن تُقاد. وأى زعم بأن النظام السياسي الحالى فى مصرَ بطبيعته عدوٌ لهذا الفكر هو زعم غير صحيح، فالنظام لم يخلق – فى اعتقادى – روح التعصب وإنما «سكت» على وجودها زمناً طويلاً ثم اكتشف عن قرب أن الفكرَ الواقف وراء ثقافةِ التعصبِ هو العدو الأول للنظام وهو الذى أفرز حادثة المنصة وحادثة أديس أبابا وغيرها من الأحداث التى ما هى إلاّ «ذروة» ثقافةٍ معينة.

وأما الشعورُ السائد بين الأقباط أن تمثيلهم فى الحياةِ العامةِ والمناصبِ الكبرى قد انخفض بشكل كبير خلال العقودِ الأخيرةِ، فتلك حقيقةٌ تثبتها مئاتُ الإحصائياتِ ولا ينبغى أن تُفهم على أن النظام يقصدُ ذلك ولكن الحقيقة أن الحكوماتِ المتوالية سمحت بتفاقمِ الظاهرةِ وأصبحت هذه الظاهرةُ السلبية يتعاظمُ حجمها فى ظل مناخٍ من عدم رؤيتها وهو ما يستحقُ الدراسة ، وإن كنتُ أعتقد أنه يُفسر بثقافةٍ ذاعت وشاعت في حياتنا العامة خلال العقودِ الأخيرة جوهرها إنكار المشكلات والحديث باصرار على أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان وهى ظاهرة تخرجُ من رحم بُعدٍ ثقافى آخر هو عدم قبول النقد وعدم تأصيل القدرة على ممارسةِ النقدِ الذاتي. وقد يندفعُ البعضُ قائلاً إن السببَ الوحيد هو «سلبيةُ الأقباط» وإنكبابهم على الأنشطةِ المالية – والحقيقةُ أن هذا من باب وضع الحصان أمام العربة ، فالأقباط سلبيون لا شك كما أنه لا ريب أنهم انصرفوا إلى

الأنشطة المالية والاقتصادية ولكن ذلك كان نتيجة لا مقدمة: نتيجة لانغلاق أبوابٍ عديدةٍ أمامهم وهم أصحاب الكفاءات الحقيقية التى لا يجوز لعاقلٍ أن ينكرُها.

ورغم يقينى أن التحليلَ الوارد أعلاه سليم إلاَّ أننى أعلم أنه ناقصٌ: فكما أن هناك أبواباً عديدة مغلقة أمام أصحابِ الكفاءاتِ العاليةِ من الأقباط فإن معظمَ هذه الأبواب أيضاً مغلقٌ أمام أصحاب الكفاءات العالية بوجهٍ عام، فأساسُ اللعبة هو المُشاركة فى المطبخ السياسى الذى تكوّن خلال العقود الأخيرة وهو مطبخٌ مُنفّر بطبيعته لأصحاب الكفاءات إذ إنه يقوم على قواعد من الولاءِ الشخصى وغير ذلك من مفرداتِ المطبخ السياسى المصرى المُعاصر وهي مفردات طاردة لأصحاب الكفاءات وأصحاب الكبرياء.

أما الأحداثُ المُحتقنة التى تقع بين الحين والآخر مثل أحداث الخانكة ومروراً بعشراتِ الأحداثِ حتى نصل إلى مآسي الكشح الحديثة فإنها ناجمةٌ عن عناصرٍ واضحةٍ لعل أهمها ما يلى:

- الرغبة في تصغير حجم ما يحدث خوفاً من آثار انعكاس الحقيقة على سمعةِ مصرَ- والحقيقةُ أن سمعةَ مصرَ تُخدم بمواجهةِ الحقيقة لا بإدارة الظهر لها.

- تفشى ثقافة تجاهل المشكلات والتغنى بالإنجازات ومدح الذات.

- عدم أخذ العبرة من الجهود المخلصة التى بُذلت فى دراسة وتحليل مثل هذه الأحداث وأشهر الأمثلة على ذلك عدم الاستفادةِ من التقريرِ المشهور بتقرير الدكتور العطيفى عن أحداثٍ من هذا النوع وقعت فى السبعينات وكان يمكن الاستفادة القصوى منها لولا ذيوع ثقافة أن ما حدث أمرٌ بسيط حرضت عليه قوةٌ خارجيةٌ تريد السوء بمصرَ.

وفى كل الأحوال فإننا ندعو لا لتوجيه اتهامٍ أو لوم لأحدٍ وإنما لدراسةٍ موضوعيةٍ محايدةٍ تهدفُ (مثل دراسة الدكتور العطيفى) للوقوفِ على عناصرِ ما يحدث ولا تهدف للقول بأن الحكومة تضطهد الأقباط فليس من الحكمة أو العقل أن يكون هذا هو الهدف كما أنه ليس من الحكمة والعقل أن يُقال إن كل شىء على ما يرام.

ولعلى لا أجد شيئاً أختم به هذا المقال أفضل من القصة التالية: فى حوار عن المسألةِ القبطيةِ سألنى أحدُ الحضور عن احتياجاتِ الأقباط ومطالبهم فبدأت بالمطلب الثانى ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس... وعندما سألنى عن المطلب الأول قلتُ له إن ما يحتاجه الأقباط أولاً وقبل كل شىء هو (حضن اجتماعي) بمعنى أن يشعروا أن هناك رغبة عميقة فى الاستماع إليهم وإلى شكواهم ومشكلاتهم من موقع المحبة والتعاطف والإيمان بأنهم شركاءٌ فى هذا الوطن وليسوا أقلية من الدرجةِ الثانية عليها أن تقبل وتقنع بعطايا الأغلبية. ولعلى

لا أتجاوز الموضوعية إذ أقول إن دراسةَ حالةٍ ونموذج سعد زغلول وعلاقته بالأقباط يمكن أن تكون نقطة بداية رائعة لمن يرغبون فى حل أصيل وكامل فقد كان سعدُ زغلول معبودَ الأقباط لأسبابٍ عديدة من صناعته وتصميمه هو (وأشير هنا إلى مقال قديم لى نُشر بجريدة الأخبار يوم ١٩ فبراير ١٩٨٧ بعنوان (سعد زغلول ووحدة عنصرى الأمة المصرية) والذى نُشر بعد ذلك فى كتابي «الأصنام الأربعة»).

مؤلفات طارق حجى

١ - أفكار ماركسية فى الميزان .	(١٩٧٨)
٢ - الشيوعية والأديان .	(١٩٨٠)
٣ - تجربتى مع الماركسية .	(١٩٨٣)
٤ - ما العمل ؟	(١٩٨٦)
٥ - الأصنام الأربعة .	(١٩٨٨)
٦ - ثالوث الدمار .	(١٩٩٠)
٧ - مصرَ بين زلزالين .	(١٩٩١)
٨ - التحول المصيرى .	(١٩٩٣)
٩ - نظراتٌ فى الواقع المصرى .	(١٩٩٥)
١٠ - نقد العقل العربى .	(١٩٩٨)
١١ - الثقافة أولاً وأخيراً .	(٢٠٠٠)
١٢ - قيمُ التقدمِ .	(٢٠٠١)

إشترك في سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى:

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكيًّا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكيًّا

تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.

أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.



العلم الحديث..
الطريق إلى الله
د. منصور حسب النبى

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع	٢٠٠١/١٧٦٤٥
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-6235-8

١/٢٠٠١/٧٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)



بينما يفرق المفكرون بين الثقافات والحضارات فإن المفكر المصرى طارق حجى يقدم نظرية جديدة تقوم على وجود ثلاث كيانات: الأفق الأعلى أفق الإنسانية والأفق الأوسط أفق الحضارات والأفق الأدنى أفق الثقافات، ويُرجع المؤلف قيم التقدم لأفق الإنسانية أى المحصول التراكمى للإنسانية وليس لحضارة بذاتها ويقول إنه وإن كان الواقع يخدم مسار صدام الحضارات إلا أنه يرى أن مسارا ثانيا يمكن أن توضع عليه البشرية وهو مسار تعايش الحضارات ولكن بينما نسير صوب صراع الحضارات بفعل انقطاع الحوار فإننا يمكن أن نتجه لتعايش الحضارات إذا حدث تفعيل للحوار ويرى المؤلف أن أدبيات هذا الموضوع مثل أعمال هانتينجتون وكيندى وفوكاياما وهى كتابات صحفية ذات دوافع سياسية أكثر من كونها أعمالاً فكرية رصينة ولكنها مع ذلك تؤثر بشدة على صناع القرارات الكبرى .



دار المعارف

٤٠٧٣٠٥/٠١



